

جامعة الأزهر - غزة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط

رسالة ماجستير بعنوان /

الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على

العلاقات التركية السورية

The geopolitical dimension of the problem of the Euphrates
river and its impact on Turkish – Syrian relation

إعداد الطالب

نضال أحمد بدر بدر

إشراف

د. صبحي يوسف الأستاذ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
تخصص دراسات الشرق الأوسط

جامعة الأزهر - غزة

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

جامعة الأزهر - غزة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

ماجستير دراسات الشرق الأوسط

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر - غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب /نضال أحمد بدر بدر، المقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط وعنوانها :

الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات

التركية السورية

وتكونت لجنة الحكم والمناقشة من كل من :

د . صبحي يوسف الأستاذ مشرفاً ورئيساً

أ.د. يوسف أبو مائلة مناقشاً داخلياً

د. عبد الناصر سرور مناقشاً خارجياً

وتمت المناقشة العلنية يوم الأحد بتاريخ ٢٠١٢/٩/٣٠ م .

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ نضال أحمد بدر بدر، درجة الماجستير في الآداب والعلوم الإنسانية تخصص دراسات الشرق الأوسط .

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

د.صبحي يوسف الأستاذ

أ.د. يوسف أبو مائلة

د. عبد الناصر سرور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

"وقل ربني زوني علماً" (طه ١١٤)

وقال أيضاً :

"وجعلنا من الماء كل شيء حي" (الأنبياء ٣٠)

صدق الله العظيم

إهداء

إلى روح أخي الحبيب ... رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى والدي العزيز ... أدام الله في عمره وأصلح خاتمته

إلى والدتي الغالية ... شفاها الله ورعاها من كل سوء

إلى زوجتي الفاضلة ... جعلها الله قرّة عين لي

إلى الشهداء الأبرار ... الذين صدقوا الله فصدقهم

إلى الأسرى الأبطال ... فك الله أسرهم

إلى الجرحى البواسل ... جعل الله مصابهم في ميزان حسناتهم

إلى أبنائي وبناتي وأخوتي وأخواتي

إلى كل من ساعد في إتمام هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وبعد :

إمتثالاً لقوله سبحانه وتعالى: " رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " (النمل: ١٩) .

الشكر في البداية والنهاية لله رب العالمين وانطلاقاً من قول الرسول صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) .

فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى استاذي الفاضل الدكتور / **صبحي يوسف الأستاذ**، المشرف على الدراسة والذي لم يألو جهداً في المساعدة والإرشاد والتوجيه، كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الأستاذ الدكتور/ **يوسف أبو مايلة** والدكتور/ **منصور اللوح**، لما أبدياه لي من نصح وإرشاد وتوجيه أثناء مناقشة خطة الدراسة، مما فتح أمامي الطريق في الكتابة فجزاهم الله عني خير الجزاء .

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأخوة الكرام أساتذتي في قسم التاريخ، الذي قاموا بتدريسي العديد من المساقات وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور/ **أسامة أبو نحل**، والدكتور/ **رياض الأسطل**، والأستاذ الدكتور/ **ناجي شراب**، والدكتور/ **مخيمر أبو سعدة**، والدكتور/ **عبد الناصر سرور**، وإلى رئيس قسم التاريخ الدكتور/ **زهير المصري** .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور/ **صلاح أبو حميدة** .. عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، و أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأخ/ **إسلام صالح**، لما بذله من جهد كبير في مساعدتي في الطباعة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأخوة الذين قاموا بتدقيق الرسالة لغوياً وهما الأستاذ /**رزق المزعن**، والأستاذ الدكتور/ **صديق أبو سليمان**، وفقهم الله لما فيه الخير للأمة .

ملخص الدراسة (Abstract) :

تناولت الدراسة الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة المياه في حوض الفرات وتداعياتها على العلاقات التركية السورية جراء هذه القضية الهامة، حيث تعد منطقة حوض نهر الفرات من أكثر المناطق في العالم عرضة للاختلالات السياسية، لذا جاءت هذه الدراسة لتساعد على تنمية وعي المجتمع العربي لأهمية المياه ودورها في الحياة المعاصرة، على أمل أن تضع الحلول المناسبة أمام الباحثين في العلوم السياسية لإيجاد الحلول لبعض المشاكل بين الدولتين تركيا وسوريا والتي تتعلق بتقاسم نهر الفرات، لذا تناولت الدراسة محطات العلاقات التركية السورية التي نشأت جراء تقاسم المياه وإقامة السدود والخزانات والمشاريع التنموية في حوض الفرات وأهم العوامل الإيجابية والسلبية في هذه العلاقات .

ونظراً لشمولية الدراسة وتناولها لعدة جوانب وكذلك حاجة الباحث فيها للتدقيق والتحليل والربط بين مجموعة من العوامل السياسية والتاريخية والاجتماعية، فإنه يحتاج لأكثر من منهج للبحث للوصول إلى أهدافه حتى يتم فهم الظواهر الجيوسياسية بشكل شمولي. وبناءً على ما سبق فقد اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي لما يتميز به هذا المنهج من قدرة على تحليل العوامل المؤثرة في صياغة السياسات الخارجية وتأثيرها على النهر و حوضه، كما استفاد الباحث من منهج تحليل النظم لأن هذا المنهج سلط الضوء على المدخلات والمخرجات وأثر البيئة الداخلية والخارجية والسلوك الخارجي للدول، إضافة إلى المنهج التاريخي الذي يركز على الاتفاقيات المعقودة بين البلدين حول تقاسم المياه، وكذلك استخدامه المنهج النظري وذلك من خلال الرجوع للمراجع العالمية والأجنبية، لتعزيد البحث بالإسهامات العلمية التي تناولت الموضوع بشكل مباشر .

لقد تم التوصل لمجموعة من النتائج الهامة، حيث أظهرت الدراسة الدور التركي في استخدامه للمياه كعنصر سياسي للضغط على الدول حيث سعت تركيا للعب دور مركز إقليمي في الشرق الأوسط، كما أظهرت الدراسة بأن الصراع على المياه سيبقى صراعاً مفتوحاً طالما أن قطرة الماء أعلى من قطرة النفط .

لذا يوصي الباحث بضرورة التوصل من خلال قرار سياسي ثنائي تركي سوري إلى حل دائم ونهائي لمشكلة المياه، وإلى تطوير الكفاءات الفنية والعلمية المتخصصة بالدراسات العلمية، وذلك للاهتمام بالمياه الجوفية كي تفتح آفاقاً جديدة للحصول على المياه، كما أوصى الباحث بتبني إستراتيجية مائية مشتركة في كل من تركيا وسوريا على المدى البعيد لتحقيق التوازن بين ما هو متاح من موارد مائية، وما هو مطلوب للاستهلاك وحسب الأولويات الوطنية والإقليمية بما ينسجم مع خطط التنمية في كل بلد بما يحقق مصالح الأطراف جميعاً.

Abstract

The study deals with geopolitical dimensions of the problem of water in the basin of Euphrates and the outcome of Turkish–Syrian relations as a result of this important issue, where is the area of the Euphrates River Basin is one of the most regions in the world vulnerable to political blackmail, so this study was to help developing the Arab community awareness of the importance of water and its active and main role in the hope to develop appropriate solutions to researchers in political science in finding solutions to some problems related to the basin between the two countries Turkey and Syria, therefore, the study addressed the stations of Turkish–Syrian relations that have arisen as a result of sharing water in the Euphrates basin and the establishment of dams, reservoirs, and development projects and the most important positive and negative factors as a result of joint cooperation between the two countries....

Due to the comprehensiveness of the study and the need for researcher to check, analyze and link between the combination of political, historical and social factors, so he needs more than a method to reach his objectives to understand the geopolitical phenomena in a holistic manner and based on above, the researcher adopted the inductive analytical approach which is distinguished by its ability to analyze the influencing factors in the formulation of foreign polices on the river .. the researcher also benefited from systems analyses approach because it focused on the inputs and outputs and the impact of internal and external environment, and external behavior of states .. in addition to the historical method which concentrates on the agreements between the two countries on sharing water, also the use of theoretical approach by reference to the global and foreign references,

to bolster the research with scientific contributions that addressed the topic directly.

The researcher reached a set of important results and the study showed the Turkish role in using water as a political pressure on countries, the study also showed that the conflict on water is opened as long as the drop of water is more precious than the drop of oil .

Therefore, the researcher recommends the need to reach a lasting and definite solution to the problem of water through Turkish Syrian political binary decision , and develop the technical and scientific competencies that specialized in scientific studies to interest in groundwater to open new horizons in getting water, and adopt a water strategy in the long term to achieve a balance between what is available from water resources and what is needed for consumption according priority in line with development plans.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
ن	الإهداء
ث	شكر وتقدير
ج	ملخص الدراسة بالعربية
خ	Abstract
ذ	فهرس الموضوعات
الفصل الأول : الإطار النظري	
٢	المقدمة
٣	مشكلة الدراسة
٣	أهداف الدراسة
٤	أهمية الدراسة
٤	مبررات الدراسة
٥	تساؤلات الدراسة
٥	فرضيات الدراسة
٥	منهجية الدراسة
٦	حدود الدراسة
٦	محددات الدراسة ومعوقاتها
٧	الدراسات السابقة
١٢	تعليق على الدراسات السابقة
١٢	استعراض لهيكلية الدراسة
الفصل الثاني : الخصائص الجغرافية لحوض نهر الفرات	
١٥	المقدمة

١٦	التعريف بحوض نهر الفرات
١٨	منابع نهر الفرات
٢٣	تصنيف الأنهار السورية
٢٥	العلاقات والحدود السورية التركية
٣٢	ملخص الفصل
الفصل الثالث : المشاريع المائية والتنمية في حوض نهر الفرات	
٣٤	المقدمة
٣٥	المشاريع الإروائية التركية في حوض الفرات
٣٩	مشروع التنمية التركي والآثار المترتبة عليه
٤٦	المشاريع الإروائية السورية في حوض الفرات
٥٠	مشاريع الري السورية على الفرات
٥٤	أنايبب السلام التركية
٥٩	ملخص الفصل
الفصل الرابع : الأبعاد السياسية لمشكلة المياه في حوض نهر الفرات	
٦١	المقدمة
٦٢	الصراع على حوض نهر الفرات
٦٥	الفرات والعجز المائي في الدول المتشاطئة
٦٩	الآثار الاستراتيجية الناجمة عن الصراع على الماء في حوض الفرات
٧٢	العلاقات التركية السورية من منظور الصراع
٧٦	ملخص الفصل
الفصل الخامس : مستقبل العلاقات السياسية لحوض الفرات والحلول المقترحة	
٧٩	النظريات المائية الدولية
٨٠	مبادئ الحل السوري وخطواته

٨٥	مبادئ الحل التركي وخطواته
٨٩	إسرائيل وأزمة المياه في حوض نهر الفرات
٩٦	ملخص الفصل
الخاتمة	
٩٩	أولاً/ النتائج
١٠٠	ثانياً/ المقترحات
١٠١	المصطلحات
١٠٣	المراجع والمصادر

ثانياً : قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
٢٤	أهم الأنهار السورية وطولها ومعدل تصريفها
٤٣	العناصر الأساسية لمشروع جنوب شرقي الأناضول GAP
٦٧	الاحتياجات المائية في الدول المتشاطئة في حوض الفرات

ثالثاً : قائمة الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة
٦	منطقة البحث، دول حوض نهر الفرات
١٩	منابع نهري دجلة والفرات في تركيا
٥٨	أنبوب السلام التركي

الفصل الأول

الإطار النظري

- المقدمة
- أولاً: مشكلة الدراسة .
- ثانياً: أهداف الدراسة .
- ثالثاً: أهمية الدراسة .
- رابعاً: مبررات الدراسة .
- خامساً: تساؤلات الدراسة .
- سادساً: فرضيات الدراسة .
- سابعاً: منهجية الدراسة .
- ثامناً: حدود الدراسة .
- تاسعاً: محددات الدراسة ومعوقاتها .
- عاشراً: الدراسات السابقة .

المقدمة :

تمثل المياه جوهر الترابط البشري في أي بلد من البلدان، فهي أحد الموارد المشتركة التي تخدم الزراعة والصناعة والأغراض المعيشية والبيئة، وتُعنى الإدارات الوطنية للمياه في الدول بإحداث توازن بين هذه الدول المتنافسة على المياه، علاوة على ذلك فإن المياه تعد أيضاً أكثر الموارد الأساسية تجاوزاً للحدود، وقد تسن البلدان تشريعات للمياه لا اعتبارها من الأصول الوطنية، إلا أن هذا المورد في حقيقته يعبر الحدود السياسية ويتضح من خلال الترابط الهيدرولوجي عبر الحدود الوطنية، والربط بين مستخدمي المياه في مختلف البلدان من خلال نظام مشترك، ولا شك أن إدارة ذلك الترابط هو أحد التحديات الكبرى للتنمية البشرية التي تواجه المجتمع الدولي .

إن تحقيق الأمن المائي في دول المشرق العربي هو من أعقد الأمور وأصعبها، إذ أن القسم الأكبر من أراضي هذه المنطقة يصنف مع الأراضي الجافة وشبه الجافة. كما أن سقوط الأمطار فيها يتميز بالتذبذب والتغير من عام لآخر، وإذا كان العالم العربي يشكل ١٠,٢% من مساحه العالم و٥% من عدد سكانه، إلا ان موارده المائية العذبة لا تمثل أكثر من ٠,٥% من المياه العالمية المتجددة. ويعتبر العالم العربي الأفقر ماءً بالمقارنة مع باقي المناطق الكبيرة في العالم، إذ يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه العذبة فيه حوالي ٣١٠٠٠ م^٣ سنوياً مقابل ٣٧٧٠٠ م^٣ في العالم^(١).

الماء والهواء عنصران حيويان لحياة البشر لا يمكن العيش بدونهما، فالهواء يعتبر متوافراً لأي كان بشكل مجاني في أي بقعة من بقاع الأرض. أما الماء العنصر الحيوي الآخر والذي لا حياة بدونه لكائن ما كان من إنسان أو حيوان أو نبات فإنه غير متوفر في كل رقعة من بقاع الأرض بشكل كاف، وإذا توفر فإن وجوده وتوزيعه يختلف من منطقة إلى أخرى ومن قارة إلى قارة بل و حتى داخل الدولة الواحدة، ذلك تبعاً للظروف المناخية والطبيعية والاقتصادية والديمغرافية وغيرها من العوامل التي تتحكم في توزيع المياه .

نهر الفرات من الأنهار الجديرة بالدراسة خاصة وأنه يمثل مصدر تغذية لدولتين عربيتين تشكلان ثقلًا استراتيجيًا في الوطن العربي من حيث حجم السكان وحجم المشاريع التنموية، ونسبة الموارد المائية فيها والموقع .

إن الصراع على الفرات سيبقى قائماً، مما يؤثر على مستقبل المياه ومشاريع تطوير مواردها في الوطن العربي، الأمر الذي يتطلب من العرب تكوين موقف عربي موحد تجاه قضية المياه ولا سيما أن ٦٧% من منابع المياه تقع خارج الحدود السياسية العربية مما يعني تعرض هذه المشاريع للخطر مستقبلاً، فجميع المشاريع الإروائية التي نفذتها تركيا، وعدم اعترافها بالاتفاقيات المبرمة بين دول الأنهار والدول المتشاطئة، إضافة إلى طرح أفكار جديدة "كنقل المياه وبيعها" والاختلاف حول مفهوم "حوض النهر"، "والمياه الدولية"، فضلاً عن أطماع

(١) مجلة الدفاع الوطني، موقع الجيش اللبناني على الانترنت .

إسرائيل في مياه النهر، كلها تؤثر على مستقبل الأمن المائي العربي وعلى العلاقات التركية السورية على وجه الخصوص.

يعد حوض نهر الفرات من أقدم المواقع في العالم التي نشأت فيها حضارة من أهم الحضارات وأكثرها رقيًا، ولقد استطاع الإنسان بما وفرته الطبيعة له في هذه المنطقة من وسائل مائية تنمية مهاراته وخبراته في استثمار الأرض والماء الذين أصبحا العنصرين الأساسيين للحياة والثروة لتحقيق حياة اقتصادية خلاقة والتمهيد إلى مراحل أخرى من التقدم في سلم الحضارة الإنسانية .

إن لمشروع أنابيب السلام التركي المقترح أبعادًا إستراتيجية وجيوسياسية تتمثل بالهدف التركي لزيادة النفوذ السياسي في المنطقة ،ويلتقي هذا مع الهدف " الإسرائيلي " في الحصول على ما تحتاج إليه من المياه كما لا يتعارض مع الهدف الأمريكي في المنطقة وهو تحقيق مصالحها عبر هذا الجسر المتنافر من الأقوام والقوميات والدول.

إن تركيا تحاول أن تقوم بعملية تنمية اقتصادية صناعية وزراعية كبيرة وبفترة قياسية وذلك لضمان اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي الذي يفرض على تركيا أن تقوم بعملية تصحيح لاقتصادها الذي كان يعاني من التضخم وسوء الإدارة ، ولقد حققت خطوات هامة وقفزات اقتصادية كبيرة في هذا المجال، إلا إن هذه العملية لا تكون مشروعة إذا كانت على حساب جيرانها والدول المتشاطئة معها أو مخالفة للقانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية.

أولاً /مشكلة الدراسة :

تتمحور المشكلة حول تحكم تركيا في منابع الفرات وهذا الوضع سيؤثر على مشاريع التنمية في كل من العراق وسوريا وهذا الموقف قد حدث في يناير ١٩٩١ حيث أقدمت تركيا على قطع المياه عن سوريا لذا يجب التوصل إلى اتفاق مع تركيا حول تقاسم المياه وفق القانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية، بما يضمن عدم تضرر المشاريع التنموية في دول الحوض .

ثانياً /أهداف الدراسة :

تتمحور أهداف الدراسة على النحو التالي:

- ١- استعراض أهم المشاريع والمقاصد التنموية المائية التركية حول حوض نهر الفرات .
- ٢- التعرف على التداعيات وتأثيرات المشاريع التركية على حوض نهر الفرات .
- ٣- إلقاء الضوء على أهم الأسباب المؤدية إلى أزمة المياه في منطقة المشرق العربي .
- ٤- إبراز العوامل وأسباب تفاقم الصراع حول المياه في حوض الفرات .

- ٥- توضيح أهم الاتفاقات الدولية التي نظمت علاقة دول نهر الفرات وخاصة موضوع تقاسم المياه .
- ٦- التعرف على أهم الجوانب والأبعاد النظرية والاقتصادية والسياسية والقانونية لمشكلة المياه في حوض نهر الفرات .
- ٧- تناول التأثير التركي في الاستحواذ على مياه نهر الفرات، تم الأخذ بعين الاعتبار قوة تركيا باعتبارها دولة منبع يمكنها التحكم في مياه نهر الفرات وإقامة المشاريع المائية المختلفة عليه .
- ٨- تتعرض الدراسة إلى الدور الخارجي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في التدخل في حوض نهر الفرات .

ثالثاً /أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في الاعتبارات الآتية :

- ١- التعرف على خط التفكير التركي الخاص بموضوع المياه في حوض الفرات .
- ٢- تتبع جذور الخلاف التاريخي حول تقاسم المياه في حوض الفرات .
- ٣- تعد منطقة حوض نهر الفرات من أكثر المناطق في العالم للإبترازات السياسية .
- ٤- يمكن أن تساعد هذه الدراسة على تنمية وعي المجتمع العربي بأهمية المياه ودورها الفعال والرئيس .
- ٥- قد تفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين في العلوم السياسية للمساهمة في إيجاد الحلول لبعض المشاكل بين الدولتين تركيا وسوريا والمتعلقة بحوض نهر الفرات .
- ٦- يمكن أن تساعد على تنمية وعي المثقفين والسياسيين للتعرف على مشكلة المياه في حوض الفرات .

رابعاً /مبررات الدراسة :

- ١- أهمية الموضوع وخصوصيته لما يشكله من أهمية بالغة على الصعيد العربي والدولي، وخاصة بين تركيا وسوريا كدولتين متشاطئتين .
- ٢- توفر العديد من البيانات والإحصائيات التي تعالج الموضوع .
- ٣- رغبة الباحث في الدراسة والتعمق في المواضيع السياسية وخاصة موضوع تقاسم المياه وأثره على العلاقات بين الدول .
- ٤- تزايد الاهتمام بموضوع تقاسم المياه في الدول المتشاطئة منعاً للاحتكاكات السياسية بين الدول .
- ٥- الوقوف على الأبعاد الجيوسياسية والخاصة بدراسة العلاقات بين دول حوض نهر الفرات .

خامساً /تساؤلات الدراسة:

- ١- ما أهم أسباب تفاقم مشكلة المياه في حوض الفرات ؟
- ٢- ما هي أوجه الصراع في حوض الفرات ؟
- ٣- ما أهم الاتفاقات الدولية التي نظمت علاقة دول نهر الفرات ؟
- ٤- ما أهم الجوانب و الأبعاد النظرية والاقتصادية والسياسية والقانونية لمشكلة المياه في حوض نهر الفرات .
- ٥- ما هو دور القوى الدولية الفاعلة في تعطيل النظام الدولي المتبع في توزيع حصص المياه ؟
- ٦- ما هي تداعيات وتأثيرات المشاريع المائية التركبية على نهر الفرات ؟

سادساً /فرضيات الدراسة :

- ١- كلما تحكمت تركيا بمصادر الفرات ساهم ذلك في تعزيز وضعها السياسي والإقتصادي ونفوذها الإقليمي.
- ٢- كلما توفرت موارد ومشاريع إدارة المياه إنعكس ذلك إيجابياً على مشاريع التنمية، والعكس صحيح .
- ٣- نظراً لتذبذب كمية المياه إلى سوريا فإن ذلك انعكس سلباً على طبيعة مشاريعها العمرانية والتنمية .
- ٤- هناك دور فعال للقوى الدولية الفاعلة في موضوع تقاسم المياه والمشاريع التنموية في حوض الفرات.

سابعاً /منهجية الدراسة :

ستعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي لما يتميز به هذا المنهج من القدرة على تحديد العوامل المؤثرة في صياغة السياسات الخارجية و تأثيرها على النهر وحوضه ، من خلال وضع الأهداف والأدوات، كما استخدم الباحث منهج تحليل النظم لأن هذا المنهج يسلط الضوء على المدخلات والمخرجات، واثر البيئة الداخلية والخارجية على السلوك الخارجي للدول، وهذا بجانب المنهج التاريخي الذي ركز على الاتفاقيات المعقودة بين البلدين حول تقاسم المياه .

توزعت جهود البحث في محور رئيسي المنهج النظري وقد شمل تحليل الأدبيات التي عالجت الموضوع وحققت أهدافه، وذلك من خلال الرجوع إلى المراجع العلمية والأجنبية لتعزيد البحث بالإسهامات العلمية التي تناولت الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، ويعتمد هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالموضوع .

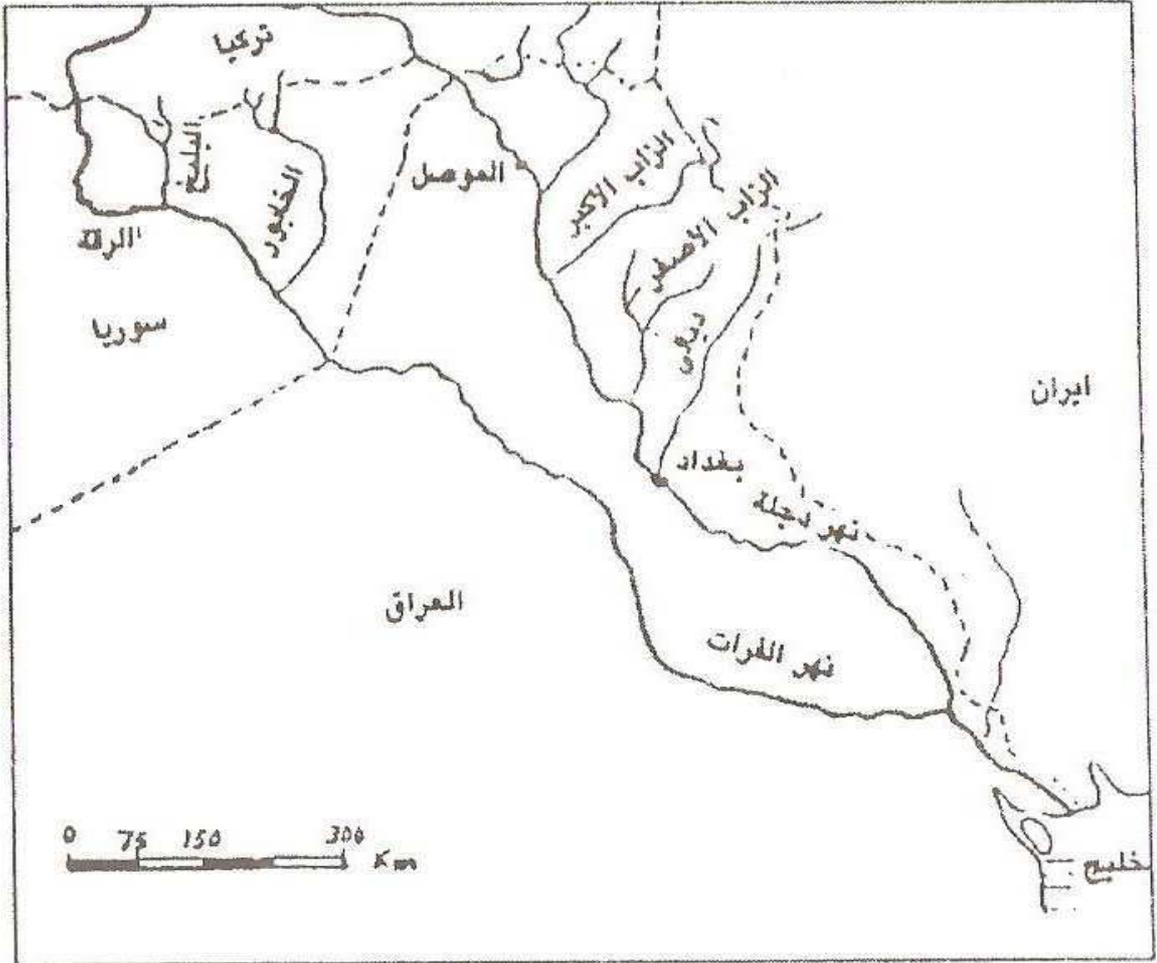
ثامناً /حدود الدراسة :

تتناول الدراسة دول حوض الفرات شكل رقم (١) بالإضافة إلى محطات العلاقات التركية السورية التي نشأت جراء تقاسم المياه في حوض نهر الفرات وإقامة السدود والخزانات على نهر الفرات، والعوامل الايجابية جراء التعاون المشترك بين البلدين، واهم الانعكاسات الخطيرة على العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين البلدين الناجمة عن عدم التعاون، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية الخاصة بالدول المتشاطئة.

تاسعاً /محددات الدراسة ومعوقاتها:

هناك بعض الصعوبات والعراقيل واجهت الباحث في الحصول على المعلومات والوثائق والمصادر التي تتناول مشكلة نهر الفرات تجاه البلدين المتجاورين تركيا وسوريا، مما دعا الباحث إلى زيارة كلاً من سوريا ولبنان للتعرف على طبيعة المشكلة وزيارة المكتبات والمراكز البحثية المتخصصة في هذا المجال.

شكل رقم (١)، منطقة البحث : دول حوض نهر الفرات



المصدر : محمود الرفاعي، أهمية استثمار المياه في نهضة الوطن العربي، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧/١٨، يوليو ١٩٨٩، ص ١٧ .

عاشراً / الدراسات سابقة

١- دراسة فيليب روبنس ١٩٩٣، بعنوان تركيا والشرق الأوسط :

تحدثت الدراسة عن هوية تركيا الغامضة (هوية الشعب والدولة) ، وعن التراث العثماني وعن أقاليم النزاع " الموصل، الاسكندرون، ... " ، وتحدثت أيضاً عن قضايا شرق أوسطية واستقرار داخلي وعن العلاقات مع سوريا وإيران والعراق، كما خصص الكاتب فصل كامل عن السياسة المائية والصراع على الفرات .

٢- دراسة نجيب عيسى وآخرون ١٩٩٤، بعنوان مشكلة المياه في الشرق الأوسط :

تناول الباحث مسألة المياه في الشرق الأوسط وما تحظى به من اهتمام متزايد من قبل الدوائر العالمية النافذة سياسياً وإعلامياً وعملياً، كما تناولت الدراسة تصريحات وأبحاث ودراسات كثيرة وعقد حولها المؤتمرات والندوات .

٣- دراسة منصور العادلي ١٩٩٦، بعنوان موارد المياه في الشرق الأوسط صراع أم تعاون :

اشارت الدراسة إلى أن الصراع الدائر في أنحاء متفرقة من العالم قد تحول في الآونة الأخيرة إلى صراع للتواجد والنفوذ في المناطق الهامة وخاصة تلك التي تتميز بالوفرة النسبية في الموارد الطبيعية، وأهمها الماء العذب، ومن هنا أثارت مشكلة المياه اهتمام الخبراء، حيث برزت أهميتها في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة وأخذت أصداؤها تترد على نطاق واسع لتشكل الموضوع الرئيس للعديد من المقالات الصحفية والأبحاث العلمية والندوات العالمية والقومية، ذلك أن من المتوقع ان العالم سوف يواجه أزمة في مصادر المياه في القرن القادم بحيث تصبح نقطة المياه تنافس في أهميتها وقيمتها نقطة البترول .

٤-دراسة سامر مخيمر ١٩٩٦، بعنوان أزمة المياه في المنطقة العربية :

تناولت الدراسة الموارد المائية في المنطقة جغرافياً والقانون الدولي ونظم المياه الدولية، كما تناولت الأوضاع الحالية والمستقبلية لموارد المياه والاحتياجات المائية، وتناولت أيضاً العلاقات الدولية في حوض نهري دجلة والفرات، وما هي البدائل الفنية المطروحة لتجاوز فجوة الموارد المائية، والمياه ضمن سيناريوهات التسوية (الصراع - التعاون) .

٥-دراسة محمد نور الدين ١٩٩٦، بعنوان تركيا في الزمن المتحول :

اشتملت الدراسة على أنه من حق تركيا الطبيعي الاستفادة من مياهها ولا يحق لأحد أن يقرر كيفية استخدام مياه دجلة والفرات، لأن ذلك مساً لسيادتها عليهما باعتبارهما نهريين تركيين، في حين تعتبر سوريا والعراق أن النهريين هما نهري دوليان وبالتالي لا يحق لتركيا أن تقوم بما ترغب من مشاريع مائية عليهما دون التوافق المسبق مع الدول الأخرى التي يمر فيهما النهران.

٦-دراسة محمود أبو زيد ١٩٩٨، بعنوان المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١ :

خلصت الدراسة الى أن استهلاك البشر من المياه العذبة في القرن القادم سيصل إلى أقصى حدود الموارد المتاحة منها حالياً، كما أكدت الدراسة أن سكان الأرض يستهلكون في الوقت الحاضر ٥٤% من مصادر المياه العذبة المتجددة في أغراض الصناعة والزراعة والري وغيرها، وأنه نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد السكان يقدر أن تصل احتياجاتهم من المياه العذبة المتجددة إلى ٧٠% من جملة الموارد المتاحة بحلول عام ٢٠٢٥، ولذلك حذرت الدراسة من أن الموارد المائية ستصبح مشكلة أكبر مما يتصورها بعض الخبراء الآن .

٧-دراسة إبراهيم سليمان عيسى ٢٠٠١، بعنوان أزمة المياه في العالم العربي :

تحدثت الدراسة عن أزمة المياه في العالم العربي - المشكلة والحلول الممكنة - حيث أن المياه تلعب دوراً رئيساً وحيوياً في العلاقات بين الدول المختلفة خاصة بين الدول العربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، فمنذ الستينات وملف المياه في الشرق الأوسط ما زال مفتوحاً على مشكلات مستعصية ضاغطة باتجاه نزاعات جدية، مفتوحة على احتمالات الحرب . فالحرب من أجل المياه في الشرق الأوسط لم تعد احتمالاً بعيداً، رغم أنه ليس جديداً طالما أن تطور حاجات شعوب المنطقة تجعل نقطة الماء في أهمية قطرة النفط، بل ربما أكثر منها أهمية في تحديد مصير أمنها الغذائي .

٨-دراسة بول سيمون ٢٠٠١، بعنوان أزمة المياه القادمة في العالم وما يمكن أن نفعله بشأنها :

تناولت الدراسة أهمية المياه في العالم وخاصة إسرائيل، حيث تحدث في دراسته عن سؤال تم توجيهه من قبل الباحث لرئيس وزراء إسرائيل الراحل رابين، عن المياه واحتياجات دولته والمنطقة منها، قال : " على الأرجح إنكم لا تعرفون أنني وقبل أن ألتحق بالعمل العسكري كنت مهندساً للمياه، أننا لو قمنا بحل كل المشكلات الأخرى في الشرق الأوسط دون أن نتوصل إلى حل مرضي لمسألة المياه، فإن منطقتنا ستنتفجر . إن السلام لن يكون ممكناً بدون حل لمشكلة المياه "، وأيضاً ذكر الكاتب عن أن شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي السابق ورئيس الدولة حالياً، بأنه في كتابه بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" قال: (لقد كانت المياه ولا تزال تمثل عاملاً رئيساً في السياسة المعاصرة، كما أن العلاقات بين دول المنطقة كانت وستظل تتشكل عموماً بفعل السياسة المائية، إن الانتهاك الخطير للحقوق المائية ينظر إليه أحياناً كمبرر لشن الحرب) .

٩-دراسة سمير أمين ٢٠٠٥، بعنوان الصراع حول المياه :

تناول الباحث مشكلة المياه من حيث شحه في الوطن العربي وخشيته أن يصبح الماء بعد وقت قصير مصدراً للنزاعات فقد تحول الماء من منظوره إلى سلعة تخضع لقانون السوق لا للاحتياجات البشرية، وأن الحصول عليه أصبح من أكبر التحديات للألفية الجديدة .

١٠- دراسة داليا إسماعيل محمد ٢٠٠٦، بعنوان المياه والعلاقات الدولية :

تحدثت الدراسة عن أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية والأبعاد السياسية لمشكلة المياه في حوضي دجلة والفرات، كما تناولت الدراسة الاستراتيجية الأمريكية حيال مسألة المياه في المنطقة والعلاقات التركية الإسرائيلية، وأثرها على العلاقات العربية التركية، وتناولت أيضاً الدراسة النظام الدولي ونظم توزيع المياه .

١١- دراسة وليد رضوان ٢٠٠٦، بعنوان مشكلة المياه بين سوريا وتركيا :

تناولت الدراسة العلاقات التركية - السورية السيئة والتي هي إحدى ملامح الصورة القائمة تاريخياً ، ويحملها كل طرف عن الآخر منذ بداية هذا القرن وقد ظهر الأمر جلياً في عام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، وما حصل من توتر على الحدود بينهما ومن تهديدات تركية علنية لسوريا مع التلميح باستخدام مياه الفرات كأداة ضغط سياسية .

١٢- دراسة حسام شحادة ٢٠٠٩، بعنوان موقع المياه في الصراع العربي الاسرائيلي من منظور مستقبلي:

تطرقت الدراسة لسياسات المياه في الشرق الأوسط وأنها مصدر كبير للضغط في السنوات القادمة، كما تشير الدراسة لآليات تطور السياسة المائية الإسرائيلية ،وإلى أن صناع السياسة فيها ينظرون إلى البحر وإلى

المناطق الغنية بالمياه داخل المنطقة للحصول على كميات أكبر من المياه، ويبدو أن إسرائيل مستمرة في تنفيذ استراتيجيتها القديمة بالبحث بنفسها عن موارد مائية إضافية، وبسلوك عدواني تقليدي في السياسة الإسرائيلية .

١٣- دراسة دعاء زكريا ٢٠٠٩، بعنوان تنمية الموارد المائية في الوطن العربي - تحديات مستقبلية :

تناولت الدراسة مشكلة المياه وأنها إحدى أهم القضايا التي تمس أمن العالم العربي، ومشكلة ندرة المياه لها أبعاد إقليمية ودولية، ويؤكد الباحث أن أهم أسباب الحروب والمنازعات خلال القرن الحادي والعشرين ستكون سببها ندرة المياه، حيث أشار إلى تقرير البنك الدولي حول الموارد المائية وإلى أن ٤% من سكان العالم يعانون حالياً من مشاكل نقص وندرة المياه موزعين على ٨٠ دولة، وأن هذا الوضع يتجه نحو الأسوأ مع تزايد عدد السكان وزيادة الطلب على المياه ولو استمر معدل الاستهلاك على ما هو عليه حالياً، ستزيد حدة التنافس على المياه وتقود إلى احتدام الصراعات في المنطقة .

١٤- دراسة محمد صادق إسماعيل ٢٠١٢، بعنوان المياه العربية وحروب المستقبل :

استعرض الباحث موضوع المياه حيث أنه يشكل محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ في المنطقة وأساس التفاعلات الحضارية والصراعات والتدخلات الخارجية .. وما زالت المياه في أوائل القرن الحادي والعشرين مشكلة من أخطر المشكلات التي تواجه العرب، يقول الخبير الأمريكي توماس ناف : " إن المياه في الشرق الأوسط قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتمتد لأن تصبح مصدراً محتملاً للصراع وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري .

تعليق على الدراسات السابقة

يضاف إلى هذه الدراسات العديد من المقالات والدراسات العربية والانجليزية التي كتبت حول الصراع على الماء والعلاقات التركية - السورية حول الصراع على تقاسم المياه، وعن أهمية المياه، وأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، والتي من الصعب حصرها في هذه العجالة ومن خلال استعراض هذه الدراسات يتضح تنوعها وتعدد ميادينها، فهي مجتمعة تعطي صورة واضحة عن طبيعة الصراع والنزاعات القائمة على المياه، ولكن في النهاية فان كل دراسة منها تركز على جانب معين من جوانب هذا الصراع، من هذه الدراسات ما يركز على الجانب التاريخي ومنها يتناول الجانب الجغرافي ومنها ما يشير للأمن القومي، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتحاول جمع ما تفرق في هذه الدراسات المتنوعة والاستفادة منها جميعاً وصياغتها في منظومة متسقة تتفق على منهجية البحث، حيث تحتاج هذه الدراسة إلى دراسات علمية أكاديمية متكاملة معها للإجابة على السؤال الهام ، كيف نواجه أزمة المياه خاصة ان لا حياة بدون قدر كاف من الماء، ولا استقرار سياسي بغير التوصل إلى حلول منصفة للدول المتشاطئة .

استعراض لهيكلية الدراسة :

اشتملت الدراسة على خمسة فصول وهي على النحو التالي :

الفصل الأول يتناول التالي:

أولاً: الإطار النظري : يتناول مقدمة الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها وفرضيات الدراسة وأهميتها.

ثانياً: استعراض الأدبيات : مراجعة الكتب المتعلقة بالبحث، التقارير والدوريات، رسائل الماجستير والدكتوراه، الدراسات السابقة العربية، الدراسات الأجنبية، التعليق والتعقيب على الدراسات السابقة .

الفصل الثاني " الخصائص الجغرافية لحوض نهر الفرات " :

احتوى الفصل على التعريف بحوض نهر الفرات، وذلك من وجهة نظر كل دولة على حده، ومن ثم التعرج على منابع النهر وطوله ومساحته وكذلك مجرى النهر في سوريا وحساب الوارد المائي ونوعيته، ومن ثم التعرج على تصنيف الأنهار السورية، وقد تم إنهاء الفصل بالعلاقات والحدود السورية التركية .

الفصل الثالث " المشاريع المائية والتنمية في حوض نهر الفرات :

ركز الفصل على المشاريع الإروائية التركية في حوض الفرات ومن أهمها مشروع التنمية التركي والآثار المترتبة عليه .

وتناولت الدراسة أيضاً المشاريع الإروائية السورية في حوض الفرات وفي خاتمة الفصل تحدث الباحث عن أنابيب السلام التركية ما لها وما عليها .

الفصل الرابع " الأبعاد السياسية لمشكلة المياه في حوض نهر الفرات " :

حيث تناول الفصل طبيعة الصراع على النهر خاصة الصراع التركي السوري، والاطماع الإسرائيلية في المياه، ثم التعرج على البحر المائي في الحوض للدول المتشاطئة ومن ثم الآثار الاستراتيجية الناجمة عن الصراع على الماء في الحوض، ومن ثم نهاية الفصل بالعلاقات التركية السورية من منظور الصراع على الماء .

الفصل الخامس " مستقبل العلاقات السياسية لحوض الفرات والحلول المقترحة " :

تحدث الفصل عن النظريات المائية الدولية، وتطرق لما تم طرحه من حلول لاستخدامات مياه النهر من كل من تركيا وسوريا ، و كذلك دراسة مبادئ الحل السوري وخطواته، ومبادئ الحل التركي وخطواته، و تمت الإشارة في نهاية الفصل إلى دور إسرائيل وأزمة المياه في الحوض هذا وتضمنت الرسالة مجموعة من الخرائط والجداول التي أسهمت في إثراء الدراسة .

الفصل الثاني

الخصائص الجغرافية لحوض نهر الفرات

- مقدمة
- أولاً: التعريف بحوض نهر الفرات .
- ثانياً: منابع نهر الفرات .
- ثالثاً: تصنيف الأنهار السورية .
- رابعاً: العلاقات والحدود السورية التركيبية ودورها في تقاسم المياه .

مقدمة

الماء مادة الحياة وبدونه تموت الكائنات الحية - الإنسان والحيوان والنبات - وقد ورد ذكره في القرآن الكريم في عشر آيات من عشر سور منها الآية الشاملة في قصة خلق السماوات والأرض "وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون"^(٢)، ونظراً لأهمية الماء فقد اعتبره الإسلام ملكاً عاماً لكل الناس^(٣). حيث ورد في الحديث الشريف "الناس شركاء في ثلاث الماء والكأ والنار".

ومن الجدير ذكره فإن نهر الفرات يتميز بأهمية قصوى في العالم العربي والشرق الأوسط، خاصة لكل من سوريا والعراق وهما من الدول العربية ذات الكثافة السكانية ولهما احتياجاتهما المائية لغرض التنمية والتطور الاقتصادي إضافة إلى تركيا وهي كذلك دولة ذات طموح سياسي واقتصادي تسعى لتوظيف الوفرة المائية لديها لتنمية مواردها وللعب دور أكبر في المنطقة، وإذا أمعنا النظر أكثر فالأهمية القصوى تخص سوريا نظراً لأن الموارد المائية السورية شحيحة بالمقارنة مع تركيا^(٤).

(٢) سورة الأنبياء، آية ٣٠ .

(٣) منصور علي ناصيف: المنهاج الجامع الأصيل أحاديث الرسول، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة .

(٤) سامر مخيمر، خالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية .

أولاً: التعريف بحوض نهر الفرات

تقع منابع نهري دجلة والفرات في الأراضي التركية، ثم يستمر المجرى في دولتين عريبتين وهما سوريا والعراق، ويلتقي نهري دجلة والفرات في منطقة القرنة بالعراق ويصبان معا في مجراهما المشترك مع نهر القارون الذي تغذيه منابع إيرانية وعراقية، وتتلاقى الأنهار الثلاثة معاً في شط العرب بسعة (٤٣,٨ مليون متر مكعب) لتصب جميعاً في الخليج العربي .

ويبلغ طول نهر الفرات ٢٢١٥ كيلو متراً (٤٠٠ في تركيا، ٤٧٥ في سوريا، ١٤٠٠ في العراق) وإيراد نهر الفرات السنوي من المياه هو ٣١,٨٢ مليار متر مكعب في المتوسط^(٥).

ومن الأهمية بمكان التعريف بكل من سوريا وتركيا والتي تعتبر مؤشراً عن مدى الإمكانيات الاقتصادية والمشاريع التنموية في كل منهما .

سوريا

تبلغ مساحة سوريا ١٨٥ ألف كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها ٢٣,٥ مليون حسب إحصاء عام ٢٠١٢، بينما تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في سوريا نحو ٤٥% من مجموع المساحة الكلية^(٦) .

ومن المفروض أن ما يتوافر لسوريا من مياه سطحية يصل إلى حوالي ٣٣,٧ مليار م^٣ من بينها ٢٦ مليار م^٣ من الفرات وروافده^(٧).

ووفقاً لاتفاق ثنائي عقد في عام ١٩٨٧، وتم تجديده في ١٩٩٠ بين تركيا وسوريا، فإن مقدار ما يصل لسوريا هو ١٥,٧٥ مليار م^٣ من مياه الفرات وتحصل سوريا بمقتضى اتفاق ثنائي آخر تم توقيعه مع العراق في عام ١٩٩٠ على ٦,٦ مليار م^٣^(٨) .

ورغم اعتبار سوريا من الدول ذات الموارد المائية المحدودة، إلا أنه ليس هناك خطر حقيقي يهدد الامتدادات المائية للأنشطة الأهلية والصناعية والخدمية - ما عدا الزراعة - لأن كل تلك الأنشطة لا تستهلك أكثر من ١٥% من مجموع المياه المستثمرة حالياً، والتي هي على النحو التالي^(٩): (١١,٧) مليار م^٣ سنوياً تمثل

(٥) دعاء زكريا، "تنمية الموارد المائية في الوطن العربي" - تحديات مستقبلية، الدار الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٧-٢٨.

(٦) وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٦.

(٧) محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٢٤.

(٨) محمود أبو زيد، المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٩) وليد رضوان، مرجع سابق، ص ١٦.

٣٩,٦% من المياه الكلية، أما الصناعة فلا تستهلك أكثر من (١٩٤) مليون م^٣ سنوياً تمثل ١,٧% فقط من المياه الكلية .

وحسب تقديرات FAO^(١٠)، فإن نصيب الفرد في سوريا وصل إلى (١٠٠٨) م^٣ سنوياً، بينما تعتبر مصادر أخرى^(١١) أنه وصل إلى ٢٣٨٦ م^٣ سنوياً، أي أن سوريا في كلا المصدرين ليست دولة ندرة مائية^(١٢).

تركيا

وهي دولة منبع حيث تقع منابع نهري دجلة والفرات في الأراضي التركية وتبلغ مساحة تركيا ٧٨٠ ألف كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها ٥٤ مليون نسمة عام ١٩٨٨ ، وعلى ضوء معدلات الزيادة السكانية وصل عدد سكانها إلى ٦٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، وتوقع الخبراء أن يصل العدد إلى ٩١ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥ .

كما بلغت احتياجاتها المائية في عام ٢٠٠٠ إلى (١٩,٥) مليار م^٣ سنوياً، وتوقع أيضاً الخبراء المتخصصين في مجال المياه ارتفاعها في عام ٢٠٢٥ إلى (٢٦,٢٨) مليار م^٣ ^(١٣).

وقدرت المصادر العربية^(١٤) نصيب المواطن التركي سنوياً من المياه في عام ١٩٩٠ بـ ٤٥٠٠ م^٣، ينخفض إلى ٣٠٠٠ م^٣ في عام ٢٠٢٥^(١٥). أي أنها ليست دولة ندرة مائية، وقد ذكرت بعض المصادر بأن تركيا قد

⁽¹⁰⁾ عبد الله عرعر: بحث قدم إلى الندوة البرلمانية العربية الخامسة، موضوعه: المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي، التي عقدت بدمشق، ١٧-١٨/٢/١٩٩٧، ص ٢١، ٥٤.

⁽¹¹⁾ جان خوري وعبد الله الدروبي: الموارد المائية في الوطن العربي، وثيقة مرجعية وتفسيرية للمصدر الهيدروجيولوجي للوطن العربي والمناطق المجاورة، أكساد، روستاس، دمشق، ١٩٩٠، ص ١٤٠.

⁽¹²⁾ إذا كان نصيب الفرد سنوياً: أكبر من ١٦٦٧ م^٣ فهي دولة وفرة مائية. وإذا كان ١٠٠٠ - ١٦٦٧ م^٣، فهي دولة ذات ضغوط مائية، وإذا كان أقل من ١٠٠٠ م^٣، فهي دولة ذات ندرة مائية.

المصدر: جان خوري: دور العمل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق العربية المائية، بحث قدم في الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول موضوع المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي، التي عقدت بدمشق، ١٧-١٨/٢/١٩٩٧، ص ٢٦.

⁽¹³⁾ د. وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦، بيروت، ص ١٧.

⁽¹⁴⁾ جان خوري: دول العمل المشترك في الحفاظ على الحقوق المائية العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

⁽¹⁵⁾ سامر مخيمر، خالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

باعث إسرائيل ٥٠٠ مليون م^(١٦)، ولكن بعد التدقيق والتحقيق من قبل الباحث اتضح بأن تركيا لم تبع لإسرائيل أي شيء من ذلك .

ومن الجدير بالذكر التحدث عن حوض نهر الفرات في كل من تركيا وسوريا :

ثانياً: منابع نهر الفرات .

الفرات هو أطول أنهار الشرق الأوسط وأكبرها من حيث مساحة حوض التغذية، وثاني الأنهار في المنطقة من حيث الوارد المائي. ينبع هذا النهر من جبال تركيا من هضبة أرمينيا عند ارتفاع يزيد على ٣٠٠٠ - ٣٥٠٠م فوق مستوى سطح البحر (شكل رقم ٢) . يتكون نهر الفرات من النقاء رافدين رئيسيين هما: قره صو ويسمى أيضاً فرات صو وطوله (٤٧٠) كم ومساحة حوض تغذيته (٢٢) ألف كيلو متر مربع ومراد صو وطوله (٦٥٠) كم ومساحة حوض تغذيته (٤٠) ألف كيلو متر مربع^(١٧).

يبلغ الطول الكلي لنهر الفرات من نقطة بداية منابع أطول روافده (مراد صو) وحتى التقائه بنهر دجلة في القرنة (٢٩٤٠) كم منها إلى ١١٥٩ كيلو متراً تجري في الأراضي العراقية، وتبلغ مساحة حوض تغذيته الكلية (٣٨٨) ألف كيلو متر مربع .

يجري نهر الفرات في الأراضي التركية ثم الأراضي السورية وبعدها يدخل إلى الأراضي العراقية ليلتقي مع نهر دجلة مكونين شط العرب الذي يصب في الخليج العربي.

تشكل منطقة تغذية نهر الفرات في الأراضي التركية المصدر الرئيسي لتغذية النهر بالمياه وتبلغ مساحة حوض تغذية النهر حتى موقع سد كيبان الذي يقع على مسافة عشرة كيلو مترات جنوب النقاء رافديه الرئيسيين قره صو ومراد صو (٦٤,١) ألف كيلو متر مربع أما قرب الحدود التركية السورية فتبلغ مساحة حوضه (١١٠) آلاف كيلو متر مربع. وطول النهر بين النقاء رافديه الرئيسيين وحتى الحدود التركية السورية يبلغ (٥٢٦) كيلو متراً ينخفض خلالها منسوب النهر ٣٦٨ متراً^(١٨).

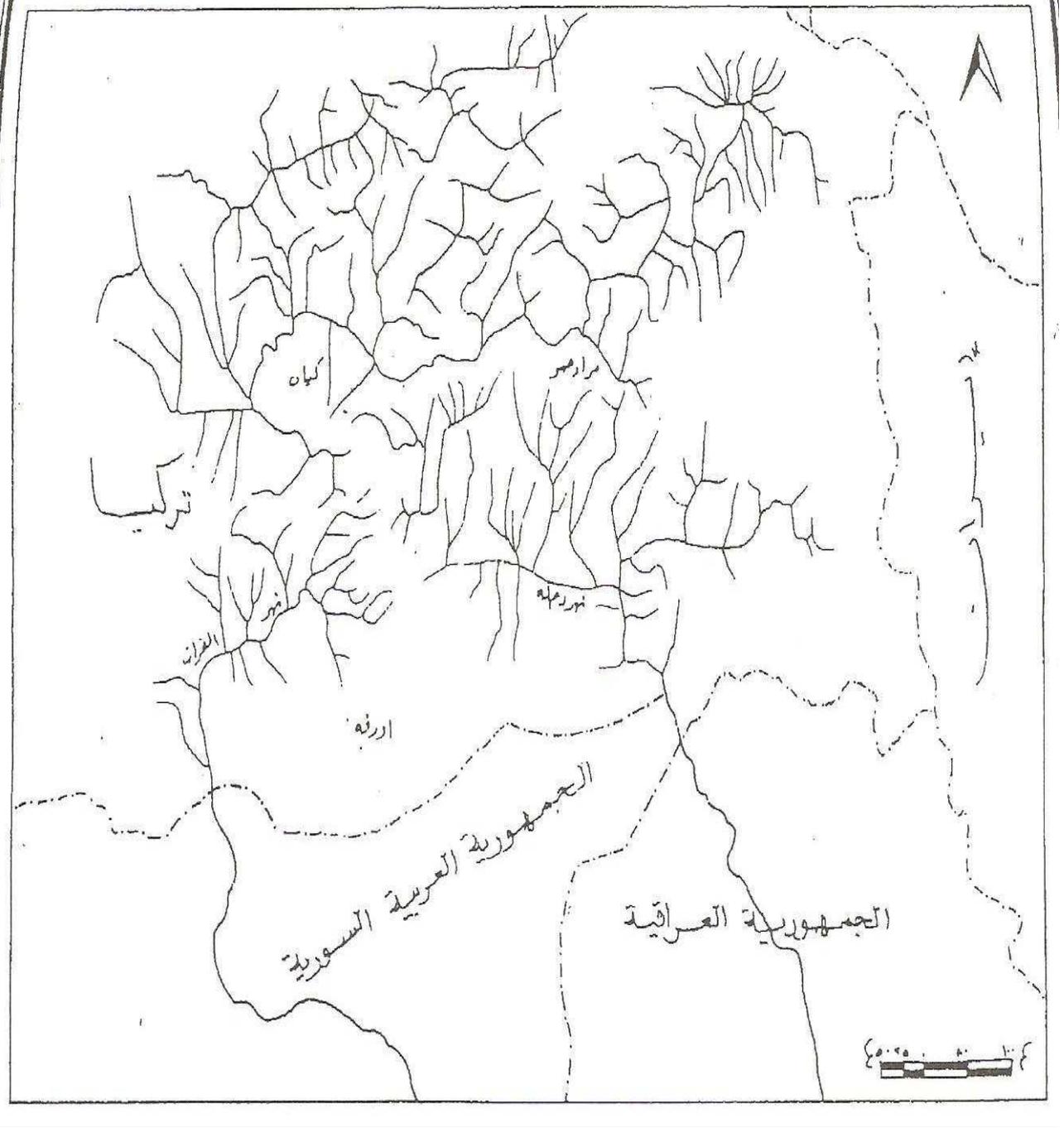
(16) د. وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦، بيروت، ص ١٧ - ١٨.

(17) نبيل فارس: حرب المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٨٤.

(18) نبيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٤ - ١٨٥.

شكل رقم (٢)

منابع نهري دجلة والفرات في تركيا (الخريطة الطبيعية)



المصدر: نبيل نسمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، ص ٤٠

مجرى النهر في سورية

تبلغ مساحة حوض التغذية نهر الفرات حتى موقع سد الطبقة (١٣١) ألف كيلو متر مربع أما عند الحدود العراقية - السورية فيصل مجموع مساحة حوض التغذية إلى (٢٠٥) آلاف كيلو متر مربع ويبلغ طول النهر في سورية (٦٠٤) كيلو متر ينخفض خلالها منسوبه بمقدار ١٦٣ م ، إن ازدياد مساحة حوض تغذية النهر داخل الأراضي السورية لا يرافقه زيادة بنفس النسبة للواردات المائية للنهر ذلك لأن معظم المناطق التي يمر بها النهر في سورية تعتبر من المناطق شبه الجافة .

يتميز مجرى النهر داخل سورية بسرعته النسبية وعدم استقراره قاع النهر وكثرة الجزر فيه . تصب في النهر داخل الأراضي السورية ثلاثة روافد اولها رافد الساجور عند الضفة اليمنى للنهر حيث تبلغ مساحة حوض تغذيته (٢٣٥٠) كيلو متراً مربعاً ويبلغ معدل إيراده السنوي بحدود ١٨٠ مليون متر مكعب، ثم يصب فيه رافد الخليج على الضفة اليسرى جنوب مدينة الرقة التي تبلغ مساحة حوض تغذيته (١٤٤٠٠) كيلو متر مربع ومعدل إيراده السنوي (١٥٠) مليون متراً وأخيراً رافده الرئيسي نهر الخابور الذي يلتقي بالنهر جنوب مدينة دير الزور عند البصيرة وعلى ضفته اليسرى والذي تبلغ مساحة حوض تغذيته (٣٦٩٠٠) كيلو متر مربع ومعدل إيراده السنوي ١,٥ مليون متر مكعب كما تصب في النهر عدة وديان موسمية غير دائمة الجريان^(١٩).

نظام النهر

إن نهر الفرات ينبع من الأراضي التركية، ومن منطقة يزيد ارتفاعها على ٣٠٠٠ م فوق مستوى سطح البحر، ويتراوح المعدل السنوي للأمطار في تلك المنطقة بين (٥٠٠ - ٨٠٠) ملم سنوياً، وفي منطقة الهضبة يتراوح المعدل بين (٣٠٠ - ٣٥٠) ملم في السنة^(٢٠).

يسقط الجزء الرئيسي من الأمطار في فصل الشتاء على شكل ثلوج، ويشكل هذا الجزء من النهر المصدر الرئيسي لتغذية وإمداده بالماء. أما في الأراضي السورية فإن النهر يمر بمنطقة شبه جافة، وفي الواقع يفقد النهر بعضاً من وارداته المائية بسبب الإرواء وإملاء المنخفضات خلال فترة الفيضان .

ويمكن تقسيم فترة تصريف النهر خلال السنة إلى ثلاث فترات، كما يلي^(٢١) :

(19) نبيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٥ - ١٨٦.

(20) نبيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٨.

(21) داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٣.

- فترة التصارييف العالية: وتمتد من مارس إلى يوليو.
- فترة التصارييف المنخفضة: وتمتد من أغسطس إلى أكتوبر.
- فترة التصارييف المطرية: وتمتد من نوفمبر إلى فبراير.

وتتميز هذه الفترة أي المطرية بزيادة تصارييف النهر بسبب الأمطار.

يبلغ معدل إيراد النهر خلال فترة التصارييف العالية المذكورة أعلاه حوالي ٧٠% من معدل واردات النهر السنوية. أما خلال فترة التصارييف المنخفضة فيبلغ إيراده حوالي ١٠% من معدل إيراده السنوي. أما الباقي ومقداره ٢٠% فإنه يتكون خلال فترة التصارييف المطرية^(٢٢).

يبدأ ارتفاع مناسيب المياه الربيعية عادة في شهر مارس ونادراً ما يبدأ في أواخر شهر فبراير وهناك عدة ذروات فيضانية تعتمد على تساقط الأمطار وتوزيعها في منطقة التغذية وكذلك تعتمد على ذوبان الثلوج في المناطق الجبلية وعلى طبيعة الموسم المائي.

أما في الصيف فتتخفض عادة تصارييف النهر ومناسيبه بسبب عدم تساقط الأمطار، كما يتميز الصيف بتبخر شديد.

إن الفيضانات المطرية التي تحدث في الخريف عادة ما تعود إلى الأمطار المتساقطة على المناطق الجبلية العالية. وخلال الفترة من نوفمبر إلى شهر فبراير يمكن ملاحظة (٢-٧) موجات فيضانية مختلفة من حيث الزمن والشدة، وخلال شهري يناير وفبراير يمكن ملاحظة موجات فيضانية مطرية كل سنة.

لقد تغير نظام النهر الطبيعي بعد أن أكملت كل من تركيا وسورية إنشاء سديّ كيبان والطبقة، وباشرتا في عام ١٩٧٣م بإملاء خزانيهما على النهر المذكور حيث تبلغ سعة خزان كيبان (٣٠,٧) مليار متر مكعب وسعة خزان الطبقة (١١,٧) مليار متر مكعب (تم أخيراً زيادة سعته إلى ١٤,١ مليار متر مكعب). ويتكون عند خزان كيبان ما مجموعة ٦٠ - ٦٥% من معدل الوارد المائي للنهر في الأحوال الطبيعية، أما عند موقع سد الطبقة فإن حوالي ٩٠% من وارد النهر يتكامل في ذلك الموقع. لقد أصبح الوارد المائي في خزانيّ السدين المذكورين في شهر نوفمبر من عام ١٩٧٣م وأكمل ملء خزان الطبقة بتاريخ ٢٣/٦/١٩٧٦م، أما خزان كيبان فلا تتوافر لدينا المعلومات الدقيقة عن تاريخ إكمال ملئه^(٢٣).

^(٢٢) نبيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٦

^(٢٣) نبيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٧ - ١٨٨

كما قامت سوريا بإنشاء سد تنظيمي مؤخر سد الطبقة، وبذلك تكون سلسلة من السدود والخزانات قد أقيمت على نهر الفرات وأصبح نظام جريانه مختلفاً عما كان عليه الحال قبل إنشاء تلك السدود.

لقد خفت حدة الفيضانات الكبيرة التي كانت تحدث في النهر، كما ازدادت تصاريف الفترة الواطئة التي كان يسجلها النهر بسبب انتظام تشغيل الخزانات.

الوارد المائي للنهر

يمتد حساب الوارد المائي للنهر بصورة رئيسية على مساحة حوض تغذية النهر ومقدار الأمطار والثلوج في المنطقة وعلى عوامل أخرى، وعادة ما تكون تسجيلات مناسيب المياه والرصد الفعلي لتصاريفه أهم المصادر المعتمدة لمعرفة الوارد المائي وتقديره، وكلما امتدت الفترة التاريخية لرصد تصاريف النهر وازداد عدد مرات رصد التصاريف كانت التقديرات أكثر دقة وواقعية^(٢٤).

توجد على نهر الفرات في كل من تركيا وسوريا شبكة من محطات القياس لرصد تصاريف ومناسيب النهر في المواقع المهمة، وتعتبر محطات كيبان وبيره جل (بلقيس كوى حالياً حيث حلت محل محطة بيهره جل) أهم المحطات الهيدرولوجية على المجرى الرئيسي للنهر في تركيا وتمتد عمليات الرصد الفعلية والتسجيلات المنتظمة في المحطتين المذكورتين إلى عام ١٩٣٧م. كما توجد تسجيلات غير منتظمة للسنوات السابقة على بدء التسجيل المنظم.

أما في سوريا فإن أهم المحطات الهيدرولوجية على المجرى الرئيسي للنهر هو محطات جرابلس والقذحية اللتان تقعان على مقربة من الحدود التركية السورية بعد دخول النهر الأراضي السورية، ومحطة أبو كمال بالقرب من الحدود العراقية السورية، وهذه هي المحطات المعول عليها حالياً في قياس ورصد تصاريف النهر وقد انتظم رصد التصاريف والتسجيلات في هذه المحطات عام ١٩٥٨م بعد أن تم انشاؤها واعتمادها بدلاً من المحطات القديمة التي كانت موجودة في جرابلس وفي يوسف باشا والتي توجد فيها تسجيلات ترجع إلى عام ١٩١٤م وعام ١٩٣٠م^(٢٥).

⁽²⁴⁾ المرجع السابق، ١٨٨-١٨٩.

⁽²⁵⁾ المرجع السابق، ص ١٨٩-١٩٠.

نوعية مياه حوض الفرات :

تتخفض نوعية المياه تدريجياً مع التقدم باتجاه أسفل النهر إذ ترتفع نسبة الأملاح المذابة من أقل من ٢٥٠ ملليجرام/لتر في تركيا إلى ما يزيد عن ٦٠٠ ملليجرام/لتر في الجزء الجنوبي من العراق، ٥٠٠ ملليجرام/لتر جنوب البصرة. ومياه دجلة أشد ملوحة من مياه الفرات حيث لا يمكن استغلالها بكميات كبيرة سواء للري أو الشرب أو الاستخدام المنزلي.

ثالثاً : تصنيف الأنهار السورية^(٢٦):

١- الأنهار الدولية المشتركة بين سوريا وتركيا وغيرها من الدول: ويدخل ضمن هذه المجموعة الأنهار

التالية: الفرات، دجلة، العاصي، ججغ، قويق، عفرين، الكبير الجنوبي، اليرموك، الساجور.

٢- الأنهار الداخلية: وهي: الخابور، البليخ، السن، بردى، بانياس.

وضمن المجموعة الأولى، فإن تركيا هي دولة المنبع بالنسبة للأنهار التالية: دجلة، الساجور، الفرات،

ججغ، قويق، عفرين، بينما يصب في لواء إسكندرون، السوري الذي يقع تحت السيطرة التركية منذ

عام ١٩٣٩، نهر العاصي الذي ينبع من لبنان.

(٢٦) يحيى بكور، تخطيط وإدارة الموارد المائية في الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص ٢٧ - ٢٩.

جدول رقم (١)

أهم الأنهار السورية وطولها ومعدل تصريفها^(٢٧)

معدل التصريف السنوي		الطول بالكيلومتر		اسم النهر
مليار م ^٣ /ثا	م ^٣ /ثا	ضمن الحدود السورية	الإجمالي	
٢٩	٥٢٠	٦٧٥	٢٣٣٠	١- الفرات
١,٥	٢٤,٥	٤٤٢	٤٤٢	١-١ الخابور
٠,١٢٥	٣,٧	٤٨	١٠٨	٢-١ الساجور
٠,١٥٠	-	١١٦	١١٦	٣-١ البليخ
-	١,٥	١٠٠	١٢٤	٤-١ جججغ
٤٨,٧	٥٨٠	٤٤	١٧١٨	٢- دجلة
٢	١٥,٨	٣٦٦	٥٧١	٣- العاصي
٠,٢٨٠	٤,٤	٦٨	١٤٩	٤- عفرين
٠,٠٩٥	٠,٣	١١٠	١٢٦	٥- قويق
٠,١٥٧	٣,٢	٣٢	٤٢	٦- اليرموك
٠,٣٥٠	١٠	٨١	٨١	٧- بردى
٠,١٠٠	٢,٣	٦٦	٦٦	٨- الأعوج
٠,٣٢٠	٦,٦	٥٠	٥٠	٩- الكبير الجنوبي
٠,٣٢٥	٧,٢	٨٩	٩٦	١٠- الكبير الشمالي
٠,٣١٥	١٤	٦	٦	١١- نبع السن

(27) د، وليد رضوان: مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

رابعاً : العلاقات والحدود السورية التركية ودورها في تقاسم المياه .

ترتبط سوريا وتركيا تاريخياً وجغرافياً بصلات واسعة، فقد كان القسم الأكبر من تركيا تابعاً لبلاد الشام طوال فترة العهود الإسلامية المختلفة، منذ العهد الأموي مروراً بالعهد العباسي، وانتهاءً بالدولة العثمانية التي كانت بلاد الشام إحدى ولاياتها طوال أربعة قرون كاملة. وفي الوقت نفسه كانت معظم المناطق الحدودية بين الدولتين الآن مثل مرعش، وأورفه، وكَلز، وعينتاب بالإضافة إلى لواء إسكندرون تابعة لولاية حلب السورية، لذلك تبدو العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين تلك المناطق التركية والمدن السورية الشمالية كلها قوية للغاية.

وبخسارة الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى، وتقهقر القوات التركية إلى داخل تركيا على اثر نزول القوات الفرنسية الشاطئ السوري بدءاً من ميناء إسكندرون، فقد تخلت سوريا لتركيا عن منطقة أضنة ومرسين (كيليكيا) ومرعش وديار بكر، بمقتضى معاهد سيفر لعام ١٩١٨^(٢٨).

ثم تخلت في اتفاقية أنقرة عام ١٩٢١ عن عينتاب وكَلز وأورفه وجزيرة ابن عمر، وجرى تثبيت الحدود بعد ذلك على طول ٧٠٠ كم، في عدد من البروتوكولات، كان آخرها بروتوكول عام ١٩٣٠، وقد جعلت الحدود ثلاثة أقسام:

الأول: يبدأ من جنوبي بياس في صدر خليج الإسكندرونة حتى الراعي (جوبان بك) في شمالي حلب، وهو يمر بميدان أكبس في جبل الكردي.

الثاني: من محطة الراعي إلى نصيبين على محاذاة السكة الحديدية من الجنوب، وقد دخلت السكة والمحطات ضمن الأراضي التركية ومعها قسم كبير من سهول الجزيرة العليا، ويمر خط الحدود بطرابلس وعين العرب وتل أبيض ورأس العين والقامشلي (عند نصيبين).

الثالث: من نصيبين إلى جزيرة ابن عمر، ويسير في السهل إلى الجنوب الشرقي من جبال ماردين حتى دجلة، تاركاً نصيبين وجزيرة ابن عمر في الأراضي التركية.

ثم طرأ تعديل آخر على الحدود بين الدولتين، نتيجة سلخ لواء إسكندرون نهائياً عن سوريا وإحاقه بتركيا بموجب الاتفاق التركي - الفرنسي في ١٩٣٩/٦/٢٣ م، وأصبح خط الحدود يبدأ من البدرسية في شمال رأس البسيط على الساحل السوري ثم يقطع السفوح الجنوبية لجبل الأقرع، حتى يصل دركوش على نهر العاصي،

(28) وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص ٢٤ - ٢٥.

حيث تسائر الحدود الضفة الشرقية للنهر حتى جسر الحديد، ثم تتجه شرقاً وشمالاً بغرب سهل العمق حتى يصل ميدان أكبس، وبذا انسلخت انطاكية وقرق خان والإسكندرون كله^(٢٩).

يقع لواء إسكندرون في الزاوية الشمالية الغربية من سوريا، وتقدر مساحته بـ (٤٨٠٦) كم^٢. ويرتبط اللواء بسوريا عبد خط الحديد إسكندرون - حلب، وبطريق معبد يربط أنطاكية بمدينة حلب أيضاً، وآخر يربط مدينة أنطاكية باللاذقية، ومن أهم مدنه، مدينة أنطاكية، ومدينة إسكندرون^(٣٠).

وطوال العهود التاريخية الطويلة والممتدة منذ الفتح الإسلامي وحتى سلخ اللواء عام ١٩٣٩، كان تابعاً لولايات حلب تحديداً. ورغم اعتراف تركيا بتبعية اللواء لسوريا، في كل من هدنة مودروس عام ١٩١٨، ثم في معاهدة سيفر من العام نفسه، ثم معاهدة أنقرة عام ١٩٢١، التي سميت اتفاقية (فرانكلين بويون)، إلا أن تركيا استطاعت أن تحصل من فرنسا في المعاهدة الأخيرة على حق تطوير الثقافة التركية الخاصة، واعتبار اللغة التركية لغة رسمية في اللواء، من خلال وضع إداري ومالي خاص باللواء^(٣١)، واستمر الأمر على هذا المنوال حتى عام ١٩٣٦، وهو تاريخ المعاهدة الفرنسية - السورية، هذه المعاهدة التي وحدت سوريا ووعدت بمنحها الاستقلال.

وكان التقسيم السكاني في اللواء يشير إلى أن العرب يمثلون ٤٦% من مجموع السكان بحسب المصادر العربية^(٣٢) وكذلك المصادر التركية^(٣٣)، وحتى يصبح الأتراك الأغلبية في اللواء، الذي بلغ عدد سكانه في ذلك الوقت (٢٢٥) ألف نسمة، فقد قسم الفرنسيون عرب اللواء إلى طوائف مختلفة، اعتبرت كل طائفة قومية مستقلة لوحدها، وهكذا فقد أصبح اللواء يقسم إلى أتراك، وعرب علويين، وعرب سنة، وعرب روم، وعرب أرثوذكس، وعرب روم كاثوليك^(٣٤). وكان العرب بحسب انتمائهم اللغوي يمثلون أغلبية واضحة، إذ تصل نسبتهم إلى حوالي ٤٧% بينما لا تتجاوز نسبة الأتراك ٣٨%^(٣٥).

شكلت اتفاقية أنقرة الأولى، التي وقّعت بين الجانبين (التركي والفرنسي) بتاريخ ٢٠/١/١٩٢١، البذور الحقيقية لمشكلة اللواء، لأن هذه الاتفاقية اعترفت بأهمية لواء إسكندرون لتركيا، وبمنفذها الصالح للعمل على ساحل

(٢٩) المرجع السابق نفسه، ص ٢٥.

(٣٠) ألكسندر كشيشيان: كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء إسكندرون، دار طلاس للنشر، حلب، الطبعة الأولى، ص: ١٤-١٩.

(٣١) عبد الحميد جلي: (لن ننساك يا لواء إسكندرون)، صحيفة الوحدوي الاشتراكي السياسي، دمشق، العدد/٢٧/تموز ١٩٩٧، ص ٢، وكذلك ألكسندر كشيشيان: المصدر السابق، ص ٢٦.

(٣٢) ألكسندر كشيشيان: كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء إسكندرون، مرجع سابق، ص: ١٤-١٩.

(٣٣) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ترجمة ميخائيل نجم خوريو ص ٣٢، نقلاً عن السفير التركي المتقاعد والباحثة إسماعيل سوسيال.

(٣٤) وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٣٥) وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، ص ٣٢. وأيضاً ألكسندر كشيشيان: كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء إسكندرون، ص ٢٩.

البحر المتوسط، برغم اعتراف هذه المعاهدة بوجود إدارة لواء إسكندرون باعتباره جزءاً من سوريا، كما أن وضع اللواء السياسي كان مشوّشاً في تلك الاتفاقية إلى حد السماح برفع العلم التركي في اللواء إلى جانب العلم الفرنسي^(٣٦)، نظراً لوقوع سوريا تحت الانتداب الفرنسي .

ورغم إعلان الحكومة التركية مقابل كل هذه التنازلات الفرنسية تخليها عن كل الحقوق التركية في المناطق الواقعة إلى الجنوب من الحدود التي كانت تضم لواء إسكندرون، من خلال توقيعها على معاهدة لوزان، في ٢٤ تموز عام ١٩٢٣^(٣٧)، إلا أن مسألة اللواء ظلت كامنة، ولم تخرج إلى حيز الوجود إلا في ٢٧ نيسان عام ١٩٣٤، عندما زار والي عينتاب التركي مدينة أنطاكية بموافقة الفرنسيين .

وقد برز التواطؤ الفرنسي - التركي جلياً عندما سهّل الفرنسيون مهمة الوالي من خلال مظاهرات عارمة وصاخبة، تناشد مصطفى كمال إنقاذ أترك اللواء، وفي الوقت نفسه كان خطاب المجلس النيابي التركي يرددون قول مصطفى كمال المعروف: (إن لواء إسكندرون أرض تركية منذ أكثر من عشرين قرناً، ولا يمكن البتة أن يبقى مستعبداً)^(٣٨).

وبعد توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ بين سوريا وفرنسا، التي نصت على توحيد سوريا بما في ذلك لواء إسكندرون، ووعدت بمنحها الاستقلال احتجت تركيا على هذه الاتفاقية، ونقلت المسألة إلى عصبة الأمم في كانون الثاني عام ١٩٣٦، وقد برّرت موقفها هذا بأن تركيا قد وضعت أترك اللواء بعهدة فرنسا الدولة المنتدبة على سوريا، وبالتالي فإن تركيا لن تقبل بأن يكون هؤلاء في عهدة السوريين، وطلبت تركيا من فرنسا أن تعامل اللواء بشكل مستقل، وتعقد معه معاهدة خاصة^(٣٩)، على غرار المعاهدة الفرنسية - السورية لعام ١٩٣٦ .

وعند عرض الأمر على مجلس عصبة الأمم، أوصى المجلس بإعطاء اللواء استقلالاً ذاتياً في إدارة أموره الداخلية، بينما تتعهد سوريا بتمثيله خارجياً كما أوصى بإرسال مندوب من فرنسا ليقم في اللواء، ويشرف على تسيير أموره، إلى أن يصاغ نظام خاص باللواء^(٤٠) .

وفي ٢٩ أيار/مايو عام ١٩٣٧، تبنى مجلس عصبة الأمم نظام اللواء الخاص، على أن يبدأ تطبيق هذا النظام بعد ستة أشهر، وفي هذا النظام ظل اللواء تابعاً لسوريا^(٤١)، لكنّ فرنسا رأت مصلحتها التحالف مع

^(٣٦) نظام مارديني: خريطة سورية في معرض تركي نهز أنقرة: لواء إسكندرون الغائب الحاضر. في المعادلة الإقليمية، مجلة البناء العدد/٨٥٣، بيروت، ١٩٩٧/١/٤، ص ٢٣.

^(٣٧) مصطفى الزين: ذنب الأناضول، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٢٠٩ .

^(٣٨) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢. وكذلك ألكسندر كشيبيان: كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء إسكندرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣، (فقرة من الخطاب الذي ألقاه مصطفى كمال في أضنة بتاريخ ١٥/٣/١٩٢٣) .

^(٣٩) عبد الحميد جلبي: (لن ننسك يا لواء إسكندرون)، صحيفة الوحدي الاشتراكي السياسي، دمشق، العدد/٢٧/تموز ١٩٩٧، ص ٢.

^(٤٠) عبد الحميد جلبي: (لن ننسك يا لواء إسكندرون)، صحيفة الوحدي الاشتراكي السياسي، دمشق، العدد/٢٧/تموز ١٩٩٧، ص ٢.

الأترك على حساب السوريين بسبب شعورها بالخطر الألماني الإيطالي والحرب العالمية على الأبواب، وتحت ضغط الحكومة التركية^(٤٢) وقعت الحكومتان الفرنسية والتركية اتفاقية أنطاكية في ١٩٣٨/٨/٣، التي تنص على رفع الانتداب عن اللواء، وفي الوقت نفسه رفضت الحكومة الفرنسية تطبيق معاهدة عام ١٩٣٦ مع سوريا^(٤٣).

وبعد جلاء القوات الفرنسية عن اللواء، ودخول القوات التركية إليه في ١٩٣٨/٧/٣، عقب عمليات استفتاء جرت في أيار من العام نفسه تحت رعاية عصبة الأمم، استخدم فيها الفرنسيون والأترك وسائل الضغط والتزوير، ليحصل الأترك على ٢٢/ مقعداً من أصل ٤٠/ مقعداً في برلمان اللواء^(٤٤)، وبعد كل هذا عقدت تركيا وفرنسا فيما بينهما معاهدة صداقة في أنقرة .

وفي ٣١ تموز/ يوليو عام ١٩٣٨ أيضاً، جرت انتخابات جديدة في اللواء تحت السيطرة التركية، وفي ٢ آب من العام نفسه عقد البرلمان في اللواء (الجمعية الوطنية) جلسة أطلق فيها تسمية دولة هاتاي على لواء إسكندرون. وفي شباط من عام ١٩٣٩ صرّح وزير خارجية تركيا في حينه سراج أوغلو للسفير الفرنسي ماسيغلي: "أن الوقت قد حان لإنهاء فصول الرواية وإلحاق اللواء نهائياً بتركيا"^(٤٥).

وفي ٢٣ حزيران/ يونيو عام ١٩٣٩ اعترفت فرنسا لتركيا بضم لواء الإسكندرون، وفي ٣٠ حزيران من العام نفسه تم إلحاق اللواء نهائياً بالدولة التركية^(٤٦) مستفيدة من تواطؤ إنكليزي وفرنسي مكشوف، وتأييد غير مباشر من قبل هتلر وموسوليني^(٤٧)، ودعم الاتحاد السوفياتي خطوتها هذه ، بل و تأييد لتركيا في المطالبة بمدينة حلب ومنطقتها أيضاً^(٤٨)، مقابل تخلي تركيا عن الإشراف على المضائق التركية، وكذلك التنازل له عن الولايات الأرمنية السوفياتية حسب الرسالة التاريخية لستالين الموجهة إلى عصمت إينونو وأواخر الحرب العالمية الثانية .

(41) عبد الحميد جلبي: لن ننسك يا لواء إسكندرون، صحيفة الوحدوي الاشتراكي السياسي، دمشق، العدد/ ٢٧/ تموز، ١٩٩٧، ص ٢

(42) عبد الحميد جلبي: لن ننسك يا لواء إسكندرون، صحيفة الوحدوي الاشتراكي السياسي، دمشق، العدد/ ٢٧/ تموز، ١٩٩٧، ص ٢

(43) عبد اللطيف اليونس: الأعمال الكاملة، الكتاب الثالث (حياة رجل في تاريخ أمة)، منشورات دار الثقافة، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤/٤/١٥، ص ١١٣ .

(44) ألكسندر كشيشيان: كفاح الأرمن من أجل عروبة إسكندرون، دار طلاس للنشر، حلب، بدون تاريخ، الطبعة الأولى، ص: ١٤-١٩ .

(45) عبد اللطيف اليونس: الأعمال الكاملة، الكتاب الثالث (حياة رجل في تاريخ أمة)، منشورات دار الثقافة، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤/٤/١٥، ص ١١٣ . وكذلك ألكسندر كشيشيان: كفاح الأرمن من أجل عروبة إسكندرون، دار طلاس للنشر، حلب، بدون تاريخ، الطبعة الأولى، ص: ٤٥-٤٧ .

(46) عبد الحميد جلبي: لن ننسك يا لواء إسكندرون، صحيفة الوحدوي الاشتراكي السياسي، دمشق، العدد/ ٢٧/ تموز، ١٩٩٧، ص ٢

(47) ألكسندر كشيشيان: كفاح الأرمن من أجل عروبة إسكندرون، دار طلاس للنشر، حلب، بدون تاريخ، الطبعة الأولى، ص: ١٤-١٩ .

(48) نظام مارديني: خريطة سورية في معرض تركي تهز أنقرة: لواء إسكندرون الغائب الحاضر. في المعادلة الإقليمية، مجلة البناء العدد/ ٨٥٣، بيروت، ١٩٩٧/١/٤، ص ٣٣.

صحيح أن العلاقات السورية - التركية قبل سلخ اللواء عام ١٩٣٩ لم تكن في أحسن حالاتها، إذ إن صور المجاعات وتعليق الوطنيين على أعمدة المشانق لازمت مخيلة الشعب العربي في سوريا عن أواخر العهد العثماني، وبخاصة في المرحلة الاتحادية في بداية القرن العشرين وأثناء الحرب العالمية الأولى. إلا أن قضية سلخ اللواء أضافت حقداً وبغضاً لم تستطع السنوات التالية أن تخفف منه. لأن تنافر المصالح والارتباطات الإقليمية والدولية لكلتا الدولتين أضافت بعداً جديداً لهذا العداء. مما دعا الباحثة الفرنسية إليزابيت بكارد لأن تقول: "إن الحدود بين الكتلتين الشرقية والغربية تمتد بصورة أو بأخرى إلى الحدود السورية - التركية"^(٤٩).

لقد ظل اللواء برأي الحكومات السورية المتعاقبة منذ الاستقلال جزءاً لا يتجزأ من سوريا، وفي أول بيان ألقته الحكومة السورية أمام مجلس النواب تعرضت إلى قضية اللواء وأعلنت عن تمسكها به، حتى قبل أن تحصل على استقلالها كاملاً (فيما بعد عام ١٩٤٦)^(٥٠). وقد بلغت العلاقات السيئة بين الدولتين ذروتها في صيف وخريف عام^(٥١) ١٩٥٧، عندما تدفقت الحشود العسكرية التركية إلى الحدود السورية، في تهديد علني باجتياحها.

ورغم انشغال سوريا في الستينيات وما بعدها بالصراع مع إسرائيل، فإن ذكر اللواء السليب، والعمل على تحريره لم يخل منه بيان لأي حكومة في ذلك الوقت^(٥٢). وفي الثمانينيات ظل الموقف السوري على حاله (دمشق تعتبر اللواء على الدوام أرضاً سورية عربية)^(٥٣).

وفي التسعينيات من القرن العشرين وجه المشاركون السوريون في مؤتمر معهد السلام الأمريكي، الذي عقد في واشنطن في حزيران/يونيو ١٩٩٤، رسائل تشير إلى مسألة ضم تركيا للواء إسكندرون بصورية غير شرعية منذ عام ١٩٣٩، وتعلن: "إن سوريا ليست بصدد التراجع عن مطلب استعادة اللواء، على الرغم من مرور خمسة وخمسين عاماً، فإن حقوق سوريا في اللواء باقية، وهي مصممة على تحصيل هذه الحقوق عبر الأمم

⁽⁴⁹⁾ فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢. وكذلك ألكسندر كشيبيان: كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء إسكندرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣، (فقرة من الخطاب الذي ألقاه مصطفى كمال في أضنة بتاريخ ١٥/٣/١٩٢٣).

⁽⁵⁰⁾ عبد اللطيف اليونس: الأعمال الكاملة، الكتاب الثالث (حياة رجل في تاريخ أمة)، منشورات دار الثقافة، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٥/٤/١٩٩٤، ص ١١٣.

⁽⁵¹⁾ فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢. وكذلك ألكسندر كشيبيان: كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء إسكندرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣، (فقرة من الخطاب الذي ألقاه مصطفى كمال في أضنة بتاريخ ١٥/٣/١٩٢٣).

⁽⁵²⁾ البيان الوزاري لحكومة يوسف زعين نم الأرشيف، وكذلك نظام مارديني، خارطة سوريا في معرض تركي تهز أنقرة، ص: ٣٥-٣٦.

⁽⁵³⁾ تصريح وزير الإعلام السوري محمد سلمان عام ١٩٨٩ - للصحف القبرصية عن المصدر السابق ص ٣٥.

المتحدة"^(٥٤). وفي تشرين الأول/أكتوبر لعام ١٩٩٦ صادرت السلطات التركية مئات من الخرائط التي وزعها الجناح السوري في معرض دوري أقيم في تركيا، يظهر فيها لواء إسكندرون جزءاً من سوريا^(٥٥).

لم تكن القيادة التركية تنتظر باطمئنان منذ أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات إلى موقف الحكومات السورية المتعاقبة من مسألة اللواء، بل إن تقريراً أعدته رئاسة الأركان التركية في حزيران ١٩٨٠، اعتبر أن العدو الأكبر لتركيا هو سوريا، وأن مسألة لواء إسكندرون هي بؤرة التفجر في العلاقات مع سوريا^(٥٦)، لأن الأتراك يخشون أن تكون مطالبة سوريا بلواء إسكندرون مقدمة للمطالبة باستعادة منطقة أوسع تضم أضنة، وأورفة، وديار بكر، وماردين^(٥٧).

كما أن الصحافة التركية بدأت تحذر: (لنكن مستعدين .. إن سوريا، إلى جانب دعمها حزب العمال الكردي، على وشك أن تثير من جديد وفي وقت قريب مسألة الإسكندرون، التي لم تطرحها منذ فترة طويلة)^(٥٨).

وقد أعدت رئاسة الأركان التركية تقريراً كتب فيه الجنرال كنعان إيفرين رئيس الأركان في حينه، ورئيس الجمهورية في عقد الثمانينيات، ما يلي: (منذ اللحظة التي تحررت فيها سوريا من الانتداب الفرنسي وهي تسعى من أجل إلحاق هاتاي (إسكندرون) بها)^(٥٩).

لذلك يركز الأتراك عبر مراسلاتهم الرسمية مع الحكومة السورية على اعتبار لواء إسكندرون أرضاً تركية، من خلال مطالبتهم الدائمة بضم مياه نهر العاصي، الذي يصب في لواء إسكندرون، إلى ملف المفاوضات الثنائية المائية، باعتباره نهراً دولياً^(٦٠). أي يريد الأتراك اعترافاً رسمياً بانسلاخ اللواء نهائياً، الأمر الذي ما تزال سوريا ترفضه بشدة.

وفي ضوء إصرار كل من الدولتين على اعتبار اللواء جزءاً منها، فهما تستعدان لفتح ملف اللواء على الصعيد الدولي، في حال طلبت سوريا نقل قضية اللواء إلى الأمم المتحدة. لذلك يقول الأتراك على لسان الجنرال كنعان إيفرين في التقرير الذي أعدته رئاسة الأركان التركية منذ عام ١٩٨٠: (وسوريا لم تعترف بضم تركيا لهاتاي (إسكندرون)، ولا بالاتفاقية التي وقعها الجانبان الفرنسي والتركي في حزيران سنة ١٩٣٩، وتواصل

(54) نظام مارديني، خارطة سوريا في معرض تركي تهز أنقرة، ص ٣٦.

(55) المرجع السابق ص ٢٩.

(56) نفس المرجع ص ٣٠.

(57) فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، ص ٢٦.

(58) مرجع سابق ص ٣٠.

(59) المرجع السابق ص ٣٠.

(60) وزارة الخارجية السورية: مذكرة السفارة التركية الموجهة إلى وزارة الخارجية السورية بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٩٥، و برقم ٥٩٥.

إظهار هاتاي ضمن حدودها الوطنية. ومن أجل تحقيق آمالها بخصوص هاتاي، تعمل سوريا بوضوح وبصورة سرية على الإكثار من النسل وسط السكان العرب، وعلى انتقال أكثرية ملكيات الأراضي إلى المجموعة العربية، وعلى نشر الثقافة العربية، وتسعى سوريا كذلك إلى ضمانة إجراء استفتاء في إقليم هاتاي في اللحظة التي يكون فيها المناخ الدولي ملائماً لذلك^(٦١).

وحسب التقرير الذي أعدته رئاسة الأركان التركية فإن التوزيع السكاني في اللواء، تبعاً لمصادر هيئة الأركان التركية، وكذلك صحيفة (Nokta) التركية، يشير إلى زيادة عدد الأتراك على العرب بأعداد ضئيلة للغاية، رغم الجهود الضخمة التي بذلتها الدولة التركية لتوطين الأتراك من خارج اللواء في داخله خلال ستين عاماً .

كل ما تم ذكره يؤكد وجهة النظر القائمة بأن ملف لواء إسكندرون لم يُفتح بعد، وسيبقى يشكل المعضلة الحقيقية في العلاقات التركية السورية وخاصة عند موضوع تقاسم المياه هذا من جانب، أما الجانب الآخر فهو يتضح من خلال ما يحدث اليوم عبر الحدود التركية السورية، والذي يتجسد في الدعم التركي المادي والمعنوي لطرف من المعارضة السورية، وهي الجيش الحر والذي يقاوم النظام السوري، إضافة إلى استضافتها لآلاف اللاجئين السوريين على الأراضي التركية .

(61) نظام مارديني: خريطة سورية في معرض تركي تهز أنقرة، ص ٣٠.

ملخص الفصل :

من خلال العرض السابق تبين لنا بأن هناك عدة روافد ترفد نهر الفرات وأن طول النهر يبلغ ٢٢١٥ كم، ويجري النهر في ثلاث دول (تركيا: دولة منبع ، سوريا: دولة مجرى، العراق: دولة مصب) هذا ويبلغ متوسط التصريف السنوي لنهر الفرات حوالي ٣١,٨٢ مليار م^٣ سنوياً، وتعد سوريا من الدول التي هي بحاجة إلى موارد مائية نظراً لزيادة عدد السكان والبالغة حوالي ٢٢,٥ مليون نسمة حسب إحصائية عام ٢٠١٢ م .

هذا بجانب أن حوالي نصف مساحة الأراضي في سوريا قابلة للزراعة، وبذلك فهي بحاجة إلى كميات كبيرة من المياه للتوسع في المشاريع الزراعية والتنمية لمواجهة الزيادة السكانية .

أما بخصوص تركيا فهي دولة منبع وتحظى بكميات وفيرة من المياه بسبب موقعها الجغرافي المميز حيث تقع بها منابع نهري دجلة والفرات وهي بذلك تتحكم في مياه النهر .

لذا يرى الباحث ضرورة أن تتبنى سوريا إستراتيجية معينة حول توفير كميات من المياه تكفي حاجة السكان الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال فتح علاقات طيبة مع تركيا .

هذا من جانب ومن جانب آخر تبني سياسة الترشيد في استهلاك المياه ومن القضايا المفصلية والتي تعكر صفوة العلاقات التركية السورية وتؤثر على تقاسم المياه بين البلدين لواء الاسكندرونة التي ضمتها تركيا إلى أراضيها بموجب الاتفاق الفرنسي التركي في ١٩٣٩/٦/٢٣ م ، حيث أثار هذا الضم العديد من المنازعات والمشاكل الحدودية بين الدولتين وبالرغم من ضم تركيا لواء الاسكندرونة ضمن حدودها إلا أن السوريين لم يترددوا في المطالبة باسترجاع هذا اللواء .

أما الموقف التركي من عملية الضم فيتمثل في خوف وقلق تركي بالمطالبة ليس باللواء فقط وإنما باسترجاع أضنه وأورفه وديار بكر وماردين .

وهذا الهاجس يتضح من خلال المراسلات التركية لسوريا حول تقاسم مياه نهر العاصي الذي يصب في لواء الاسكندرونة باعتباره نهراً دولياً ينطبق عليه قواعد القانون الدولي الخاص بتقاسم المياه حسب الادعاء التركي وهذا ما ترفضه سوريا .

الفصل الثالث

المشاريع المائية والتنمية في حوض نهر الفرات

- مقدمة
- أولاً: المشاريع الاروائية التركية في حوض الفرات
- ثانياً: مشروع التنمية التركي (الجاب) والآثار المترتبة عليه
- ثالثاً: المشاريع الاروائية السورية في حوض الفرات
- رابعاً: مشاريع الري السورية على الفرات
- خامساً: أنابيب السلام التركية

مقدمة

يبدو للعديد من المراقبين بأن السياسات المستقبلية للمنطقة سوف تتشكل على ضوء الاحتياجات المائية للدول، ففي سائر أنحاء الشرق الأوسط الذي يغلب عليه الظروف المناخية الصعبة وشدة الجفاف، والتي يصل فيها معدل سقوط الأمطار بين ٢٥٠ ملم و ٤٠٠ ملم سنوياً بينما لا تسقط أي أمطار على الإطلاق على المناطق الصحراوية الشاسعة. ولم يسجل سقوط ١٠٠٠ ملم أو أكثر إلا في جبال لبنان والمغرب، ومناطق محدودة في تركيا وإيران. وبالنسبة للزراعة تمثل ندرة المياه المشكلة الرئيسية في عدم كفاية الأمطار للري حيث تحتاج الزراعة إلى ٤٠٠ ملم من المياه سنوياً على الأقل بينما لا يمكن استخدام الأراضي التي تقل فيها كمية الأمطار عن ٢٥٠ ملم سنوياً إلا في الرعي الجاف Rougrazing، لكن ارتفاع معدلات نمو السكان في سائر أنحاء المنطقة يكشف بجلاء الحاجة الماسة إلى زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية خاصة في الزراعة والصناعة، وبالتالي فإن الاستفادة من كل موارد المياه الطبيعية المتاحة وتطوير مصادر جديدة أمران حيويان تماماً^(٦٢).

وفي سائر أنحاء الشرق الأوسط، تولى الحكومات المعنية أولوية قصوى لسياسات المياه وتستثمر الكثير في التنقيب عن المياه وبناء مختلف أنواع السدود والخزانات، وتطوير مصادر بديلة للحصول على المياه^(٦٣).

ولا يمكن للتدابير المالية والوفرة النقدية وحدها توفير حل أمثل وشامل للقضاء على مشكلة الندرة المائية. فعلى سبيل المثال كلما كانت كمية الأمطار أقل يصبح من الصعب الاعتماد عليها كحل واقعي، حيث يمكن أن يستمر الجفاف لفترات طويلة يعقبها حدوث فيضانات مدمرة. ومن هنا يجب التنسيق بين كافة التدابير لضمان استخلاص كل قطرة ماء دون هدر كميات هائلة.

وبالتدقيق في مشكلة المياه في الشرق الأوسط لا بد من التعرف على وجهين أساسيين للمشكلة^(٦٤).

الوجه الأول يتعلق بالوقائع الطبيعية: لا تتطابق حدود موارد المياه الطبيعية السطحية والجوفية، مع الحدود السياسية، وقد يؤدي هذا الوضع إلى التنافس أو حتى إلى حدوث نزاعات. مع ذلك فهناك حقيقة أقل وضوحاً ألا وهي أن استنزاف المياه على جانب من الحدود قد يؤثر تأثيرات خطيرة على إمدادات المياه على الجانب الآخر منها. ويحفل الشرق الأوسط بالعديد من تلك النزاعات الفعلية والمحلية.

(62) منذر خدام، الأمن المائي العربي - الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ١٨٣.

(63) G-O. Barney, The Global 2000 report to the president. The technical report, volume two, The council on environmental quality and the departmental state, 1980, pp. 137 - 59.

(64) داليا إسماعيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص ١١٧.

ويتعلق الوجه الثاني للمشكلة وهو سياسي واستراتيجي في آن واحد، بطبيعة البيئة الأساسية للمياه أي المصادر الصناعية لإمدادات المياه، حيث أصبحت عدة دول معتمدة على منشآت قد يسهل تدميرها في حالة نشوب عمليات عسكرية.

ويعتبر وادي دجلة والفرات من أقل الأماكن استقراراً من ناحية العلاقات السياسية وهي منطقة مقسمة بين تركيا والعراق وسوريا. وتمر البلدان الثلاثة بتطورات متلاحقة، ويتضح من انفاقها على إنشاء المشاريع المائية الضخمة مدى تقديرها للدور الحاسم الذي ستلعبه المياه في المستقبل^(٦٥). وتعمل تركيا جاهدة لإنشاء مشاريع مائية كبيرة، كما قامت سوريا بإنشاء مجموعة أخرى من المشاريع المائية. ومن الملاحظ إن معظم المشروعات التي تقيمها الدول الثلاث هي مشروعات ذات طبيعة تنافسية وليست تكاملية وتعكس المشاريع المقامة على الفرات والمزعم إقامتها مدى تجاوز هذه المشاريع لإمكانيات النهر المائية^(٦٦).

سيتم إلقاء الضوء على بعض المشاريع المائية لدول حوض نهر الفرات وإيضاح أهمية الوفرة المائية في دعم مكانة الدولة اقتصادياً وسياسياً في مواجهة جيرانها من جهة وتحسين وضعها الإقليمي من جهة أخرى.

أولاً: المشاريع الأروائية التركية في حوض الفرات

لا توجد إحصائية دقيقة عن المساحات التي تروى حالياً في تركيا من مياه نهر الفرات والأرقام المتوافرة متضاربة. وكان البنك الدولي عند دراسته لحوض الفرات عام ١٩٦٥م قد قدر المساحات التي تروى من نهر الفرات بمقدار ١٥٣ ألف هكتار، وأنها تستهلك لذلك ١,٨ مليار م^٣ سنوياً من المياه إلا إنه و من خلال أعمال اللجنة الفنية المشتركة للمياه والتي بدأت أعمالها سنة ١٩٨٢، اتضح أن مجموع المساحات المروية في ذلك الوقت يبلغ ٢٠٤ ألف هكتار بالنسبة للقطاع الحكومي. وإذا قدرنا مجموع مساحة مشاريع القطاع الخاص التي تروى من الفرات في حدود تركيا ٤٥ ألف هكتار يصبح مجموع المساحة الكلية لمشاريع تركيا في حوض الفرات وقت ذلك حوالي ٢٥٠ ألف هكتار وتكون الاحتياجات المائية في حدود ٢ مليار م^٣ سنوياً على أساس أن المقنن المائي للهكتار حوالي ٨٠٠٠ م^٣ سنوياً^(٦٧).

ويختلف الإيراد السنوي لنهر الفرات من سنة لأخرى حسب كمية الأمطار ولكنه يدور حول متوسط مقداره ٢٨ - ٣٢ مليار م^٣ سنوياً ويشكل الفرات ٢٧,٤% من الموارد المائية السطحية لتركيا. ونظراً للانحدار الشديد لنهر

(٦٥) جويس ستار- دانيال ستول، ترجمة أحمد خضر، سياسات لندرة المياه في الشرق الأوسط، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ١٩٩٥، ص ١٦.

(٦٦) رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢ - ٩٣.

(٦٧) رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢ - ٩٣.

الفرات في منطقة المنابع الوعرة الجبلية بشمال تركيا التي يزيد ارتفاعها عن ٣٠٠٠م فوق مستوى سطح البحر، فإن النهر يفرض شخصيته بما يغذيه من ناتج ذوبان الثلوج في الربيع والصيف ومدى غزارة الأمطار عند المنبع. والفرات غير منتظم الجريان فمن معدل جريان ٥٠٠٠م^٣/ ثانية في أشهر ذوبان الجليد إلى انخفاض هذا المعدل إلى ١٨٠٠م^٣/ ثانية في فصل الصيف و الجفاف ولهذا حرصت كل من تركيا وسوريا والعراق على إقامة المشاريع التخزينية والإروائية بهدف حماية الأراضي من خطر الفيضانات من جهة وتأمين موارد مائية في فصل الصيف من جهة أخرى، وعند استكمال مشاريع تركيا المائية على نهر الفرات فمن المتوقع زيادة الرقعة الزراعية بما فيها المساحات السابق ذكرها لتصل لحوالي ١٦٢٨ مليون هكتار. وتقدر المياه اللازمة لإرواء هذه المساحات حوالي ١٣,٥ مليار م^٣ سنوياً. وإذا افترضنا أن المياه التي تعود إلى حوض النهر بعد عملية الإرواء هي في حدود ٢٠% فإن المياه المستهلكة تبلغ ١٠,٧٢ مليار م^٣ وبإضافة ٢مليار م^٣/سنة كفاقد بخر من الخزانات، تصل احتياجات تركيا من نهر الفرات إلى ١٢,٧٢ مليار م^٣ سنوياً^(٦٨).

أهم المشروعات المائية التركية:

١- سد كيبان ١٩٧٣:

هو أول السدود التركية الكبيرة على نهر الفرات أقيم عند التقاء الرافدين الرئيسيين قرة صو ومراد صو ، بارتفاع ٢١١ متر و طاقة تخزينية خلفه مقدارها ٣٠,٧ مليار م^٣. ويعد الهدف الرئيسي من إنجازه هو توليد طاقة كهربائية سعة ١٣٤٠ ميجاوات. ويبلغ معدل إنتاجه للطاقة سنوياً ٥,٨٧ مليار كيلووات/ساعة.^(٦٩)

٢- قراقايا (١٩٨٦)

يقع إلى الجنوب من سد كيبان على نهر الفرات بمسافة ١٦٦ كم و يبلغ ارتفاعه ١٧٣ متر وهو ثاني أكبر سد في تركيا، قدرته التخزينية ٩,٥ مليار م. والهدف الرئيسي من إنشائه هو أيضاً الحصول على الطاقة الكهربائية حيث يضم السد محطة كهرومائية بسعة ١٨٠٠ من وحدات توربينية سعة كل منها ٣٠٠ ميجاوات، ويبلغ معدل إنتاجه السنوي من الطاقة الكهربائية ٧,٥ مليار كيلووات/ ساعة^(٧٠).

^(٦٨) لمى صادق، الثروة المائية في سوريا، وسد الفرات، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧ - ١٨، عدد خاص عن الثروة المائية العربية، القاهرة، يوليو ١٩٨٩، ص ٣١٤.

^(٦٩) نبيل فارس، حرب المياه والصراع العربي الإسرائيلي، دار الاعتصام، ١٩٩٣، ص ١٩١ - ١٩٤.

^(٧٠) داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.

وقد وافق البنك الدولي على تمويل إنشاء السد بعد أن تأكد من قيام تركيا بإخطار كل من سوريا والعراق بمشروعها وقد تم ملء الخزان تدريجياً وببطء تمشياً مع تعهدات تركيا للبنك الدولي واستغرق ملؤه من يونيو ١٩٨٦م إلى سبتمبر ١٩٨٨م^(٧١).

٣- سد أتاتورك (١٩٩٢):

وهو رابع أكبر سد في العالم وأكبرها في تركيا، حيث تبلغ طاقته التخزينية ٤٨,٥ مليار م^٣ من المياه، ويصل ارتفاعه إلى ١٧٩ متر وهو يبعد بمسافة ٢٠٠ كم إلى الجنوب من سد قرقايا وتصله عن الحدود السورية ٦٥ كم.

وأهداف هذا السد متعددة تشمل الطاقة والري والتنمية الشاملة، فهو يضم محطة كهرومائية ذات ثمان وحدات توربينية قدرتها الكلية ٢٥٢٠ ميغاوات، وتنتج طاقة سنوية قدرها ٨,٩ مليار كيلووات/ ساعة^(٧٢)، كما يهدف السد إلى ري مساحات واسعة من الأراضي الجديدة. ومن الملفت للنظر أن تمويل إنشاء السد لم يتم عن طريق البنك الدولي الذي اشترط على تركيا الاتفاق مع سوريا والعراق على إنشائه حتى لا يلحق الضرر بالدول المجاورة المشتركة في حوض النهر، ورفضت تركيا شرط البنك الدولي، كما رفضت تركيا فكرة مناقشة الموضوع مع الدول المجاورة. ولجأ الرئيس التركي وقت ذاك "تورجوت أوزال" إلى القطاع الخاص الأوروبي والأمريكي، فقامت عدة شركات وبنوك سويسرية وألمانية وإيطالية بتمويل المشروع بتكلفة قدرها ٤,٢ مليار دولار تحت إشراف أمريكي على التنفيذ وفي عام ١٩٩٢ انتهى العمل بهذا السد الذي يعتبر أضخم المشروعات التركية على نهر الفرات^(٧٣).

ويقدر الخبراء أن المساحات الهائلة التي سيرويها سد أتاتورك ستمكن تركيا من التحول إلى دولة زراعية كبرى في المنطقة لما يحجزه من مياه تقدر بـ ٤٨,٥ مليار م^٣ مما يضمن مياه منتظمة لدى خمس محافظات جافة جنوب شرقي تركيا ذات المستوى الاقتصادي المنخفض جداً مقارنة بالغرب التركي، حيث تضم المنطقة أغلبية كردية وأرمن إضافة إلى لواء الأسكندرونة. وتنتظر تركيا لهذا المشروع كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي لهذه

(٧١) رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.

(٧٢) المصدر: موقع جريدة الأهرام على الإنترنت <http://www.ahram.org.eg/acpps/ahram/2001/1/1/read27.htm>

(٧٣) داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.

المنطقة من خلال تنميتها، كما ترمي تركيا لإقامة بنية تحتية زراعية وصناعية من شأنها تدعيم الوجود التركي بقوة في المنطقة (٧٤).

٤ - نفق شانلى أورفا (١٩٩٠):

يرتبط هذا المشروع بسد أتاتورك، حيث يأخذ النفق مياه الري من خزان أتاتورك لينقل مياه الفرات إلى سهول أورفة وحران ومردين وجيلان بينار. يبلغ طول النفق ٢٦,٤ كم وقطره ٧,٥ يروي ٤٧٦,٤٧٤ هكتار ويعتبر هذا النفق من أكبر الأنفاق الإروائية في العالم بدأ تنفيذه سنة ١٩٧٨م وانتهى عام ١٩٩٠م (٧٥).

٥ - سد بيرجيك (٢٠٠٠):

وهو مقام على نهر الفرات لتنظيم المياه وتوليد الكهرباء بطاقة توليد ٢,٥ مليار كيلووات/ساعة سنوياً، وكذلك ري ٦٦ ألف هكتار من الأراضي بمتوسط تدفق سنوي لمياه نهر الفرات يبلغ حوالى ٣٠ مليار م^٣/ سنوياً حتى بعد احتجاز المياه. (٧٦)

٦ - سد كاركاميش:

وهو مقام على الفرات بغرض تنظيم المياه وتوليد الكهرباء. ومن الجدير بالذكر أن كل من سدي بيرجيك وكاركاميش سوف يمكنان من الحصول على تنظيم أفضل لمياه النهر. هذا إضافة إلى مجموعة أخرى من السدود مازالت تحت الإنشاء (٧٧).

(74) داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٦ .

(75) فتحي على حسين، الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٤.

(76) وزارة الخارجية التركية، ٢٠٠٣.

(77) وزارة الخارجية التركية، ٢٠٠٣.

ثانياً : مشروع التنمية التركيبي (الجاب) والآثار المترتبة عليه

يعد مشروع جنوب شرق الأناضول والمعروف بمشروع الجاب (GAP) أحد مشاريع تركيا الألمانية لحل مشكلة المياه وتمكين تركيا من أن تلعب دوراً سياسياً واقتصادياً أكبر في الشرق الأوسط. ومن الملاحظ أن تركيا تلقى تشجيعاً ومساندة كبيرة من الدول الأوروبية والأجنبية لتدعيم وتقوية مكانتها في المنطقة وتتمثل هذه الحقيقة في كون هذا المشروع يلقي قبولاً من الأطراف الفاعلة في البيئة الإقليمية والدولية، ونكتفى في هذا الصدد بإيراد عدة اقتباسات من أقوال الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون^(٧٨): " علينا أن نشجع تركيا لاستغلال مميزاتنا التاريخية والحضارية لكي تلعب دوراً سياسياً واقتصادياً أكبر في الشرق الأوسط، وإذا أمكن حل مشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي فإن مشكلة المياه سوف تكون أهم مشكلة في المنطقة".

يعتبر مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) أهم وأضخم مشروعات التنمية التركية في هضبة جنوب شرق الأناضول، ويظهر ذلك جلياً من خلال (جدول رقم ٢)، وهي هضبة فقيرة تسكنها أغلبية كردية، مساحتها ٧٤ ألف كم^٢ تمثل ١٠% من المساحة الكلية لتركيا يجتازها نهرا دجلة والفرات. ويهدف المشروع إلى التوسع الزراعي على مساحة ١,٧ مليون هكتار في هذه المنطقة اعتماداً على الري من النهرين وتحويل المنطقة إلى إقليم منتج للحبوب والخضار والفواكه لتلبية حاجات السكان وتصدير الفائض^(٧٩)، لتصبح تركيا بعد إتمام هذا المشروع سلة غذاء الشرق الأوسط، وذلك إلى جانب إنتاج الطاقة الكهربائية من السدود المقامة أو التي ستقام على النهرين والتي تقدر بنحو ٢٧ مليار كيلوات/ساعة أي ما يعادل نصف الطاقة الكهربائية الحالية المنتجة في تركيا^(٨٠). ولقد أنفق على المشروع حتى نهاية عام ٢٠٠٢ ما يقارب ٣٢ مليار دولار أمريكي^(٨١).

والجاب مشروع متكامل ينقسم إلى ١٣ مشروعاً منها سبعة في حوض الفرات^(٨٢) وستة في حوض دجلة، ويشتمل كل مشروع من هذه المشروعات على سد أو أكثر إلى جانب العديد من المنشآت وقنوات الري، ويتضمن المشروع إقامة ٢٢ سداً و ١٩ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية على نهري دجلة والفرات^(٨٣).

وترجع بداية التفكير في مشروع تنمية شرق الأناضول (GAP) إلى بداية الثمانينات عندما ساءت فجأة العلاقات بين الدول الثلاث: تركيا وسوريا والعراق، حتى دخلت في أزمة خطيرة نتيجة تصاعد الحرب الأهلية بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية. ويرجع هذا الاحتدام الهيدروسياسي إلى المشروع التركي الخاص بإقامة منشآت مائية ضخمة ترمي إلى تطوير جنوب شرق الأناضول وتنمية المنطقة - هذا المشروع

(78) ريتشارد نيكسون، "الفرصة السانحة"، ترجمة: أحمد صدقي مراد، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٢، ص ١٤٣.

(79) محمد أبو العلا محمد، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٠٦.

(80) Lesieur, Jean; "Enturqui, ce barrage qui commande tout", L'express, 15 Aout, 1997, p.17.

(81) www.Ubdp.Org

المصدر: منظمة التخطيط الحكومية التركية، ٢٠٠٣

(82) مندر خدام، الأمن المائي - الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٠.

(83) وزارة الخارجية التركية، ٢٠٠٣.

المسمى الجاب الذي بادرت به الهيئة الحكومية التركية المختصة بالمنشآت المائية - يكشف عن مبادرة ذات أبعاد تتجاوز عمليات التنمية والتطوير وترمي إلى تحقيق الأهداف الثلاثة التالية^(٨٤):

- ١- السيطرة تماماً على مياه دجلة والفرات من خلال سلسلة السدود والقنوات تمكّنها من التحكم بالمترب المكعب تقريباً في كميات الماء التي يتم صرفها إلى الجزء الأسفل من النهرين.
- ٢- التخلص من مطالب الأكراد المتعلقة بالاستقلال الذاتي عن طريق التوصل إلى جغرافيا جديدة لا تتلاءم مع أي نزعات انفصالية.
- ٣- إيجاد فاصل طبيعي بين المناطق التي يعيش فيها الأكراد والقواعد الخلفية لمتبردي حزب العمال الكردستاني الموجودين في أغلب الأحوال في الجانب الآخر من الحدود الفاصلة بين تركيا والدولتين العربيتين سوريا والعراق، وذلك بنقل الأكراد برضاهم أو عنوة عنهم بعيداً عن الحدود، وعلاوة على المشاكل العديدة المتواصلة الناجمة عن إقامة سد أتاتورك، فقد أثارت المواقف بعيدة المدى للإنشاءات التركية على نهري دجلة والفرات في إطار (مشروع الجاب GAP) القلق لدى كل من سوريا والعراق والسكان الأكراد في جنوب شرق الأناضول^(٨٥).

حيث يغير هذا المشروع الزراعي الصناعي تماماً الأوضاع في جنوب شرق هضبة الأناضول التركية، سرعان ما انعكست عواقبه على العلاقات الثنائية مع العراق وسوريا، وكذلك على الوضع في كردستان، مما أدى إلى تفاقم التوترات الإقليمية والمحلية بشكل خطير. حيث تضم هذه المنطقة الأكراد وعرب لواء الأسكندرونة، وتنتظر تركيا لهذا المشروع كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي لهذه المنطقة عبر تنميتها^(٨٦) من خلال إرساء البنية التحتية الزراعية الحضرية والريفية وكذلك تطوير قطاعات التصنيع والتعليم والمواصلات والصحة والإسكان والسياحة وغيرها، لرفع مستوى الدخل لسكان منطقة الأناضول الجنوبية الشرقية التي تعد من أقل المناطق التركية تطوراً حيث لم يكن يتعدى نصيب الفرد أكثر من ٢٧% من الناتج القومي للبلاد^(٨٧).

وكانت الزراعة في هذه المنطقة تقليدية تعتمد على المحاصيل الجافة كالعنب والفسنق والعنب والقطن أيضاً ولكن في أماكن محدودة للغاية. وهذا اتضح من توجه الحكومة التركية نحو تطوير هذه المنطقة (الجاب) لزيادة فرص العمل الإنتاجية في الأرياف لتحقيق استقرار اجتماعي ونمو اقتصادي يساهم في بلوغ أهداف التنمية الوطنية لتركيا^(٨٨).

^(٨٤) محمود أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧.

^(٨٥) حبيب عائب، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.

^(٨٦) سلامة الحسيني، "الصراع على المياه في الشرق الأوسط، مجلة الدستور، العدد ٦٤٥، ٩ يوليو ١٩٩٥.

^(٨٧) وزارة الخارجية التركية، ٢٠٠٣.

^(٨٨) حبيب عائب، مرجع سبق ذكره، ص ٩١.

وتمثل استثمارات مشروع الجاب مجموعة مشاريع وبرامج منفذة من قبل قطاعات مختلفة تحت إشراف المؤسسات العامة. وتندرج هذه المشاريع والبرامج ضمن الميزانيات الاستثمارية السنوية للمؤسسات والهيئات ذات العلاقة، وتمول مخصصات المشاريع من ميزانية هذه المؤسسات والهيئات^(٨٩).

وفي البرنامج الإروائي لعام ٢٠٠٢ تم تخصيص حسب أسعار العام ذاته ٥٣١,٦٥٨ ترليون ليرة تركية لمشروع الجاب. وتم رصد ٣٩٨,٩٥٢ ترليون ليرة تركية للزراعة والتعدين والطاقة والمواصلات والاتصالات والسياحة كاستثمارات في القطاع الاقتصادي، و ٧٠٦,١٣٢ مليون ليرة للإسكان والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات العامة كاستثمارات في القطاع الاجتماعي^(٩٠).

أما بالنسبة لمشاريع الطاقة فلقد استكمل بناء القسم الأعظم من المحطات الهيدروليكية المزمع أقامتها ضمن مشروع جاب^(٩١).

وفي نهاية ٢٠٠٢ تم افتتاح ٦ محطات هيدروليكية للخدمة، وبذلك يكتمل ٧٤% من مشاريع الطاقة الهيدروليكية وما زال ٧% من إجمالي مشاريع الطاقة في مرحلة التحضير، و ١٩% مطروح للمناقصة. وبلغ مجموع التوليد الهيدروليكي في السودان ما يقارب ١٩,٦ مليار كيلو وات/ساعة حتى نهاية عام ٢٠٠٢، وتبلغ قيمة هذه الطاقة المولدة لحين عام ٢٠٠٢ اعتباراً من بدء المحطات الهيدروليكية ضمن مشروع الجاب، ١١,٨ مليار دولار أمريكي وهذه الطاقة الكهربائية تعادل حوالي ٤٩ مليون طن من الوقود السائل أو ٣٧,٩ مليار م^٣ من الغاز الطبيعي المستورد من الخارج^(٩٢).

أما بالنسبة للمشاريع الإروائية فتستهدف ري ١,٧ مليون هكتار من الأراضي وبحلول عام ٢٠٠٢ فقد بلغ إجمالي الأراضي المتاحة للري ٢١٥,٠٨٠ هكتار ووصل مقدار التنفيذ الفعلي للإواء ١٢% فيما يجري تشييد ١٠% منه و ٢٤% دخلت مرحلة المناقصة للإعداد لتنفيذها، بينما ما زالت ٥٤% منها قيد التخطيط^(٩٣) حيث تهدف الحكومة التركية إلى تكثيف الإنتاج الزراعي المحلي وتحويل المنطقة إلى سلة غذاء للشرق الأوسط كما دعا الرئيس التركي الأسبق تورجوت أوزال بمناسبة افتتاح سد أتاتورك في يناير ١٩٩٠^(٩٤).

أما على نطاق البنية التحتية الصناعية فالاستثمارات العامة اللازمة لتحقيق التنمية الصناعية في منطقة الجاب ترمي إلى استكمال البنية التحتية فيها. وتوجد في هذه المنطقة مطارات قائمة في أدي يامان وبطمان وديار

^(٨٩) www.gab.gov.tr

المصدر: رئاسة مصلحة الجاب التركية
^(٩٠) داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١.

^(٩١) وزارة الخارجية التركية، ٢٠٠٣.

^(٩٢) داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٦.

^(٩٣) وزارة الخارجية التركية، ٢٠٠٣.

^(٩٤) الكتيب الرسمي الصادر عن الحكومة التركية في عام ١٩٩٢.

بكر وغازي عنتب وماردين وشانلي اورفة. ولقد استكمل بناء مجموعة من المدن الصناعية منها ثلاثة في غازي عنتب، واحدة في ماردين، وواحدة في شانلي أورفة، وواحدة في ديار بكر وأخرى في يامان. وتبلغ المساحة الإجمالية لهذه المصانع حوالي ١٣% من الأراضي التركية، وتم تشغيل ٦٨٠ مصنعاً في هذه المدن حتى نهاية ٢٠٠٢^(٩٥). هذا إضافة إلى منطقتين للتجارة الحرة إحداها في ماردين والثانية في غازي عنتب. أن من الأهداف الأساسية لمشروع الجاب تنمية جنوب شرق هضبة الأناضول، و رفع مستوى المعيشة لسكان المنطقة وتدريبهم على التعامل مع كافة المشروعات والتطبيقات الموجهة نحو التطوير الإقتصادي المنشود وتم ذلك بالتعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية حيث كان هناك تعاون وعمل مشترك في جميع المشاريع مع مؤسسات محلية أو منظمات أهلية مثل البلديات، والتعاونيات الزراعية، والجمعيات النسائية والإعلام، والقطاع الخاص، والجامعات، ومعاهد البحوث، الاتحادات، النقابات المهنية^(٩٦).

هذا إضافة إلى العديد من المشروعات الأخرى الموضوعية ضمن خطة عمل مشروع جاب جنوب شرقي الأناضول الهدف منها توطين العنصر البشري والاعتماد على المشاركة الجماعية وتحقيق مبادئ المساواة والعدالة في مجال الزراعة والمرافق التحتية والتخطيط العمران والبيئة.

ومن هنا تتضح صدق مقولة "سليمان ديميريل" رئيس الوزراء التركي الأسبق والذي أصبح رئيساً للدولة بأن: "الماء ثروة قومية تنوي تركيا استغلالها لصالحها تماماً كما يستغل جيرانها العرب بترولهم وفقاً لرغباتهم"^(٩٧).

^(٩٥) داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٦.

^(٩٦) داليا إسماعيل، المرجع السابق، ص ١٢٦.

^(٩٧) حبيب عائب، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣.

جدول رقم (٢)

العناصر الأساسية لمشروع جنوب شرقي الأناضول (GAP)

المشروع	المساحة المرورية (هكتار)	السعة الإنتاجية لتوليد الطاقة الكهربائية GWH/Year
١- مشروع الفرات الأسفل.	١٤١٥٣٥	---
٢- سد قرقاية	---	٧٣٥٤
٣- مشروع حد الفرات	---	٢٢٦٧
٤- مشروع سيروك، بازيكي	٣٣٤٩٣٩	١٠٧
٥- مشروع أديمان - كهته	٧٧٤٠٩	٥٠٩
٦- مشروع أديمان - أريان	٧١٥٩٦	---
٧- مشروع جازينيب	٨١٦٧٠	---
إجمالي المشروعات المقامة على نهر الفرات	١,٠٨٣,٤٥٨	١٨,٤٧٧
٨- دجلة كر الكيزي	١٢٦٠٨٠	٢٦٠
٩- مشروع بازمان	٣٧٧٤٤	٤٨٣
١٠- مشروع باتمان سيلفان	٢١٣٠٠٠	١٥٠٠
١١- مشروع كارزان	٦٠٠٠٠	٣١٥
١٢- سد اليسو	---	٣٠٢٨
١٣- مشروع سيزر	١٢١٠٠٠	٩٤٠
إجمالي المشروعات المقامة على نهر دجلة	٥٥٧٨٢٤	٦٥٢٦
إجمالي عام لمشروع الجاب (GAP)	١,٦٤١,٢٨٢	٢٥,٠٠٣

المصدر : رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي - احتمالات الصراع والتسوية، منشأة دار المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص ١٠٢ .

الآثار المترتبة على مشروع الجاب

في عام ١٩٨٠، عين العسكريون الأتراك على رأس جهاز الدولة للتخطيط توجوت أوزال وهو مهندس هيدرولوجي معروف بكونه من أفضل رجال الاقتصاد في أوروبا. وبالنظر إلى مؤهلات هذا المهندس والاقتصادي وتطّعه الشخصي لقيام تركيا قوية اقتصادياً وعسكرياً في هذه المنطقة من العالم، أتاح توجوت أوزال الفرصة لإخراج ملف مشروع تنمية منطقة جنوب شرق الأناضول، الذي يرجع التفكير فيه إلى عام ١٩٦٠.

وهكذا وبمساندة أوزال تحول ما كان مجرد مشروع لتنمية الإنتاج الزراعي في المنطقة إلى واقع الهدف منه إعداد برنامج متكامل واسع النطاق يهدف إلى مضاعفة إنتاج الكهرباء، وحسن إدارة الموارد المائية، وإقامة بنية تحتية لاجتذاب المستثمرين الصناعيين والزراعيين^(٩٨).

وحسب توجيهات أوزال، فإن هذا التطور سيقال أو سيلغي أهم أسباب تمرد السكان المحليين (الأكراد) في منطقة جنوب شرق الأناضول ضد الحكومة المركزية، وسيدفعهم إلى رفض الانفصال عن تركيا، كما أن جذب سكان من غير الأكراد قادمين من كافة أنحاء البلاد سيغرق الأكراد وسط جموع السكان ويحولهم إلى أقلية، إضافة إلى أحكام الرقابة العسكرية على مثل هذه المناطق الحساسة.

وتسوق تركيا حجة مفادها أن المنشآت التي تقام في أعالي حوض نهر دجلة والفرات لن تعود بالفائدة عليها وحدها فقط بل تستفيد منها أيضاً دولتي أسفل الوادي، وذلك بتنظيم تصريف النهرين طوال السنة ولا يريد الأتراك الاعتراف بالآثار السلبية لتلك المنشآت على الوضع في البلدين الآخرين.

وفي عام ١٩٨٧ وقع الرئيس توجوت أوزال في دمشق بروتوكولاً للأمن ينص على الاتفاق على التعاون وعلى مذكرة تلتزم بها تركيا بأن تسمح بمرور حد أدنى من مياه الفرات عند الحدود مع سوريا.

وعندما فتح سد أتاتورك وعقب الانتهاء من ملء المرحلة الأولى في يناير ١٩٩٠ تبينت على الفور عواقب ذلك على الجزء السفلي من النهرين، فبعد مرور ٢٤ ساعة هبط منسوب النهر في سوريا بمقدار متر وبعد أسبوعين تأثرت المحاصيل الزراعية من جراء ذلك وتحمل العراق وحده خسارة مباشرة تقدر بحوالي ١٥% من المحصول نتيجة لانقطاع تدفق المياه.

أما سوريا فقد عانت الكثير من جراء ملء هذا السد وتكبّدت الكثير من الخسائر ويكفيها عرض معلومة واحدة لتقدير عواقب المبادرة التركية: وهي انخفاض التصريف السنوي للفرات بنسبة ٤٠% تقريباً^(٩٩).

(٩٨) حبيب عائب، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

وكانت تركيا قد تعهدت بأن تحافظ على الحجم السنوي الكامل لمياه الفرات، وذلك بتعويض الخسارة التي نجمت عن ملء سد أتاتورك، ولكن سوريا والعراق ليس لديهما أي وسائل لتخزين كمية ضخمة من المياه تفد خلال فترة وجيزة.

وعندما بدأت عملية ملء خزان بواجي التركي على مقربة من الحدود السورية^(١٠٠) انخفض تصريف النهر ليصل إلى ٣٠٠ م^٣/ثا وبالرغم من قيام سوريا ببناء سد البعث لتنظيم صرف المياه وسد تشرين الكهرومائي سنة ١٩٩١ وسعته ١,٩ كيلو متر مكعب ويولد ٦٣٠ ميغاوات من الكهرباء إلا أن سوريا لا تزال تواجه مصاعب جمة في التزود بالماء وبالأخص بالكهرباء.

ومع الانتهاء من تنفيذ مشروع الجاب سينخفض التصريف السنوي لنهر الفرات من حوالي ٣٠ - ١٦ مليار متر مكعب من الماء في سوريا، ومن ١٦ إلى ٥ مليارات م^٣ في العراق^(١٠١).

وسيعود بالطبع الجزء الأكبر من المياه التي تستخدمها تركيا إلى مجرى النهر، ولكنها ستكون محملة بكميات أكبر من الأملاح ومختلف المنتجات الكيماوية من مخصبات ومبيدات للحشرات والأعشاب الطفيلية. وبما أن السوريين سيحولون كميات متزايدة نسبياً من مياه الفرات^(١٠٢) لسد حاجاتهم، فإن العراقيين سيواجهون وضعاً أصعب لانخفاض كم مياه الفرات ودجلة وارتفاع نسبة الملوحة فيها ورداءة نوعيتها فيصبح نصيب بلاد ما بين النهرين مهد الزراعة منذ القدم ماء شحيحاً ومزهداً من الأملاح والتلوث.

ورغم الشكاوى والاحتجاجات والتهديدات لم تتمكن سوريا من الحيلولة دون مواصلة العمل على تنفيذ مشروع الجاب التركي، بل إنها لم تتوصل إلى اتفاق أو معاهدة لتقاسم مياه النهر، وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

- ١- عدم إلزام تركيا بالقانون الدولي الذي ينظم عملية تقاسم الموارد المائية المشتركة وإدارتها.
- ٢- عدم قدرة سورية على الوقوف منفردة ضد تركيا، إلا أن سوريا تصدت لمشروعات الري التركية عن طريق التشدد في مطلبين لها من تركيا وهما :

أ- استعادة لواء الاسكندرونة.

ب- تقاسم مياه الفرات.

⁽⁹⁹⁾ حبيب عائب، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

⁽¹⁰⁰⁾ تركي بن محمد، "مشكلة المياه العربية الصراع والتسوية"، رسالة دكتوراه منشورة، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٩٧.

⁽¹⁰¹⁾ Bulloch John, and Darwish Adel, "Water wars, coming conflicts in the Middle East", Victor Gollance, London, 1993, P. 59.

⁽¹⁰²⁾ Beschorener Natasha, Le rôle de L'eau dans la Politique Régionale de la Turqui in Maghreb, No. 138, Paris, 1992, P. 53.

كما أدركت سوريا أنه تتوافر لديها ورقة استراتيجية خطيرة تتمثل في القضية الكردية، وأنها بوسعها أن تقايض بها أو تستخدمها كوسيلة للضغط على تركيا.

وهكذا نجد أن المشاكل السياسية والأمنية تترتب عليها نزاعات حول الموارد المائية التي تتحول إلى وسائل ضغط لدى بعض الدول إزاء جيرانها المشتركين معها في الأنهار، ولا تكاد تخلو النزاعات السياسية في المنطقة من بعد مائي. وليس خافياً على أحد أن التحالف التركي الإسرائيلي قد جاء نتيجة لعدة اعتبارات، من بينها رغبة أنقرة في لعب دور مؤثر لها في النظام الإقليمي الذي يتبلور الآن في المنطقة ومحاولة الضغط على سوريا وإضعاف موقفها في مشاكلها مع تركيا المتعلقة بالماء والأمن^(١٠٣).

ثالثاً : المشاريع الإروائية السورية في حوض الفرات

نهر الفرات

يمتد نهر الفرات داخل الأراضي السورية مسافة ٦٧٥ كم، وتشغل سوريا الحوض الأوسط في مجرى هذا النهر. وبذلك تصبح تركيا دولة المنبع والعراق دولة المصب (وهو دور متكرر لسوريا بالنسبة لأنهارها الأخرى كنهج الأردن واليرموك) ويغطي حوض نهر الفرات ٦,٥ مليون هكتار^(١٠٤) من الأراضي الصالحة للزراعة. وتعتمد سوريا على نهر الفرات في ٨٠% من احتياجاتها المائية المتجددة ويقدر الإيراد السنوي من الفرات حوالي ٣٠ مليار م^٣ سنوياً^(١٠٥)، ويمثل العمود الفقري لسوريا في مشروعاتها الكهربائية وخططها التنموية.

مياه الفرات ذات أهمية قصوى لسوريا تفوق أهميتها في كل من تركيا والعراق. إذا علمنا أن لدى سوريا مشكلات ذات صلة بموضوع المياه مثل تزايد السكان بمعدل (٣,٨%) حيث من المتوقع أن تصل الزيادة السكانية إلى حوالي ٣٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥^(١٠٦). إضافة إلى مشكلة الجفاف التي تتخفف معها مستويات المياه الجوفية والآبار، لنتبين لنا مدى أهمية نهر الفرات لسوريا في ظل الأخطار التي تتعرض لها منذ تطبيق تركيا لخطتها في الاستغلال الأقصى لنهر الفرات من خلال مشروع الجاب^(١٠٧).

(103) داليا إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص ١٣٨ - ١٤٨.

(104) رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣.

(105) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، واشنطن دي سي، ١٩٩٢، ص ٣٠٨.

(106) المرجع السابق، ص ٣٠٨.

(107) داليا إسماعيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨ - ١٢٩.

وحتى الحرب العالمية الثانية كان التوسع الزراعي في سوريا يتم في مناطق تغذيتها الأمطار، وبعد الحرب العالمية الثانية حلت الطلبات محل أدوات الرفع التقليدية القديمة للري، وتم التوسع في شريط الأراضي الزراعية الممتد على نهر الفرات ورافده الخابور. وقد بدأت مشاريع السدود في عهد الانتداب بسد بحيرة حمص الذي استكمل سنة ١٩٤٤، واستكملت عدة مشروعات أخرى على أنهار السن والكبير ومزيريب رافد اليرموك، والمتخ جنوب حلب، وبدأ العمل للاستفادة بدرجة أكبر من الخابور على نهر العاصي للاستفادة من مياهه واستصلاح سهل الغاب. قد بدأ العمل فيه سنة ١٩٥٤ باستصلاح مجرى النهر وإنشاء سد خرساني عند المنحنى لدفع المياه إلى قناتين رئيسيتين للري، وانتظم جريان النهر بعد أن أنشئ سد كرمة والرستن على نهر الغاب، واكتمل المشروع عام ١٩٦٨، تمت الاستفادة منه في استصلاح ٤٣ ألف هكتار من الأراضي وامتد الري نحو ٦٨ ألف هكتار^(١٠٨)، واتجهت الجهود بعدها للاستفادة من نهر الفرات فأقامت سوريا مجموعة من المشاريع المائية الكبيرة ولقد بلغ عدد السدود التي تم إنشائها على النهر حوالي ١٣٥ سداً إضافة إلى العديد من الدراسات التي ينتظر تنفيذها لإقامة سدود جديدة^(١٠٩).

أهم المشروعات المائية السورية على نهر الفرات:

لنهر الفرات عدد من الروافد المهمة، أقامت على بعضها الحكومة السورية عدداً من المشاريع العامة، وهذه الروافد هي:

أ. **نهر الخابور:** وهو ينبع من ينابيع بلدة رأس العين السورية، وما جاورها من الأراضي التركية، وهي من أهم ينابيع العالم، كان متوسط تصريفه السنوي يصل إلى (٤٠) م^٣/ثا، و(١,٥) مليار م^٣/سنوياً. لكن هذا التدفق انخفض إلى حوالي (٣) م^٣/ثا . يجرى نهر الخابور في سوريا لمسافة (٤٦٠) كم، حيث يصب بعدها في نهر الفرات^(١١٠).

ب. **نهر الساجور:** ويبلغ طوله (١٠٨) كم من منبعه في تركيا إلى مصبه في سوريا، إذ ينبع من مدينة عناب التركية الحدودية، ويتجه جنوباً حيث يجري مسافة (٤٨) كم داخل الأراضي السورية، يصب بعدها في نهر الفرات، يبلغ متوسط تصريفه السنوي حوالي (١٠٠) مليون م^٣/ثا^(١١١).

(108) Beaumont P., Blake, "The Middle East, Geographical Study", 2nd Ed., London, 1988, P.380.

(109) محمود أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(110) نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، بدون تاريخ وطبع، ص ٣٩ - ٥١.

(111) د. وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٦، ص ٦٩.

ج. نهر البليخ: ينبع من بلدتي عين العروس وتل أبيض السوريتين، ويجري داخل سوريا لمسافة (١٠٥) كم، حيث يصب بعدها في الفرات، ويبلغ متوسط تصريفه السنوي (١٥٠) مليون م^٣ (١١٢).

كان نهر الفرات أول نهر فكرت الحكومة السورية باستثمار مياهه لتوليد الطاقة الكهربائية منذ عام ١٩٤٧، وذلك لضخ مياه الشرب إلى مدينة حلب، فالتجته نحو دولة ألمانيا للتمويل والمساعدة في إقامة سد ضخم على نهر الفرات.

ونتيجة لتعثر المفاوضات السورية - الألمانية من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٦٦، اتجهت الحكومة السورية إلى إقامة عدد من السدود والمشاريع المائية في حوض دمشق على نهري بردى والأعوج وكذلك في حوض العاصي على نهر العاصي. وفي عام ١٩٦٦ وقعت سوريا اتفاقاً مع الاتحاد السوفياتي لإقامة سد على نهر الفرات. وفي ٦ آذار من العام ١٩٦٨ وضع حجر الأساس لهذا السد وتم بدء العمل فيه رسمياً (١١٣).

وقد تم اختيار موقع بلدة الطبقة السورية لإقامة السد على نهر الفرات من ضمن ثلاثة مواقع هي: (الطبقة، يوسف باشا، الحصرة)، مع إمكان استخدام موقع يوسف باشا في المستقبل لتوليد طاقة كهربائية إضافية. وقد تم الانتهاء من هذا السد عام ١٩٧٦ بدعم مالي وتكنولوجي سوفياتي. ويعتبر سد الطبقة (الثورة) على الفرات ومشاريع الري في حوض الفرات وسد البعث و٦ تشرين على الفرات أيضاً، والسدود والمشاريع المائية على الخابور رافد الفرات الأساسي، أهم المشاريع المائية السورية على نهر الفرات (١١٤).

١ - سد الطبقة (الثورة) ١٩٧٤:

هو من أكبر المشروعات التخزينية السورية على نهر الفرات يبلغ ارتفاعه ٥٩ متراً، وسعته التخزينية ١٤ مليار م^٣ من المياه في بحيرة الأسد، طوله ٤٥٠٠ متراً وعرضه ٦٠ متراً وينتج طاقة كهربائية تقدر بـ ٢,٥ مليار كيلو وات تمثل ٤٥% من احتياجات سوريا للكهرباء. تكلف السد نحو مليار دولار ويهدف إلى إرواء مساحات واسعة (٦٨٠ ألف هكتار) واستصلاح أراضى تصل إلى ٦٤٠ ألف هكتار. وهناك مجموعة مشاريع أخرى لمشروع سد الطبقة منها ما تم تنفيذه مثل مشروع قناة البليخ الرئيسية الذي تم إنشاؤه عام ١٩٨٥م، وقنوات الري ومحطات الضخ بمشروع بير الهشم في منطقة حوض البليخ وشبكات الري في مشروع الفرات

(112) د. وليد رضوان، المرجع السابق، ص ٧٠.

(113) سد الفرات من منجزات ثورة آذار، منشورات وزارة الثقافة، ص ٣٩-٤٠.

(114) د. وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٦، ص ٦٩-٧٠.

الأوسط الذي تم استصلاح أراضيه سنة ١٩٨٤، ومنها ما هو تحت التنفيذ أو محل الدراسة ومنها مشروع ري مسكنة إلى الشرق من حلب.

ومن المثير في سد الطبقة المسمى في سوريا بسد الفرات أن الإدارة غير الموفقة لهذا المرفق العام قد أسفرت عن فشل عام في تحقيق أهدافه، فقد كان السد زاخراً بالآمال الكبيرة في تحسين أحوال الزراعة وتوليد الكهرباء وإيصال مياه الشرب إلى المحافظات النائية خصوصاً حلب واللاذقية ودير الزور والحسكة التي كانت تشكو جميعاً من العطش. وفي البداية بدا للجميع أن المشروع العملاق سيحقق كل الطموحات، ولكن الآمال تبخرت بسرعة في بداية التسعينيات بل وقبل ذلك التاريخ وبالتحديد بعدما بدأ منسوب المياه في كل من النهر والبحيرة (بحيرة الأسد) خلف السد في الهبوط وتقلص إنتاج الكهرباء وشحت المياه للزراعة والشرب.

٢ - سد البعث:

ولقد بدأ العمل فيه عام ١٩٨١م، يقع هذا السد على بعد ٧٦ كم من سد الطبقة وهو من الأسمنت المسلح، والهدف منه تنظيم جريان المياه التي تعبر سد الطبقة، وتقليل تذبذب منسوب المياه في النهر إلى نصف متر، والاستفادة من مياه خزان السد في توليد الكهرباء والتي تقدر بنحو ٣٧٥ مليون كيلووات/ ساعة سنوياً^(١١٥).

٣ - سد تشرين:

يبعد سد تشرين عن حلب ١٢٥ كم، وهو سد ترابي طول جسمه ١٥٠٠م وعرضه عند القاعدة ٢٩٠م وبالأعلى ٢٠م وارتفاعه ٤٠م. ومساحة بحيرته التخزينية ١٦٦ كم^٢ وسعة تخزينها حوالي ٢ مليار م^٣، وهدفه الأساسي توليد الكهرباء بطاقة ٦٣٠ ميجاوات/ ساعة سنوياً^(١١٦).

(١١٥) رمزي سلامة، مرجع سابق، ص ١٠٥ - ١٠٦.

(١١٦) داليا إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص ١٢٩ - ١٣٠.

أنشأت سوريا سدين صغيرين على أحد روافد نهر الخابور هما سد الحسكة الشرقي وسد الحسكة الغربي، وهما سدان ترابيان سعتها التخزينية ٢٣٠ مليون م^٣ والهدف من إنشائها إرواء بعض المساحات الزراعية في المنطقة تصل إلى ١٥٠ ألف هكتار^(١١٧).

رابعاً: مشاريع الري السورية على الفرات^(١١٨):

قسمت مناطق الري التي سيرونها مشروع سد الفرات إلى ست مناطق أو أحواض وهي^(١١٩):

١- حوض البليخ، ٢- حوض وادي الفرات، ٣- حوض الخابور الأسفل، ٤- حوض الرصافة، ٥- حوض سهل الميادين، ٦- حوض مسكنة.

١- حوض البليخ:

ويشمل ١٤١ ألف هكتار موزعة على المشروع الرائد ومشروع بئر استصلاح القسم (أ- ب) من البليخ، ومشروع القناة الرئيسي السفلي وأخيراً مشروع مطلع قناة البليخ الرئيس السفلي.

أ. المشروع الرائد: يتألف المشروع الرائد من المناطق التالية:

- ١- وادي الفيض بمساحة قدرها (٤٠٠٠) هكتار،
- ٢- وادي السلحبيات بمساحة قدرها (٩٠٠٠) هكتار،
- ٣- منطقة الحميرات بمساحة قدرها (٥٠٠٠) هكتار،
- ٤- مشروع السويدية وتبلغ مساحته (١٩٠٠) هكتار فقط، وبذلك يكون مجموع أراضيه المرية فعلياً (١٩,٩٠٠) هكتار.

^(١١٧) داليا إسماعيل محمد، المرجع السابق، ص ١٣٠.

^(١١٨) د. ولبد رضوان، مرجع سابق، ص ٧٢.

^(١١٩) وزارة الري: الجمهورية العربية السورية، دمشق، المشاريع المائية في سوريا، بدون تاريخ ولا مكان للطبع، كذلك: د. زكريا السباهي: المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٩٤، ص: ٢١٨.

يقع المشروع الرائد على مساحة إجمالية تقدر بـ ٢٤ ألف هكتار. وبدت الأعمال التنفيذية فيه سنة ١٩٧٠، وتمّ إنجازه ووُضِع قيد الاستثمار تباعاً خلال الفترة من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٤. يُروى هذا المشروع من محطة ضخ كديران التي تمّ إنشاؤها قبل انتهاء بناء السد وتخزين المياه في البحيرة بقوة (٢٥) م^٣/ثا، إذ لا بد من محطة ضخ كبيرة تستخدم في إرواء الأراضي المستصلحة من المشروع الرائد، قبل أن تصل المياه المخزّنة في جسم السد إلى المنسوب الذي يمكن معه ري المشروع بالراحة. وقد بلغ طول شبكة الري الرئيس والثانوية للمشروع (٢٢٧) كم. أما القناة الرئيس فطولها يبلغ ٥٣,٧ كم، وتصريفها المائي يصل إلى ٨٥ م^٣/ثا^(١٢٠).

ب. مشروع بئر الهشم، القسم (أ-١)^(١٢١). وهو من المشروعات المهمة جداً في حوض البليخ. يقع المشروع شمال المشروع الرائد، ويروي بالضخ من قناة السلجلية العليا الرئيسية. تبلغ مساحته عشرة آلاف هكتار من الأراضي المستصلحة والقابلة للزراعة. وقد قامت على أطراف هذا المشروع الحيوي خمس محطات ضخ لري مساحة المشروع، وكذلك محطة تحويل كهربائية تقوم بتغذية محطات الضخ والقوى النموذجية بالكهرباء.

ج. مشروع استصلاح (ب-١) من البليخ^(١٢٢): تبلغ مساحة هذا المشروع عشرة آلاف هكتار أيضاً، ويقع إلى الغرب من المشروع الرائد.

د. مشروع القناة الرئيسة السفلى^(١٢٣): وهي قناة ري تأخذ المياه بالراحة من المآخذ المنفذ ضمن منشأة الفرات بطول ١٨ كم وبطاقة تصريفية مقدارها ١٤٠ م^٣/ثا.

هـ. مشروع مطلع قناة البليخ الرئيسة السفلى^(١٢٤): وهي قناة ري تأخذ المياه بالراحة من المآخذ المنفذ ضمن منشأة الفرات بطول ١٨ كم وبطاقة تصريفية مقدارها ١٤٠ م^٣/ثا.

٢- حوض وادي الفرات^(١٢٥):

تبلغ مساحة الأراضي المراد ريّها في حوض الفرات ١٥٢ ألف هكتار، ويتألف هذا الحوض من: مشروع الفرات الأوسط ومشروع الفرات الأسفل.

(120) سد الفرات من منجزات ثورة آذار: منشورات وزارة الثقافة، ص ٩٥ - ٩٦.

(121) وزارة الري: الجمهورية العربية السورية، مصدر سبق ذكره.

(122) وزارة الري: الجمهورية العربية السورية، مصدر سبق ذكره.

(123) المصدر السابق نفسه.

(124) المصدر السابق نفسه.

(125) وزارة الري: الجمهورية العربية السورية، مرجع سبق ذكره.

(١) **حوض الفرات الأوسط:** بدأ تنفيذ المشروع الأوسط على ضفتي النهر في منتصف عام ١٩٧٦ وبمساحة قدرها ٢٧ ألف هكتار بدءاً من موقع قرية السلحبيات غرب مدينة الرقة وحتى قرية معدان شرقاً، وتعتبر أراضي هذا المشروع من أخصب الأراضي المستصلحة لغنى تربتها بالمادة العضوية. وقد أقيم في مشروع حوض الفرات الأوسط ثلاث شبكات ري وهي:

- ١- شبكة ري الضفة اليسرى: وتُغذى حالياً من قناة كديران، بينما ستغذى مستقبلاً من قناة البحر الرئيسية، وتروي هذه الشبكة ٤٥٠٠٠ هكتار.
- ٢- شبكة ري نظام الرقة: وتُغذى من محطة ضخ الرقة الرئيس، وتضم ست مجموعات تصريف الواحدة منها ٣,٧ م^٣/ثا، وتروي هذه الشبكة حوالي ١١,٥ ألف هكتار.
- ٣- شبكة ري نظام مقلّة: وتُغذى من محطة الضخ الرئيس، وتضم أربع مجموعات منها ٣,٧ م^٣/ثا، وتروي هذه الشبكة حوالي ٧٥٠٠ هكتار.

(٢) **حوض الفرات الأسفل:** تقع مشاريع حوض الفرات ضمن أراضي محافظة دير الزور، وتمتد بين حلبيّة وزليبية غرباً، والحدود العراقية شرقاً وعلى ضفتي نهر الفرات بطول ١٨٠ كم وعرض ١٠ كم. وتقدر مساحة مشاريع الاستصلاح في حوض الفرات الأسفل بـ ١٢٥ ألف هكتار، إلا أنه نظراً للظروف التي تمر بها الزراعة في هذه المنطقة والري المتواصل، وعدم وجود صرف لمياه الري الزائدة بسبب ارتفاع المياه الجوفية فقد تركزت الأملاح على سطح التربة، وأخذت الملوحة تزحف بشكل يهدد خروج أراضي المنطقة بكاملها من الزراعة.

لهذا أولت الحكومة السورية هذه المنطقة عناية خاصة وأعطتها الأولويات في أعمال الاستصلاح. وقد قسمت مشاريع الاستصلاح في حوض الفرات الأسفل إلى مرحلتين أساسيتين هما: الأولى: وتتناول زحف الملوحة على مساحة ١٢٥ ألف هكتار، وذلك بإنشاء مشروع الصرف العام. والثانية: مشروع الري والمرحلة الثانية من الصرف العام^(١٢٦).

- (٣) **حوض الخابور الأسفل:** وتبلغ مساحة الأراضي المراد ريّها في هذا الحوض حوالي ٧٠ ألف هكتار.
- (٤) **حوض الرصافة:** وتبلغ مساحة الأراضي المراد ريّها في هذا الحوض حوالي ٢٥ ألف هكتار.
- (٥) **حوض مسكنة وامتدادها:** تبلغ مساحته ١٦٦ ألف هكتار موزعة إلى: مشروع مسكنة شرقي مدينة حلب، ومشاريع مسكنة غرب، ومشروع مسكنة شرق.

(126) د. وليد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤ - ٧٥.

١- مشروع مسكنة شرقي حلب: تبلغ مساحة هذا المشروع ٢١ ألف هكتار، وهو مشروع ري واستصلاح، ومصدر مياه الري لهذا المشروع هو محطة ضخ مسكنة المشتركة، التي تتألف من ٦ مضخات رئيسية، تدفق كل منها ٦,٥ م^٣/ثا، و ٣ مضخات مساعدات، تدفق كل منها ١,٥ م^٣/ثا، ويتم توزيع المياه على مزارع المشروع بوساطة البوابات المجهزة كهربائياً.

٢- مشروع مسكنة غرب^(١٢٧): ويتألف من:

أ- محطة ضخ رئيسية على بحيرة الأسد، وتعتبر هذه المحطة أكبر محطة ضخ في القطر، حيث يبلغ تصريفها ٩٠ م^٣/ثا، وارتفاع الضخ ٨٦ م ، وتقوم هذه المحطة بإرواء سهول مسكنة غرب، وسهول جنوب سوريا، وتتألف من المنشآت الرئيسية التالية:

١- قناة توريد المياه من البحيرة بطول ٣ كم.

٢- مبنى الرئيسية لمسكنة غرب، وهي قناة الجر طولها ٧١ كم، أما تصريفها فيصل إلى ٩٠ م^٣/ثا.

ب- استصلاح ٢٠ ألف هكتار من سهول مسكنة غرب، بين حلب والرقّة.

٣- مشروع ري مسكنة شرق: وقد بدأت التحضيرات الأولية لهذا المشروع عام ١٩٨٨، ويتوقع أن تنجز التحضيرات عام ١٩٩٧، ويعود التأخير إلى تأخر القرض الياباني^(١٢٨). يقع هذا المشروع إلى الشرق من بلدة مسكنة بين محافظتي حلب والرقّة، ويهدف إلى إرواء مساحة صافية مقدارها ١٧,٨٠٠ ألف هكتار، تضخ المياه عبر أنبوبي ضخ رئيسيين إلى مطلع القناة الذي ينقلها إلى مسافة ٩٠٠ م بالراحة إلى الموزع الرئيس بتدفق ٢٤ م^٣/ثا، ومن ثم إلى الأقبية الرئيسية الفرعية.

٦) حوض الميادين^(١٢٩): وتبلغ مساحة الأراضي المراد ريّها في هذا الحوض ٤٠ ألف هكتار.

(127) وزارة الري: الجمهورية العربية السورية، مصدر سبق ذكره.

(128) المهندس عبد الرحمن مدني: وزير الري في سوريا، لقاء معه في مجلس الشعب السوري، بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٨.

(129) وزارة الري: الجمهورية العربية السورية، مصدر سبق ذكره.

خامساً : أنابيب السلام التركية

نظراً لكون تركيا دولة لديها منابع ومصادر غنية بالمياه فإنه طبقاً لوجهة نظرها ولسياستها المائية يمكنها الإسهام في حل مشكلة المياه عن طريق إمداد جيرانها وعلى رأسهم إسرائيل باحتياجاتهم من المياه عن طريق انابيب ضخمة، وتساعدنا في هذا الشأن الولايات المتحدة الأمريكية، كما ورد في حديث لشيمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي سابقاً عام ١٩٩١ ما نصه: "أن المعادلة التي ستحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي - الأيدي العاملة المصرية - المياه التركية - العقول الإسرائيلية"، وبالرغم من هذه المقولة المغرصة فلا يمكن تطبيقها على المنطقة العربية حيث يوجد في الوطن العربي العديد من الجامعات والمعاهد المتخصصة بالإضافة إلى عدد كبير من العلماء الذين لهم قدرة كبيرة على التخطيط في مجالات المياه والتنمية المختلفة وكان الهدف من هذه المقولة هو إبراز ما تحدث به وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز وآلية التفكير والتخطيط في السيطرة على المياه (١٣٠).

وتجد الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية للدور التركي للمياه صدى كبير في بعض الكتابات العربية، ففي تقديمه لملف "الشرق الأوسط بعد السلام، نظرة عامة على المفاوضات"، يشير الدكتور عبد المنعم سعيد إلى أن "الأفكار المطروحة حول حل مشكلة المياه في المدى المتوسط يمكن أن تسد الفجوة بين العرض والطلب، كما يمكن أن تكفي الاحتياجات المتنامية خلال العشر سنوات القادمة، ولكنها لا يمكن أن تحل جذرياً مشكلة المياه بعد هذه المدة، لذا المشروعات المطروحة والمكلفة مثل مشروع أنابيب السلام التركي وكذا مشروع محطات التحلية النووية يمكن أن تكون مجالاً للاهتمام" (١٣١).

ويعد مشروع أنابيب السلام التركية مشروع المستقبل لتركيا بوجه خاص، وللنظام الاقتصادي الشرق أوسطي بشكل عام، حيث كانت تحلم تركيا بمشروع أنابيب السلام والذي لم يتحقق فعلياً على الأرض (١٣٢).

يعمل مشروع أنابيب السلام التركية على توجيه جزء من مياه تركيا إلى دول الشرق الأوسط والخليج العربي، ولو تم إقرار هذا المشروع لأتاح بذلك الفرصة لتقديم حل تقني مثير حقاً للاهتمام، غير أن النزاعات بين شعوب المنطقة تبلغ حداً يجعل من المستحيل النظر إلى الحلول التقنية دون الاعتبار لما قد يخفق وراءها من نوايا سياسية، وعليه فإن مصير هذا المشروع ستحدده أولاً الاعتبارات المستقبلية (١٣٣).

(130) محمود عبد الفضيل، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية - التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة"، المستقبل العربي، العدد ١٧٩، ١٩٩٤، ص ٩١.

(131) محمود عبد الفضيل، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية - التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة"، المستقبل العربي، العدد ١٧٩، ١٩٩٤، ص ٩١.

(132) سامر مخيمر، خالد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩١.

(133) حبيب عائب، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٤ - ١٦٥.

فالأمل يتعلق بالنسبة لتركيا باستخدام ثروتها المائية لتدخل بشكل مباشر في شؤون المنطقة، وفرض نفسها كقوة اقليمية هامة لا غنى عنها في عملية إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط، والتي تسارعت مع نشوب حرب الخليج. فقد أثبتت المياه أنها سلاح ووسيلة فعالة في خدمة مثل هذه الاستراتيجية. وعليه تقترح أنقرة نقل الماء إلى عموم المنطقة بفضل الخزانات الكبيرة المقامة على أنهار جنوب شرق الأناضول، وتزويد تلك الدول بمنتجات زراعية وغذائية بفضل المساحات الكبيرة التي يرونها مشروع الجاب، مما يمهّد السبيل لاسترداد مركزها كدولة كبرى في المنطقة بعد أن فقدته مع تمزق أوصال الإمبراطورية العثمانية ونشأة الدول العربية المستقلة.

وإلى جانب رغبة تركيا في استخدام المياه لتدعيم وتقوية دورها الجيوسياسي في المنطقة، فإنها أيضاً تريد مفاوضة الماء بالبترول. ولنذكر في هذا الصدد أن تركيا تستورد ٥٠% من احتياجاتها السنوية من الطاقة وأن ٢٥% من إنتاجها من الكهرباء يتوقف على وقود مستورد من الدول العربية، وأن فاتورة مشترياتها من النفط عام ١٩٩٠ بلغت ٣,٥ مليار دولار (١٣٤).

وترجع مشاركة تركيا بنشاط في المفاوضات المتعددة الأطراف حول السلام في الشرق الأوسط إلى تمسكها بإنجاح استراتيجيتها الهيدروسياسية الخاصة والرامية إلى الاضطلاع بدور الدول الكبرى اقتصادياً وسياسياً وهي تتأثر على المشاركة في المفاوضات الخاصة بالمياه وتحمل معها في حافظتها اقتراحات محددة ألا وهي مياه أنهار جنوب شرقي الأناضول.

شكل رقم (٢) يوضح مسار أنبوب السلام المائي المقترح، حيث ترجع بدايات مشروع أنابيب السلام التركية إلى شهر فبراير/ شباط من عام ١٩٨٧، وأثناء الزيارة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية لرئيس الوزراء التركي السابق "تورجوت أوزال" للمرة الأولى (١٣٥) حيث قدم فكرة لإنشاء خطين لأنابيب المياه يمتدان من تركيا إلى أجزاء أخرى في الشرق الأوسط .

ومن شأن مشروع خط أنابيب السلام أن يسمح لتركيا بتقاسم مياه نهري سيحان وجيحان مع بلدان أخرى في المنطقة (١٣٦). وينبع نهرا سيحان وجيحان ويجريان بأكملهما داخل تركيا ويتخذان مسارين متوازيين على محول شمال جنوب إلى أن يصبأ في البحر المتوسط عند خليج الاسكندرونه. ويبلغ إجمالي تدفق النهرين حوالي ٣٩,١٧ مليون م سنوياً، تخطط تركيا لاستغلال ما يقرب من ٢٣,٠٧ مليون م منها في الري وتوليد الطاقة الكهرومائية، أما الكمية المتبقية ومقدارها ١٦,١ مليون م فتذهب إلى البحر المتوسط.

(134) Beschorener Natasha, Le rôle de L'eau dans la Politique Régionale de la Turki in Maghreb Machrck, Paris, 1999, p. 50.

(135) منذر خدام، مرجع سابق، ص ٣١.
(136) مجدي صبحي، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف الكراسات الإستراتيجية يناير، ١٩٩٢.

ومن أجل الاستفادة من هذا التدفق غير المستغل^(١٣٧)، عهدت الحكومة التركية لشركة براون أند روت انترناشيونال Brown and Root International بإعداد دراسات جدوى تقنية واقتصادية لمشروع خط أنابيب المياه^(١٣٨). وتشير بيانات دراسة الجدوى المبدئية التي أعدها بيت الخبرة الأمريكي إلى اتجاهات توزيع هذا الفائض وذلك عبر مسارين كما يلي:

أولاً: خط الأنابيب الغربي المقترح سيقوم بضخ ٣,٥ مليون متر مكعب من المياه يومياً عبر خط أنابيب يغطي مسافة تقرب من ٢٧٠٠ كم وسيتراوح قطر الأنبوب بين ثلاثة وأربع أمتار. وسوف تقام محطات ضخ على طول الطريق لدفع المياه إلى الأراضي العالية، وستقام أيضاً محطات طاقة لتوليد الكهرباء المطلوبة. وسيكون خط الأنابيب الغربي من مرحلتين تصل المرحلة الأولى إلى عمان وتمتد المياه إلى المدن التالية: حلب - حماه - حمص - دمشق - وتوازي المرحلة الثانية المرحلة الأولى وتصل إلى مدن المملكة العربية السعودية: تبوك والمدينة وينبع ومكة وجدة وتقدر تكاليف الخط الغربي بنحو ٨,٥ مليار دولار أمريكي.

ومن المتوقع أن يزود هذا الخط عدد يتراوح بين ثمانية وتسعة ملايين شخص بكميات من المياه تصل إلى ٤٠٠ لتر يومياً للشخص الواحد^(١٣٩).

خط الأنابيب الشرقي (خط الخليج): ويمكن أن يمتد خط الخليج المقترح ليشمل مدن: الكويت (بالكويت) والدمام والخبر والهفوف (بالسعودية) والمنامة (بالبحرين) والدوحة (بقطر)، وأبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان وأم القوين (بالإمارات العربية المتحدة) ومسقط (بعمان). وسيبلغ إجمالي طول الخط نحو ٣٩٠٠ كيلو متر ويضخ من خلاله ٢,٥ مليون متر مكعب من المياه يومياً. ويقدر عدد الذين سيستفيدون من هذا الخط بنحو ستة أو سبعة ملايين نسمة، حيث يصل نصيب الفرد إلى ٤٠٠ لتر من المياه يومياً. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة هذا الخط قد تصل إلى حوالي ١٢,٥ مليار دولار أمريكي.

وسيحتاج خط الخليج إلى عدد أقل من محطات الضخ عما سيحتاجه الخط الغربي نتيجة لعوامل طوبوغرافية، الأمر الذي يعني إنفاقاً أقل من الطاقة والعمالة وتوليد الكهرباء^(١٤٠).

ومن المتوقع أن يستغرق إنشاء الخطين تسعة أو عشرة أعوام ومن ثم ينبغي التعامل معهما بوصفهما من المشاريع البعيدة المدى، وعلى كل دولة أن تطور على المدى القصير استراتيجيتها الخاصة، ومن المزمع بناء

⁽¹³⁷⁾ www.mfa.gov.tr

(138) Rogers, Peter, "water: not as cheap as you think", Technology Review, 139, No. 8, November, 1986, pp. 30 – 34.

⁽¹³⁹⁾ جويس ستار، دانييل ستول، ترجمة أحمد خضر، سياسات الندرة – المياه في الشرق الأوسط، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ١١٩٥، ص ١٢١.

⁽¹⁴⁰⁾ Duna, Cem, Joyce R. and Daniel C., " The politics of Security – Water in the Middle East", west view press, London and Boudner, 1988, p. 121.

الجزء الأكبر من خط الأنابيب على شكل أنابيب أسطوانية من الخرسانة السابقة التجهيز Pre-stressed concrete التي يمكن تصنيعها في المنطقة، وهو ما يعنى تقليل تكلفة إنشاء أنابيب السلام.

وستكون المياه المنقولة بواسطة الخطين مياه ذات جودة عالية ولن تتطلب سوى معالجة محدودة بشكل عملية التطهير بالكور. وسيخصص هذا الماء في الأساس للاستهلاك المنزلي، وعلى الرغم من أن الطلب الموسمي للمياه قد يتغير، إلا أنه سوف يظل التدفق في خط الأنابيب ثابتاً طول العام.

ومن المتوقع أيضاً أن يتكامل كل من الخطين مع الموارد الموجودة لا أن يتنافس معها. وعلى سبيل المثال: ليس من المستهدف أن تحل المياه المتوافرة من الخطين محل المياه المنتجة عن طريق إزالة ملوحة مياه البحر.

ولن تكون تكاليف إنشاء المشروع حائلاً دون تنفيذه. خاصة إذا ما قورنت بتكاليف العمليات الأخرى مثل إزالة ملوحة مياه البحر^(١٤١)، إذ أن متوسط تكلفة المتر المكعب من المياه المنقولة من الخطين تبلغ حوالي ٠,٨٤ دولار بالنسبة للخط الغربي و ١,٠٧ دولار بالنسبة لخط الخليج، وهي تكلفة تقل بكثير عن التكلفة المدعومة للمياه التي تنتجها محطات إزالة الملوحة، وبالتالي فالمياه المستمدة من الخطين تشكل إضافة جيدة للموارد المائية الأخرى في المنطقة.

ومن الممكن أن يتم تمويل المشروع من خلال مجموعة من المصادر المتباينة. ويقترح الأتراك أن يكون تمويل المشروع من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية الإسلامي والمؤسسات الخاصة، أو اتحاد مالي (كونسرتيرم) عريض يضم مجموعة من البنوك الاستثمارية والمؤسسات الخاصة، وتستخدم خطة التمويل كذلك مساهمات مالية من الدول المستفيدة وعلاوة على ذلك ستكون البلدان المستفيدة من الخط مسئولة عن صيانة أجزاء الخط التي تقع داخل أراضيها^(١٤٢).

ومن الملاحظ أن ثمة تأييداً أمريكياً لهذا المشروع لغرضين:

- ١- كبح جماح العراق وإيران وسوريا عن طريق تقوية موقف تركيا في الترتيبات الشرق أوسطية.
- ٢- إتاحة فرصة للشركات الأمريكية للاضطلاع بدور أساسي في كل المراحل الإنشائية للمشروع^(١٤٣).

يعتبر مشروع أنابيب السلام التركية مشروعاً ملائماً تماماً من النواحي المالية - التقنية والبيئية لكن العقبة الفعلية الوحيدة ذات طبيعة سياسية، فالمصالح المطلوب التوفيق بينها شديدة التنافر إلى حد أن المرء يمكن أن

(141) جويس ستار - دانييل ستول، ترجمة أحمد خضر، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢.

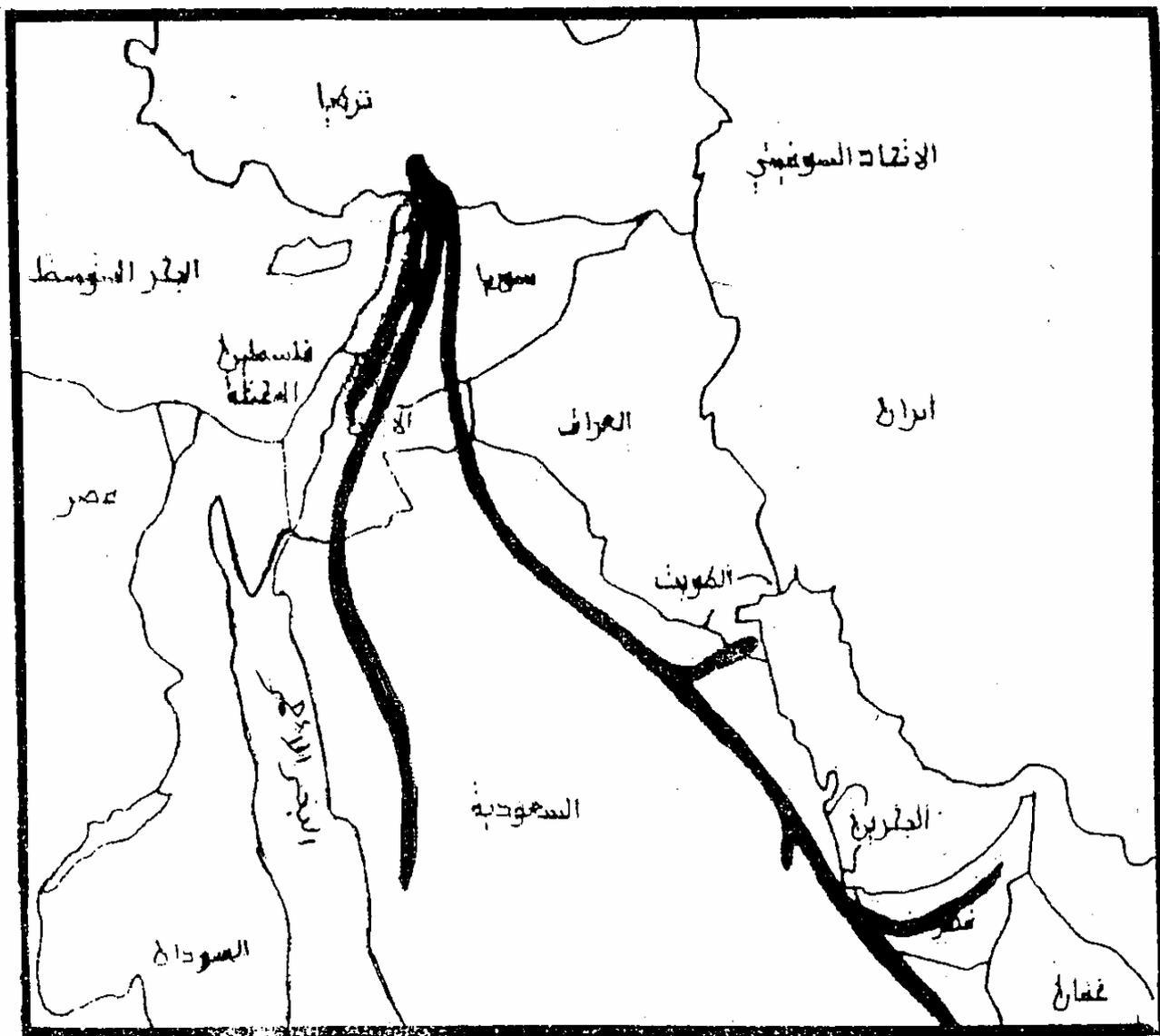
(142) Duna, Cem, Turkeys peace pipeline, in : star R. Joyce and Stoll, Daniel, C. Op.Cit., pp. 119 - 124.

(143) أميرة حسن، شبح حرب المياه يطل على الشرق الأوسط، الأهرام، ١٩٩١/٤/٣٠.

يزعم بسهولة استحالة إيجاد قاسم مشترك بينها. والمطلوب إذن هو إقناع كل بلد مستفيد على حده - والكثير منهم أعداء قدامى - بأن مصلحته على المدى البعيد تقتضى تشغيل وحماية هذا الشريان الحيوي وليس خلق رهينة أخرى تلحق الأذى بالمنطقة، وتدعو حكومة تركيا الآن البلدان الأخرى في المنطقة إلى الانضمام إلى هذا المشروع وتتعهد تركيا بلم شمل كل الأطراف بروح التعاون والاتفاق.

ومن جهة أخرى هناك ثمة مخاوف عربية واضحة من إتمام هذا المشروع لما يعطيه لتركيا من ميزة إستراتيجية في مواجهة الأقطار المستفيدة من هذا المشروع.

شكل رقم (٣) أنبوب السلام المائي المقترح



انبوب السلام التركي

المصدر: صباح محمود محمد، وليد محمود أبو سليم، الأمن المائي العربي، الأهرام، ١٩٩٨

ملخص الفصل :

من خلال استعراض الفصل السابق خلصت الدراسة لعدة أمور أهمها المشاريع الإروائية والمتمثلة في كل من تركيا وسوريا .

فعلى سبيل المثال أقامت تركيا العديد من المشاريع ومنها (سد كييان ، قراقيا ، سد أتاتورك ، نفق شانلي أورفا ، سد بيرجيك ، سد كاركاميش) .

ويرى الباحث بأن إقامة مثل هذه المشاريع المائية الضخمة التي ستقوم بحجز كميات كبيرة لاستغلالها في الأعمال الزراعية بالإضافة إلى توفير كميات كبيرة من الطاقة الكهرومائية والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز وتقوية نفوذ تركيا في المنطقة .

أما بالنسبة لسوريا فقد أقامت العديد من المشاريع المائية ومنها (نهر الخابور ، نهر الساجور ، نهر البليخ) ، وكذلك مجموعة من السدود ومنها (سد الطبقة ، سد البعث ، سد تشرين ، وسد الحسكة) .

وتهدف سوريا من وراء هذه السدود الاستفادة من مياه نهر الفرات وتوليد الطاقة الكهرومائية اللازمة للأراضي السورية .

ومن الأهمية بمكان الإشارة بأن المشاريع المائية السورية عرضة للتهديد والخطر والابتزاز السياسي من قبل الحكومة التركية .

وهذا الوضع ظهر جلياً في التسعينات عندما أقدمت تركيا على قطع المياه عن سوريا وتحويلها إلى سد أتاتورك، حيث تضررت العديد من المشاريع السورية المقامة على نهر الفرات .

ومن المشاريع التي تحلم تركيا بتحقيقها ولم يتحقق حتى اللحظة والمتمثل في مشروع أنابيب السلام التركي الذي يضمن بيع كميات كبيرة من المياه إلى دول الشرق الأوسط والخليج العربي وإسرائيل، وتعتبر تركيا هذا المشروع إذا تم تحقيقه فهو مشروع مستقبلي باعتبار الدول العربية تبيع النفط وتركيا تبيع المياه .

ويرى الباحث بأن هذا المشروع كانت تنوي تركيا من وراء إقامته أن تفرض نفسها كقوة إقليمية هامة لا غنى عنها في إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط إلى جانب رغبة تركيا في استخدام المياه لتدعيم وتقوية دورها الجيوسياسي في المنطقة .

الفصل الرابع

الأبعاد السياسية لمشكلة المياه في حوض نهر الفرات

- مقدمة
- أولاً: الصراع على نهر الفرات .
- ثانياً: الفرات والعجز المائي في الدول المتشاطئة .
- ثالثاً: الآثار الاستراتيجية الناجمة عن الصراع على الماء في حوض الفرات .
- رابعاً: العلاقات التركبية السورية من منظور الصراع على الماء .

مقدمة

حتى قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م) لم تكن هناك مشاكل سياسية أو قانونية تثار حول استخدام مياه نهري دجلة والفرات بسبب وقوع النهيرين من المنبع حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة وهي الدولة العثمانية، إلا أنه وبعد تفكك الكيان العثماني (١٩٢٣م) وانفصال سوريا والعراق عن السيادة التركية بعد الحرب، اختصت تركيا بالمنبع والمجرى الأعلى لدجلة والفرات، واختصت سوريا بالمجرى الأوسط للفرات، واختصت العراق بنهر دجلة وبالمجرى الأدنى للفرات^(١٤٤).

وتم وضع سوريا تحت الانتداب الفرنسي والعراق تحت الانتداب البريطاني، ومن ثم عقدت بعض الاتفاقيات والمعاهدات بين تركيا ودولتي الانتداب فرنسا وبريطانيا بالنيابة عن سوريا والعراق هدفها الأساسي حماية مياه النهيرين من أي تصرف انفرادي لتركيا.

وقد كان اقتسام مياه الفرات موضع سوء تفاهم بين العواصم الثلاث: (أنقرة - دمشق - بغداد) ولم تكن العلاقات بين الدول مهيئة للوصول إلى حالة مستقرة بسبب الكثير من المشكلات الأخرى على رأسها مسألة الأكراد والعلاقات التركية الإسرائيلية، ثم النزاع المستمر بين سوريا وتركيا حول لواء الإسكندرونة الذي ضمته أنقرة إليها عام ١٩٣٩م.

ومن المعروف أن تركيا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي يتمتع بوفرة في المياه حيث أجادت تركيا استخدام هذه الورقة (المياه) كسلاح استراتيجي في التعامل ليس فقط مع سوريا والعراق بل مع دول أخرى عربية خليجية من خلال ما يسمى بمشروع أنابيب السلام^(١٤٥) الذي سبق وأن تحدثنا عنه .

ويمثل نهر الفرات بالنسبة لسوريا أهمية تفوق أهميته بالنسبة للعراق وتركيا على الرغم من أن نهر الفرات يجري في العراق لمسافة تفوق في طولها تلك التي يقطعها في سوريا وتركيا^(١٤٦). فالموارد المائية في سوريا شحيحة والسكان يتزايدون بمعدل أسرع (٣,٨% سنوياً) وهي من النسب العالية في العالم^(١٤٧). وهكذا تبدو المشكلة الرئيسية بين دول نهري دجلة والفرات هي مشكلة إدارة وسوء تخطيط وتنسيق للاستخدام الأمثل للموارد المائية للنهرين أكثر منها أزمة نقص مياه.

⁽¹⁴⁴⁾ رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي - احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص ١١٩.

⁽¹⁴⁵⁾ داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية - دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مكتبة المدبولي، عربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٦م، ص ٣٧.

⁽¹⁴⁶⁾ أحمد عباس عبد البديع، أزمة مياه النيل في الفرات، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، القاهرة، أبريل، ١٩٩١م، ص ١٤٧.

⁽¹⁴⁷⁾ رمزي سلامة، مرجع سابق، ص ١٠٣.

يرى الأتراك أن بلادهم هي من أغنى دول العالم بالمياه وهي كذلك بالفعل، وبالنظر إلى خريطة تركيا الجيولوجية نجد أن هضبة آسيا الصغرى ليست سوى شبكة من مئات الأنهار الكبيرة والمتوسطة والصغيرة تروى الأراضي التركية وتحولها إلى غابات وسهول مزروعة. وجدير بالذكر أن نهري دجلة والفرات ينبعان من تركيا إضافة إلى نهر الخابور الذي يغذي شمال سوريا ويصب في دجلة بالعراق وعشرات من الأنهار الفرعية تتبع من تركيا. وهكذا فإن الهضبة التركية هي مصدر رئيسي للمياه.

ولقد أدركت تركيا - منذ وقت مبكر أن مستقبلها البعيد يقوم على تنمية دورها السياسي ومصالحها مع دول الشرق الأوسط وليس دول الغرب الذي ظل يرفضها عضواً في الاتحاد الأوروبي حتى وقت قريب، وهي لذلك قد استعدت وبنّت على الفرات وحده واحداً وعشرين سداً، أكبرها سد أتاتورك وهو من أكبر السدود في العالم لتحكم بذلك سيطرتها على الفرات، وتتحكم في جريانه خارج أراضيها.

ويمكن القول إن الطابع السياسي هو الغالب على دوافع تركيا في تصرفاتها المائية، حيث لا ترسم تركيا سياستها المائية فقط بسبب حاجتها إلى الكهرباء وري المزروعات وإنما لإدراكها أن الماء سلاح أشد فتكاً من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية معاً، وهو أقلها ضجيجاً وأكثرها نظافة ولديها منه الكثير، والحقيقة أن تركيا ترغب في تحقيق قدر أكبر من الهيمنة الإقليمية مستقبلاً مع التغلب على بعض مشكلاتها الداخلية وذلك عبر الاستخدام الواعي للأداة المائية^(١٤٨).

أولاً : الصراع على حوض نهر الفرات

إن منطقة الشرق الأوسط تعرف بأهميتها كمصدر أولى للنفط. لكن في داخل المنطقة هناك قضية أخرى هامة استراتيجية الا وهي مشكلة تأمين المقادير الكافية من المياه للاستهلاك الشخصي، والري، وتوليد الطاقة الكهربائية فهي تعد أكثر إلحاحاً. وبالنسبة للعديد من بلدان المنطقة بأراضيها القاحلة وتزايد عدد سكانها، تتفاقم خطورة هذه المشكلة. وبسبب هدر المياه الجوفية وتزايد ملوحة وتلوث الإمدادات الحالية، تتحول ادارة المياه والحصول عليها إلى هدف استراتيجي في المنطقة فبتزايد الندرة يتزايد القلق بين الخبراء والسياسيين بما يؤدي إلى ارتفاع حدة التوتر بين الدول مع تناقص المتوفر من الماء في المنطقة.

حيال هذه الخلفية تجد تركيا نفسها في وضع استراتيجي قوي باعتبارها البلد الوحيد الذي يتمتع في الشرق الأوسط بمصادر مائية جوفية غزيرة. فضلاً عن أن عدداً من أنهار المنطقة وروافدها تتبع في تركيا، مما

(148) داليا إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص ٣٨.

يعطيها سيطرة فعالة على هذه الموارد. ولكي تستثمر هذه الموارد بصورة أكثر فعالية، عازمت تركيا على تنفيذ برنامج طموح يسعى لاستخدام أعلى مواردها المائية^(١٤٩).

إن أهم الموارد المائية في الجنوب الشرقي من تركيا هما نهرا الفرات ودجلة، وكلاهما ينبع في تركيا. نحو ٩٠% من مياه الفرات البالغ طوله ٢٨٠٠ كلم تصب فيه من الأراضي التركية. ومثل هذه النسبة أيضاً تصب من الأرض التركية في القسم الأعلى من نهر دجلة الذي يجري مباشرة إلى العراق عند سيزره، قبل أن تضم إليه روافده الشرقية التي تتبع من إيران. ويمر الفرات في تركيا ليدخل سوريا عند جرابلس، ويواصل جريانه بطول ٦٨٠ كلم ليدخل العراق عند البوكمال وفي العراق يلتقي بدجلة ويشكلان معاً شط العرب الذي يصب في الخليج العربي. وجود هذه الأطراف الثلاثة هو الذي زاد قضية الفرات تعقيداً.

مقادير المياه في النهرين غير معروفة بالدقة، وهي عرضة للتقلبات، بسبب عدم انتظام الطقس والمطر في المنطقة بصورة عامة. والمعدل لا يمكن أن يحسب إلا على أساس فترة طويلة ليأتي تقدير كمية المياه دقيقاً. ثم إن الإحصاءات تختلف كذلك وفقاً للمصدر^(١٥٠). وبموجب السجلات التركية على أساس المعطيات المجموعة في المجرى التركي من الحدود السورية باتجاه المنبع، للفترة الواقعة بين ١٩٣٧ ونهاية ١٩٨٠، يبلغ مقدار المياه التي تتدفق إلى سوريا من الفرات ٣٠,٧ بليون م^٣ ولكن الرقم الذي تعلنه المصادر السورية هو ٢٨ بليون م^٣ بالسنة^(١٥١).

إن اعتماد الفترة الطويلة لتحديد معدل التدفق يحمل مشاكل رئيسية، أولاً: كلما كانت المعلومات أكثر قدماً، كلما صعب تحديد الاتجاهات الحديثة في جريان المياه.

ثانياً: إن استخدام معدل الجريان يخفي حقيقة أن مقادير المياه يمكن لها أن تختلف اختلافاً كبيراً بين سنة وأخرى.

الفرات هو أكبر نهر في سوريا. وله في سوريا ثلاثة روافد: الساجور يزوده بـ ١٢,٥ مليار م^٣ سنوياً، وبلخ بـ ١٠ مليار م^٣ والخابور بما يقارب ١,٩ مليار م^٣. على أن تقديرات جريان مياه الفرات من سوريا إلى العراق تتراوح بين ٢٠ مليار م^٣ و ٢٩ مليار م^٣ في السنة^(١٥٢).

⁽¹⁴⁹⁾ فيليب روبنس، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧.

⁽¹⁵⁰⁾ الأستاذ جي. إيه. آلان: Water Resources in the Middle East: Economic and Strategic Issues، لندن، تشرين الأول، ١٩٨٩، ص ٢.

⁽¹⁵¹⁾ رقم ذكره في عرض مكتوب المهندس زهير فرح أبو دود في نقاش حول طاولة مستديرة بشأن: The Euphrates Water Issue، دعا إليه مركز البحث العربي، في لندن، ١٩ شباط ١٩٩٠.

⁽¹⁵²⁾ آلان، مصدر ذكر سابقاً.

ولقد كانت سوريا أولى الدول النهرية التي حاولت بصورة موسعة أن تضبط مياه الفرات. ومرد ذلك إلى ضعف مواردها المائية مقارنة للعراق، ثم لتركيا بصورة خاصة. وكان الاتحاد السوفياتي هو المسؤول عن إنشاء سد الطبقة أو الثورة على الفرات على مسافة ٤٠ كلم للجنوب من الحدود التركية: أما ملء بحيرة الأسد بسعة ١٤,٢ بليون م^٣، فبدأ سنة ١٩٧٦. وقد أنشئ السد لتأمين المياه للزراعة ولقطاع الطاقة. وفي محطة الطاقة المتصلة بـ ٨ توربينات كل منها ١٠٠ ميغاوات. وكان أداؤها جيداً، حين تعمل دون طاقتها المصممة، إلا أنها لا تنتج إلا ثلث المقادير المقررة بسبب مشاكل تقنية وانخفاض مستوى مياه بحيرة الأسد بين فترة وأخرى.

وفي أواخر السبعينات نهجت تركيا على غرار سوريا في محاولة استثمار مياه الفرات للري والطاقة الكهربائية. وسنة ١٩٨٠ وضع مخطط عام شامل يربط عدداً من المشروعات المائية، ممهداً السبيل بذلك إلى مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير. وتضم المرحلة الأولى من هذا المشروع ١٣ مشروعاً تقام على نهري الفرات ودجلة. وبموجب مصادر الحكومة التركية، تبلغ كلفة المرحلة الأولى ١٢ بليون دولار، وتؤدي إلى ري ما يقارب ١,٦ مليون هكتار، وتوليد ٧٥١٣ ميغاوات من الطاقة الكهربائية. أما أول توربينات السد الثانية فكان مقررأ له أن يبدأ إنتاج الطاقة في أيار ١٩٩١^(١٥٣).

وأدى قلق الدولتين النهريتين الأخرين بالنسبة لضخامة المشروع إلى تشكيل لجنة تكنولوجية ثلاثية سنة ١٩٨٠. ودل قبول تركيا على الاشتراك في هذه المحادثات أنها لا ترى في الفرات نهراً تركيا، بل تعترف بأن لسوريا والعراق حقاً فيه. وفي نهاية ١٩٨٩ كانت اللجنة قد عقدت ١٤ اجتماعاً لكنها عجزت عن التوصل إلى اتفاقية ثلاثية حول استخدام مياه الفرات. ومع أن المحادثات ثلاثية، إلا أن تركيا معارضة لترتيب متعدد الأطراف، باعتباره أن لا سلطة لها على تحديد مقدار المياه التي تجري من سوريا إلى العراق، وأن ذلك ليس من الضرورة ان يكون مرتبطاً بمقدار المياه التي تجري من تركيا إلى سوريا. والواقع أن محاولة التفاوض ثم تنفيذ الشق السوري العراقي من الاتفاقية الثلاثية كان بمثابة تورط لتركيا في السياسة العربية.

عقدت في سنة ١٩٨٧ اتفاقية ثنائية بين سوريا وتركيا، تعهدت تركيا بموجبها بحد أدنى من الماء يبلغ ٥٠٠ م^٣ بالثانية، عبر الحدود السورية. وترى دمشق أن الاتفاقية تدبير مؤقت لتغطية فترة خزان سد أتاتورك، ريثما يصار إلى اتفاقية ثلاثية. وما أن يبلغ السد حده الأقصى، حتى يعود الجريان، كما تتوقع دمشق إلى حالته العادية وهي ٦٠٠ - ٧٠٠ م^٣ بالثانية.

(153) روبنس فيليب، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

الأزمة:

إن المخاوف والشكوك التي كانت تتجمع طوال عشر سنوات حول استخدام مياه الفرات بلغت ذروتها في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠، حين بدأت السلطات التركية بملء خزان سد أتاتورك. حوّل مجرى النهر طيلة شهر، ليعود إلى الجريان في ١٢ شباط، ١٩٩٠. أثناء هذه الفترة كان الجريان إلى سوريا شديد الانخفاض، يجمع مياه ثلاثة روافد صغيرة، هي غوكسو وعريان، ونيزيب التي تغذي الفرات للجنوب من السد. احتجت دولتا سوريا والعراق للضرر الذي نزل باقتصادياتهما. والواقع أن الانخفاض الكبير في جريان النهر سبب احتجاجاً واسعاً في العالم العربي كله. وفي الوقت الذي عاد جريان المياه إلى مقداره الطبيعي، كانت قضية المياه تطرح كسبب محتمل لحرب مستقبلية^(١٥٤).

وأهمية هذه الحادثة هي أنها تظهر نظرة تركيا إلى اثنتين من جاراتها، وهي مختلفة تماماً عن دبلوماسيتها في الشرق الأوسط طوال عشرين سنة سابقة. أنها تدل على وقف لسياسة التجربة والتخوف. مثل هذه النظرة هي أكثر انطباقاً على دبلوماسيتها نحو الغرب، لاسيما الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة^(١٥٥).

ثانياً: الفرات والعجز المائي في الدول المتشاطئة

إذا كانت الاحتياجات السورية من مياه الفرات عام ٢٠٠٠ هي بحوالي ١١ مليار م^٣/سنوياً، حسب أغلب المصادر، والاحتياجات التركية ١٥,٧ مليار م^٣/ سنوياً، فإن ما ترغب دولة العراق بالحصول عليه لري مساحات من أراضيها تصل إلى ١,٩٥٢ مليون هكتار، هو ١٣ مليار م^٣/ سنوياً^(١٥٦).

بهذا يكون مجموع الاحتياجات المائية للدول الثلاث من ماء الفرات كحد أدنى هو:

$$١١ + ١٥,٧ + ١٣ = ٣٩,٧ \text{ مليار م}^٣ \text{ سنوياً.}$$

أما الاحتياجات المستقبلية في دول الحوض حسب ما هو موضح في الجدول رقم(٢)، فتبلغ ٥٥,٧٦٣ مليار م^٣/سنوياً، مما يشكل عبئاً كبيراً وهذا يتطلب توفير كميات كبيرة من المياه لسد الاحتياجات المتزايدة وخاصة مشاريع التنمية والزيادة السكانية الكبيرة .

⁽¹⁵⁴⁾ جاء في "The Survey of the Arab World"، في الايكونوميست، ١٢ أيار ١٩٩٠، ص ١٠، أنه "أصبح من المؤلف ... أن يقال أن الحرب القادمة في الشرق الأوسط يمكن أن تنشعب حول الماء".

⁽¹⁵⁵⁾ فيليب روبنس، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩ - ١١٠.

⁽¹⁵⁶⁾ د. نبيل السمان: حرب المياه من الفرات إلى النيل، مرجع سابق، ص ٤٩.

وإذا عرفنا أن متوسط الإيراد السنوي لنهر الفرات لا يتجاوز ٢٧ مليار م^٣، نستنتج أن هناك عجزاً مائياً يبلغ أكثر من عشرة مليارات م^٣ سنوياً كحد أدنى، فيما لو قبلت تركيا خفض حصتها من ١٥,٧ مليار م^٣ سنوياً إلى ١٢ مليار م^٣ سنوياً، بعد أن خفّض العراق حصته من ٢٠ إلى ١٣ مليار م^٣ سنوياً^(١٥٧).

إن كمية المياه اللازمة من نهر الفرات للمشاريع الزراعية القائمة حالياً، والتي هي قيد التنفيذ في البلدان المتشاطئة الثلاث - سوريا، تركيا، العراق - تفوق كمية الوارد المائي للنهر بأكثر من مرة ونصف، فالمساحة الإجمالية التي يمكن ربيها من الفرات في البلدان المتشاطئة يجب ألا تتجاوز ٢,٥ مليون هكتار سنوياً، بينما ترتفع مع الدول الثلاث المتشاطئة، وحسب إحصاءاتها الرسمية إلى أكثر من أربعة ملايين هكتار^(١٥٨).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار آخر اتفاق مائي بين سوريا وتركيا، يُحدّد فيه تدفق مياه النهر من تركيا إلى سوريا، وهو بروتوكول عام ١٩٨٧م، والذي أقر من خلاله بتدفق مائي عند الحدود السورية - التركية يبلغ ٥٠٠ م^٣/ثا، وكذلك الاتفاق السوري - العراقي المبرم عام ١٩٩٠، والذي يقضي بتقسيم مياه نهر الفرات عند الحدود السورية بنسبة ٤٢% لسوريا، و٥٨% للعراق. فإن الوضع المائي الراهن يعطي سوريا حصة من مياه نهر الفرات لا تتجاوز (٤٢ × ١٥,٧) = ٦,٦٣٧ مليار م^٣ سنوياً، لأن كمية ١٥,٧ مليار م^٣ هي كمية المياه المحررة من مياه الفرات من قبل تركيا باتجاه سوريا، نتيجة الاتفاق المؤقت لعام ١٩٨٧ الذي نص على تدفق ٥٠٠ م^٣/ثا^(١٥٩).

وتقدر المصادر البحثية أن ٦,٦٢٧ مليار م^٣ من مياه الفرات سنوياً لا تكفي سوى لري ٣٠٨ آلاف هكتار من أصل ٦٤٠ ألف هكتار تودّ سوريا ربيها^(١٦٠)، أي حوالي نصف الكمية المطلوبة .

وحسب مصادر أخرى فإن كل مليار م^٣ من المياه تنقص من حصة سوريا، يعني خروج ٢٦ ألف هكتار من الأراضي الزراعية وتحويلها إلى أراض غير صالحة للزراع وهذا يعني خروج أكثر من ١١٠ آلاف هكتار كحد أدنى من أصل ٦٤٠ ألف هكتار، تودّ سوريا ربيها، وتحويلها إلى أراض غير صالحة للزراعة^(١٦١) .

(157) محمود سمير أحمد: معارك المياه المقبلة، دار المستقبل العربي، ١٩٩١، القاهرة، ص ٣٠.

(158) د. نبيل السمان: حرب المياه من الفرات إلى النيل، مرجع سابق، ص ٤٩، نقلاً عن وزارة الري السوري، الموسوعة المائية الدولية.

(159) المصدر السابق نفسه، ص ٥٩.

(160) د. وليد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

(161) علي جمالو: ثرثرة فوق الفران مصدر سبق ذكره، ص ٨٦، نقلاً عن رسالة محمد سعيد الصحاف، وزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة

الدول العربية، بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٩٤.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ما سوف تحتاجه تركيا من مياه نهر الفرات، عندما تنتهي جملة مشاريع تطوير جنوب الأناضول (جانب)، في منتصف العقد القادم يصل إلى ٢٤ مليار م^٣ من المياه سنوياً^(١٦٢)، نستنتج أن ثمة مشكلة حقيقية لا بد من حلّها في القريب العاجل.

تبلور الأزمة:

في بداية عام ١٩٩٦ دخلت الأزمة المائية بين سوريا وتركيا منحى جديداً، عندما بدأت تركيا تسرّب مياهاً ملوثة عبر نهر البليخ تزيد سمّيتها عن مياه الصرف الصحي، مما يؤكد وجود مخلفات صناعية سامة، إضافة إلى مياه الصرف الصحي، الأمر الذي يشكّل خطراً على أنواع الحياة البيئية والاقتصادية والاجتماعية في حوض وادي البليخ كافة، وما زالت هذه المياه الملوثة مستمرة في التدفق منذ بداية عام ١٩٩٦. (وقد بلغ معدل الأكسجين اليومي ما يزيد عن ٣٥٠ ضعف ما هو عليه سابقاً في مجرى النهر، الأمر الذي أثر في الإنسان والبيئة والحيوان، وفي تلويث مياه الشرب التي تروي حوالي نصف سكان سوريا المستفيدين من مياه نهر الفرات)^(١٦٣).

وقد بلغت نسبة الأكسجين الحيوي الممتص ما يزيد عن ٥٠٠ ملغ باللتر الواحد، إضافة إلى وجود نسبة مختلفة من شوائب الفوسفات والكالسيوم والمغنيزيوم والبيكربونات والكبريتات والنشادر، كل هذه النسب تشير وتؤكد إلى أن هذه المياه تسببت بإتلاف الموسم الزراعي على ضفتي وادي البليخ، إضافة إلى وصول نسبة المواد العضوية الطيارة من مياه النهر إلى أكثر من ٨٠٠ ملغ باللتر، مما يحول دون الاستفادة من هذه المياه، إضافة إلى العناصر الملوثة المذكورة سابقاً^(١٦٤).

وفي عام ١٩٩٧ ازدادت الأزمة اشتعالاً عندما بدأت تركيا مع سوريا بضخّ عشوائيّ وهائل في حوض الخابور بالقرب من رأس العين السورية، المنبع الرئيس لنهر الخابور، مما أدى إلى انخفاض مستوى غزارة النهر من ٤٠ م^٣/ثا إلى أقل من ٣ م^٣/ثا، ثم إلى جفافه تماماً في شهر تموز عام ١٩٩٧^(١٦٥).

(162) د. نبيل السمان: حرب المياه من الفرات إلى النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

(163) علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، مصدر سبق ذكره، من كلمة الوفد السوري في اجتماعات جامعة الدول العربية بتاريخ ١٤/٣/١٩٩٦.

(164) المهندس عبد العزيز المصري: (عضو الوفد السوري في مكتب المياه الدولية في وزارة الري)، لقاء أجرته معه صحيفة الثورة السورية، مجلة صوت فلسطين، العدد ٢٤٠، أيار ١٩٩٦، دمشق، ص ٢٢.

(165) عادل حديدي: لماذا خسرتنا نصف مليون طن من الأقماع خلال الموسم الحالي في محافظة الحسكة، ندوة عقّدها في الحسكة، يومي ٣٠ -

١٩٩٧/٧/٣١، ص ٤.

وفي تطور جديد في تدهور العلاقات الثنائية بين سوريا وتركيا، ظهر إلى حيز الوجود ظاهرة التحالفات الإقليمية، والمحاور الثنائية التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة، فمقابل التنسيق العسكري والاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل^(١٦٦)، قامت سوريا بالتنسيق مضاد مع إيران. ومع دخول القوات التركية في صيف ١٩٩٧ أراضي العراق، بحجة القضاء على مسلحي حزب العمال الكردي PKK، وصلت العلاقات بين الدولتين مرحلة من التدهور لم تعرفها من قبل.

وهكذا أصبحت مشكلة تقاسم مياه نهر الفرات تأخذ أبعاداً إقليمية، ومع وصول المشكلة إلى هذا المستوى أضحى عملية تقاسم نهر الفرات بين سوريا وتركيا والعراق أكثر صعوبة وتشابكاً وتعقيداً. إذ لم يعد يكفي لحل المسألة رضا الدولتين وحدهما، بل يستلزم رضا حلفائهما أيضاً^(١٦٧).

جدول رقم (٣)

الاحتياجات المائية في الدول المتشاطئة في حوض الفرات

الدول المتشاطئة	تركيا	سوريا	العراق	المجموع
المنشآت الزراعية المنفذة/ بالهكتار	٣٠٠٠٠٠	١٩٤٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٦٩٤٠٠٠
المنشآت المستقبلية /بالهكتار	١١٤٦٣٠٠	٥٤٢٢٧٥	٧٥٢٤٠٠	٢٨٤٠٩٧٥
مجموع المساحات الزراعية بالهكتار	١٤٤٦٣٠٠	٦٣٦٢٧٥	١٩٥٢٤٠٠	٤٠٢٤٩٧٥
إجمالي الاحتياجات المائية مستقبلاً (ري +تبخر) مليار م ^٣ / سنوياً	١٧,٤٠٠	١٣,٢٦٣	٢٥,١٠٠	٥٥,٧٦٣
المياه العائدة، مليار م ^٣ / سنوياً	١,٧٠٠	٢,٤٧٣	٥,١٠٠	٩,٢٦٣
صافي الاستهلاك وسطياً مليار م ^٣ / سنوياً	١٥,٧٠٠	١٠,٨٠٠	٢٠,٠٠٠	٤٦,٥٠٠
نسبة الاستهلاك الصافي إلى جريان النهر	%٥٠	%٣٤	%٦٤	%١٤٨

المصدر : د. نبيل السمان: حرب المياه من الفرات إلى النيل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩، نقلاً عن: وزارة الري السورية، الموسوعة الدولية، وزارة التخطيط السورية .

^(١٦٦) دبلي نيوز: صحيفة تركية يومية، (مصدر عسكري رفيع المستوى يقول: إن المناورات العسكرية المشتركة بين تركيا وإسرائيل ستجري ما بين ١٥ - ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٧، ١٩٩٧/٩/٢٠).

^(١٦٧) وزارة الخارجية السورية: مصدر رسمي يقول: (سوريا تستغرب المشاركة الأمريكية في المناورات التركية - الإسرائيلية) صحيفة تشرين في ١٩٩٧/٩/٣.

ثالثاً: الآثار الإستراتيجية الناجمة عن الصراع على الماء في حوض الفرات

لم تكن العلاقات بين سوريا وتركيا ودية، في أي يوم من الأيام. لقد كانت في الغالب باردة. والواقع أن صانعي القرارات والمعلقين في أنقرة نظروا إلى سوريا بوجه عام بأنها أكثر جارات تركيا صعوبة، وإثارة.

لا شك ان هنالك أسباباً تاريخية معقدة بشكل عميق و متبادل بين الأتراك والسوريين، و مما زاد ذلك تعقيداً إحساس الجانب السوري باستلاب سنجق اسكندرونة، المعروف حالياً بولاية هاتاي التركية. مثل هذا الإستيلاء أسخط الوحدويين العرب، ومنظري سوريا الكبرى، بالإضافة إلى الوطنيين السوريين، أو الكثيرين من النخبة السياسية السورية. إن الشعور بالغضب والحقد نحو الأتراك لاحتلال السنجق، مماثل، ولو أنه أقل حدة، لردة الفعل لفقد جزء آخر من سوريا الكبرى، أي فلسطين.

وفي السابق كان الشك التاريخي والنزاع الإقليمي القائم يشتد بفعل التوتر بين الشرق والغرب. وفي ذلك قال أحد الذين كتبوا عن الشؤون التركية السورية "أن الحد بين الكتلتين الشرقية والغربية ... يمتد بصورة أو بأخرى على الحدود التركية السورية"^(١٦٨).

وخلال الثمانينات نشأت قضية أخرى جوهرية أفسدت العلاقات الثنائية، وهي قضية مياه نهر الفرات. تركيا تريد، وهو حق لها بموجب القانون الدولي أن تستخدم مقادير أكبر من مياه النهر لخدمة مشروعات الري وتوليد الطاقة الكهربائية المحددة . واعترافاً منها بمخاوف سوريا بشأن تأثير ذلك على محطاتها الخاصة لتوليد الطاقة الكهربائية، ضمنت تركيا تدفق حد أدنى من المياه إلى سوريا في السنة. ولكن ذلك لم يحل دون حدوث تخفيضات دورية في تدفق مياه النهر أثناء السنة.

ووراء قضية نهر الفرات، كما في كل القضايا، ذات العلاقة الثنائية أو الثلاثية، سؤال آخر أكثر أهمية هو: أي الدول الإقليمية الطامحة هي ذات السيطرة الأعلى. ولا ريب أن قضية الفرات شديدة المرارة بالنسبة للسوريين لأن تركيا التي ينظر إليها كمنافسة إقليمية هي التي تسيطر على المجرى الأعلى. وبصرف النظر عن الضمانات التي تعطى إلى سوريا بالنسبة للمياه، فإن ذلك يأتي نتيجة مقررات تتخذها تركيا وحدها. وسوريا قلقة، لأنها تعرف أنها قد تسحب بذات السهولة التي تعطى بها^(١٦٩).

(168) فيليب روبنس، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، تركيا والشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٣، ص ٦٤.

(169) المرجع السابق نفسه، ص ٦٥.

قضايا الصراع السوري التركي

يمتلى الملف السوري التركي منذ القدم بالخلافات والصراعات بين البلدين والتي تتمثل في الجغرافيا - الأقليات - التاريخ - الماء. وتمثل المياه إحدى وسائل التعبير عن حدة الصراعات التي تستخدمها تركيا في مساومة وابتزاز سوريا وتمثلت الممارسات التركية فيما يلي .:

(١) ففي أواخر الثلاثينيات - قدمت فرنسا إلى تركيا منطقة اقتطعتها من سوريا (التي كانت تحت الانتداب الفرنسي) وهي لواء الإسكندرونة وتضم هذه المنطقة مدينتين هما إسكندرونة وإنطاكية، وكان حرص تركيا على الاستيلاء على هذه المنطقة نظراً لأنها منطقة غنية جداً بالحقول والمياه إضافة إلى موقعها الاستراتيجي على البحر المتوسط، ولا تزال سوريا حتى الآن في خرائطها تعتبر إقليم الإسكندرونة ضمن أراضيها^(١٧٠).

(٢) في نهاية الأربعينات قامت تركيا بتحويل مجرى نهر (قويق) الذي ينبع من تركيا ويمر بسوريا والذي تعتمد عليه محافظة حلب في الشرب والري مما أثر بالتالي على الزراعات والري والشرب في حلب.

(٣) في الخمسينيات اختلفت جهات النظر السياسية والمواقف العدائية بين الدولتين (سوريا وتركيا) حيث حاولت تركيا مهاجمة سوريا عسكرياً من الشمال سنة ١٩٥٨م لولا وصول القوات المصرية للدفاع عن سوريا ثم قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، إضافة إلى مساعدة تركيا للعراق بمد شبكة أنابيب نفط إلى البحر المتوسط عبر أراضيها رغم رفض سوريا لطلب العراق. كذلك قيام سوريا بالاستيلاء على جميع الممتلكات العقارية للأتراك داخل أراضيها وفي المقابل قامت تركيا بمصادرة جميع الممتلكات العقارية السورية الواقعة في الأراضي التركية.

(٤) استمرار المناوشات على الحدود السورية / التركية بطول ٨٧٧ كيلو متر نظراً لوجود الأكراد واستيطانهم الحدود على الجانبين الذين كانوا يتكلمون لغة واحدة ويرتبطون بعلاقات قومية وعشائرية توفر لهم الأمن والحماية من السلطات هنا وهناك. ولقد ظلت المشكلة الكردية عالقة بين الجانبين، فتركيا تشكو من تقديم سوريا للتسهيلات للأكراد عبر الحدود وسوريا تشكو من تقديم تركيا للتسهيلات لهم حيث كانوا متمردين على السلطات السورية في مرحلة الوحدة مع مصر. هذا إضافة إلى دعم سوريا للقبازصة اليونانيين في قضيتهم مع تركيا بحيث لم تؤيد سوريا التدخل التركي في قبرص.

(٥) النزاع بسبب مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (GAP) وإنشاء سد أتاتورك على نهر الفرات، حيث تشكلت لجنة فنية بين الأقطار الثلاثة (تركيا - سوريا - العراق) وعقدت اللجنة ١٦ اجتماع دون أن يتم التوصل إلى أي اتفاق ثلاثي حول استخدام مياه نهر الفرات والسبب الرئيسي هو معارضة تركيا لعقد معاهدات متعددة الأطراف حول هذا الموضوع.

(170) جلال معوض، مشكلة مياه الفرات، التطورات والجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية"، جامعة القاهرة، ١٩٩١م، ص ٢١٧.

(٦) وأخيراً فإن العراق بخروجه من معادلة التوازن الإقليمي للقوى قد أفسح المجال لتركيا للمضي قدماً في مخططاتها المائية حتى آخر مدى، ويصبح النزاع الفراتي نزاعاً تركيا/سورياً، كما يفتح المجال لتركيا للمضي في استخدام نهر دجلة^(١٧١).

أما بالنسبة للعلاقات السورية العراقية فكانت أولى الاحتكاكات بسبب المياه بين سوريا والعراق عندما شرعت سوريا في بناء سد (الطبقة) من سنة (١٩٧٤ - ١٩٧٦) بدعم سوفيتي مالي وتكنولوجي حيث ترتب على ذلك انخفاض المياه التي اعتاد العراق على وصولها من نهر الفرات إلى (٢٥% سنوياً)^(١٧٢)، فكانت الأزمة بين العراق وسوريا، حيث قامت العراق بتهديد سوريا بتدمير سد الطبقة بالقنابل ولم تنته الأزمة إلا بقرار سوري بتدفق كميات إضافية من المياه تجاه العراق^(١٧٣). وتأتي هذه الأزمة المائية ضمن سياق التوتر الدائم بين البلدين الذي يرجع إلى أسباب أيديولوجية وسياسية.

وقد حال الخلاف السوري العراقي الذي كان محتتماً حتى وقت قريب دون تنسيق المواقف بينهما في مواجهة تركيا، ومن الجدير بالذكر أن تركيا في علاقاتها مع سوريا كانت تقايض الماء بالأمن، ولاشك أن كل تلك التحرشات المائية تجعل من موضوع المياه قنبلة موقوتة تهدد بالانفجار في أي لحظة^(١٧٤).

أما بالنسبة للموقف العراقي التركي فكانت العلاقات العراقية التركية مستقرة ومتوازنة حتى غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠م التي ناصرتها ضد عدوها المشترك سوريا ولكن النظام العراقي خسر بتصرفاته العالم أجمع وسمحت تركيا لقواتها الاشتراك في تحرير الكويت في عام ١٩٩١م ويسرت تركيا لقوات التحالف الانطلاق من أراضيها لضرب الأهداف العراقية. كما تسبب العراق أثناء خلافاته مع سوريا في أن تتحرر تركيا من ضغوط شديدة كان يمكن أن تتعرض لها لو أن هاتين الدولتين قد اتحدتا معاً في مواجهة مشروعاتها الضخمة التي أثرت وتؤثر بالسلب على ما يصل للقطرين العربيين من مياه نهر الفرات^(١٧٥).

(171) رمزي سلامة، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(172) محمود محمد محمود خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٨م.

(173) أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(174) محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(175) رمزي سلامة، مرجع سابق، ص ١٢٥.

رابعاً: العلاقات التركية السورية من منظور الصراع

منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي انتهجت تركيا سياسة استثمار الفرات للري والطاقة الكهربائية، وفي عام ١٩٨٠ وضع مخطط عام شامل يربط عدداً من المشروعات المائية الضخمة على النهر ممهداً السبيل بذلك إلى مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (غاب)^(١٧٦).

وأدى قلق سوريا والعراق من جراء ضخامة المشروع التركي إلى تشكيل لجنة فنية سنة ١٩٨٠. ورغم عقد (١٦) اجتماعاً لتلك اللجنة، إلا أنها عجزت عن التوصل إلى اتفاقية ثلاثية حول استخدام مياه الفرات^(١٧٧). ورغم عقد اتفاقية عام ١٩٨٧ بين سوريا وتركيا، تعهدت تركيا بموجبها بضمان تدفق مياه نهر الفرات عند الحدود السورية بمعدل ٥٠٠ م^٣/ثا كحد أدنى، واعتبار الحكومة السورية هذه الاتفاقية تدبيراً مؤقتاً لتغطية ملء سد أتاتورك، ريثما تصدر اتفاقية ثلاثية، إلا أن الأزمة على الفرات بين الدولتين لم تُحلّ.

ذروة الأزمة:

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير من عام ١٩٩٠، بلغت الأزمة بين سوريا وتركيا ذروتها، عندما أشرف الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال بنفسه شخصياً على عملية إقفال نهر الفرات لمدة شهر كامل من ١٣ كانون الثاني إلى ١٣ شباط من العام نفسه^(١٧٨)، بحجة ملء سدّ أتاتورك.

ورغم إدعاء الحكومة التركية، في حينه، أن عملية القطع هذه فنية خالصة، وليس لها أي طابع سياسي^(١٧٩)، إلا أن هذا الإجراء جاء كأسلوب ضغط مباشر على كل من العراق وسوريا لمنع تواجد الأكراد على أراضيها، وكذلك منع تسلل الأكراد المعادين للنظام التركي من خلالهما^(١٨٠). وفي الوقت الذي عاد جريان المياه إلى مقداره الطبيعي كانت قضية المياه تطرح كسبب محتمل لحرب مستقبلية^(١٨١).

وكانت تركيا اختارت لعمليتها هذه فترة الشتاء، حين تكون مستويات الأمطار في كل من سوريا وتركيا في ذروتها ولو أنها غير ثابتة، لكن الحاجة للري بصورة عامة منخفضة بالنسبة لبقية فصول السنة، يضاف إلى ذلك أن التبخر في الشتاء يكون في أدنى مستوياته، مما يجعل الآثار السيئة على المزارعين في كل من سوريا

(176) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.

(177) د. طارق المجذوب، العلاقات العربية - التركية الراهنة، التعاون العربي التركي في مجال مشاريع البنية التحتية، المياه والطاقة الكهربائية، مجلة

المستقبل العربي، العدد ١٨٨، تشرين ١٩٩٤، بيروت، ص ٧٩ - ٨٠.

(178) د. نبيل السمان: حرب المياه من الفرات إلى النيل، بدون مكان ولا تاريخ طبع، ص ٢٧.

(179) مجدي شندي: الصراع القادم في الشرق الأوسط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٩٠.

(180) الفايننشال تايمز: ١٨/١/١٩٩٠.

(181) الأيكو نوميسيت: ١٢/٥/١٩٩٠.

والعراق في حدها الأدنى، بالإضافة إلى أنها عمدت إلى التعويض على سوريا والعراق، عبر تدفق مياه الفرات إلى سوريا من ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٩ إلى ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠، بمقادير أعلى من العادة من خلال إطلاق المياه من سديها القائمين في كيبان وقاراقايا^(١٨٢).

إلا أنه وبعد إقفال نهر الفرات لمدة شهر في بداية عام ١٩٩٠، بدت ملامح التأثير واضحة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية السورية، وبعد أسبوعين من بدء القطع لم يعد يعمل غير واحد فقط من ثمانية توربينات، مما أدى إلى قطع الطاقة الكهربائية وتقنين الكهرباء عن السكان، كما حدثت أضرار بالغة بالزراعة السورية والثروة السمكية أيضاً نتيجة لانخفاض تدفق مياه النهر عند الحدود السورية التركية إلى أقل من ٢٠٠ م^٣/ثا^(١٨٣).

ونتيجة الخسائر التي مُني بها المزارعون والاقتصاد في كل من سوريا والعراق، شجبت سوريا والعراق هذه الخطوة، كما قامت بتنظيم احتجاج واسع في العالم العربي، ولاسيما في الوسائل الإعلامية، وقد قدرت الحكومة التركية حجم الحملة الإعلامية العربية ضدها حتى أيار ١٩٩٠ بنحو ٤٠٠ مقالة، وغالبيتها معارضة لتركيا^(١٨٤).

إزاء الحملة الإعلامية السورية والعراقية الغاضبة والمستتكرة لحجز مياه نهر الفرات لمدة شهر كامل، صرّح الرئيس التركي في حينها تورغوت أوزال: "إن ترويح الشائعات، حول أن المياه ستكون دافعاً للصراع بين تركيا وجاراتها، هو وهم كاذب، إن تشبيه سد أتاتورك بالجلاد الرابض فوق رقاب سوريا والعراق، تشويه للصورة الحقيقية^(١٨٥)".

في الوقت نفسه نفت تركيا رسمياً أن يكون قد حدث انقطاع في الطاقة الكهربائية السورية، أو أن تكون بعض المناطق الرئيسة للزراعة السورية قد تضررت، نتيجة توقف جريان النهر^(١٨٦).

كما أرسلت الحكومة التركية وفداً برئاسة السيد نجاتي أوتكان، مدير عام الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية التركية، فجاب الوطن العربي طوله وعرضه، وعقد عدة مؤتمرات صحفية خلال جولته تلك، نفى خلالها وجود أزمة بين بلاده وكل من سوريا والعراق^(١٨٧).

⁽¹⁸²⁾ فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

⁽¹⁸³⁾ علي جمالو: ثروة فوق الفرات، النزاع على المياه في الشرق الأوسط، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، حزيران، ١٩٩٦، لندن، بيروت، ص ٢٦.

⁽¹⁸⁴⁾ فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦ (مقابلة أجراها فيليب روبنس مع دبلوماسي مقيم في أنقرة، بتاريخ ٩ أيار ١٩٩٠).

⁽¹⁸⁵⁾ السفير: صحيفة لبنانية يومية، بيروت، ١٩٩٠/١/١٩.

⁽¹⁸⁶⁾ صحيفة تركيا: Turkish Daily News الناطق باسم وزارة الخارجية التركية مراد سونغور، ١٩٩٠/٢/١٥.

ورغم محاولات الحكومة التركية الدبلوماسية التخفيف من حجم الأزمة ومخاطرها، عبر شرح وجهة نظرها لكل الدول العربية، إلا أنها رفضت تقديم أية تنازلات سياسية بخصوص ما تعتبره قضية فنية، فقد رفضت اقتراح وزارة الخارجية التركية نفسها لتقصير مدة قطع المياه يومين أو ثلاثة أيام^(١٨٨)، وذلك بعد أن رفضت الدعوات السورية والعراقية المتكررة لخفض مدة القطع إلى النصف^(١٨٩).

أزمة الفرات في جامعة الدول العربية

بعد أن تناقلت وكالات الأنباء خبر توقيع تانسو شيلر، رئيسة الحكومة التركية في حينها في ١٩٩٥/١/٢٠، على اتفاق مع مجموعة شركات أوروبية و ٤٤ مصرفاً لتمويل سد بيرجيك على نهر الفرات، والإعلان عن مناقصة إنشاء سد قره قامش أيضاً^(١٩٠)، طالبت الحكومة السورية جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد ضد الإجراءات التركية على نهري دجلة والفرات عبر مذكرة رسمية أعدتها لتعرض على وزراء الخارجية العرب، واتخاذ قرار جماعي بشجب قيام تركيا أيضاً بتمرير مياه الصرف الصحي الملوثة إلى الأراضي السورية، والتي لا تصلح للشرب أو للري، وتسيء للبيئة، كما تخرب مساحة واسعة من الأراضي الزراعية وتجعلها غير قابلة للزراعة^(١٩١).

وإزاء الطلب السوري، أكدت الجامعة العربية على لسان أمينها العام عصمت عبد المجيد في ذلك الوقت، دعمها لحق سوريا والعراق بمياه دجلة والفرات، من خلال لقاء الأخير بالسفير التركي بالقاهرة^(١٩٢). وفي ١٩٩٦/٢/١٤ أكد مجلس الجامعة العربية (دعم حقوق البلدين العربيين سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات، كما دعا الحكومة التركية إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية في أقرب وقت ممكن بين الدول الثلاث المتشاطئة، تضمن التوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة عادلة)^(١٩٣)، وكذلك مناشدة المؤسسات المالية الدولية لربط تقديم أية مساعدات أو قروض مالية لتمويل المشاريع المقامة على نهري دجلة والفرات، في الأراضي

(187) القبس: صحيفة يومية كويتية، الكويت، ١٩٩٠/١/١١.

(188) وكالة الأنباء في أنقرة ١٩٩٠/١/٣٠.

(189) د، وليد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦ - ٤٧.

(190) جمهوريت: ١٩٩٥/١٢/١٠: Cumhuriyet.

(191) الثورة: صحيفة يومية سورية، دمشق، ١٩٩٦/٣/٨.

(192) علي جمالو: ثرثرة حول فوق الفرات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(193) وزارة الخارجية السورية: نص قرار مجلس الجامعة العربية بشأن نهري دجلة والفرات، والمنشور في الصحف السورية بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٥.

التركية، بالتوصل إلى اتفاق مسبق مع الدول المتشاطئة الأخرى، وفق أحكام القانون الدولي، وكذلك وقف تحويل المياه الملوثة إلى سوريا^(١٩٤).

وفي بداية الشهر الثاني من العام ١٩٩٧، استضافت سوريا الندوة البرلمانية العربية الخامسة، المخصصة لدراسة المياه العربية، والأخطار المحدقة بمصادر المياه العربية، وقد أكد البرلمانيون العرب تضامنهم مع سوريا في موقفها للحصول على حقوقها المائية في نهري دجلة والفرات وكذلك دعم موقف العراق أيضاً^(١٩٥).

الرد التركي حول مشكلة الفرات

بالرغم من نقل مشكلة الفرات إلى المستوى الإقليمي، كوسيلة ضغط على الحكومة التركية، إلا أن تركيا لم تتراجع عن مواقفها أو مشروعاتها على النهيرين، نظراً لحجم الاستثمارات التركية الهائلة في مشروع (جاب) من جهة، وتزايد التكلفة باطراد بفعل التضخم الناتج عن ضخامة تلك الاستثمارات من جهة أخرى^(١٩٦).

ولم يتوقف رد الجانب التركي على الدعوات والاجتماعات السورية والعربية، عند حد صم الآذان، بل وصل الأمر بوزير الخارجية التركي في حينها دنيز بايكال لأن يهدد قائلاً: (البعض يعتقد بالحاجة للمزيد من المياه لغسل اليدين من دماء الإرهاب لكننا نعرف أن مسألة الإرهاب هذه لن تحل أبداً بمثل هذه المساومات)^(١٩٧).

ثم ما لبثت الحكومة التركية أن أتبعته تهديداتها الإعلامية بخفض مؤقت لحصة سوريا من الفرات، حيث تم خفض كمية المياه لمدة أربعة أيام في عطلة عيد الأضحى المبارك في نيسان ١٩٩٦^(١٩٨)، وكذلك دفع مياه ملوثة محملة بالمواد السامة إلى الأراضي السورية، عبر مجرى وادي الجلاب (البليخ) من العام نفسه^(١٩٩).

يعتقد بعض الباحثين أنه يسيطر على الدول المتشاطئة على نهر الفرات (جنون المشاريع التنموية في مجال المياه)^(٢٠٠)، على حساب حقوق واحتياجات الدول المتشاطئة، وكذلك على حساب نوعية المياه بالنسبة لمياه الأنهار، كما أن دول المنطقة تستنفد المياه الجوفية أكثر مما يجب.

(194) د. وليد رضوان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

(195) تشرين صحيفة يومية سورية، دمشق، ١٩٩٧/٢/١٨، خطاب عبد القادر قدورة رئيس مجلس الشعب السوري وكذلك كلمات رؤساء الوفود.

(196) سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، ساسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، الكويت، ذو الحجة ١٤١٦هـ، أيار ١٩٩٦م، ص ١١٢.

(197) دنيز بايكال: مؤتمر صحفي في أنقرة، ١٩٩٥/١٢/٣.

(198) السفير، بيروت، ١٩٦٦/٤/٢٥.

(199) علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥ - ٤٦. نقلا من د. وليد رضوان: مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨ - ٤٩.

ملخص الفصل :

عالج الفصل الأبعاد السياسية لمشكلة المياه في حوض الفرات حيث تطرق إلى الأوضاع السياسية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م، حيث لم يكن هناك أي حروب أو نزاعات سياسية حول نهر الفرات بسبب وقوع هذه الدول أي سوريا والعراق تحت الحكم التركي، ولكن بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وتفككها عام ١٩٢٣م، وظهر النزاعات السياسية والمتمثلة في مشكلة الأكراد ومشكلة تقاسم المياه أثر سلباً على وضع المياه في دول الحوض .

إن موقع سوريا في المنطقة الجافة وشبه الجافة والزيادة السكانية الكبيرة تتطلب توفير موارد مائية كبيرة وبالرغم من ذلك فإن سوريا تعاني من ندرة في المياه، هذا بجانب استخدام الوسائل التقليدية في الزراعة مما يتطلب توفير كميات إضافية من المياه لسد حاجات السكان .

إن من الأسباب الرئيسة وراء تمسك تركيا بالسيطرة والتحكم في مياه نهر الفرات راجع إلى إدراك تركيا منذ وقت بعيد بأهمية المياه ودورها كعامل سياسي هام في المنطقة، وهذا الوضع تمثل في إقامة ٢١ سداً على نهر الفرات من أجل تخزين المياه وتوليد الطاقة الكهرومائية .

من الملاحظ أن احتياجات دول الحوض أي تركيا وسوريا والعراق تبلغ حوالي ٣٩,٧ مليار م^٣ من المياه عام ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن تصل إلى ٥٥ مليار م^٣ في المستقبل، وهذا يؤكد ضرورة زيادة الموارد المائية المتاحة في دول الحوض .

ونلاحظ هذه الأوضاع المائية الصعبة والمتمثلة في قدرة المياه المتاحة على ري ٢,٥ مليون هكتار في حين أن المساحة المزروعة فعلياً هي حوالي ٤ مليون هكتار .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى بداية ظهور أزمة المياه بين تركيا وسوريا عام ١٩٩٦م، الذي تمثل في تسريب تركيا لكميات كبيرة من المياه الملوثة ومياه الصرف الصحي عبر نهر البليخ، والتي ترتب عليها الأضرار بالحياة البيئية والحيوية في سوريا .

ومن الملاحظ أن العلاقات التركية السورية في أغلب الأحيان كان يشوبها التوتر والقلق وهذا راجع إلى الأوضاع التاريخية والسياسية التي سادت المنطقة، هذا بجانب تحويل تركيا لنهر قويق الذي يروي مدينة حلب، وكذلك مشكلة الأقلية الكردية المتواجدة بين الدولتين ودور كل منهما في إشعال النزاعات السياسية.

(200) هيثم كيلاني: العنف والمياه: دراسة مستقبلية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، الرياض، العدد ٢٨، صيف عام ١٩٩٢، ص ١٨- ٢٢.

إن إقدام تركيا على مشروع الجاب المتمثل في استصلاح مساحات واسعة من الأراضي التركية وري أراضيها وتوليد الطاقة الكهربائية يضر كثير بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية لسكان سوريا ولكن تركيا تصر على إقامة هذا المشروع الضخم بالرغم من أن هناك ١٦ اجتماعاً عقد بين دول الحوض بخصوص المشروع، ولكن تركيا لم تقدم شيء في هذا المجال .

وتمثلت أبعاد المشكلة في إقدام تركيا عن قطع المياه عن سوريا في ١٣ يناير ١٩٩٠م، حيث أشرف الرئيس التركي السابق آنذاك بنفسه على تنفيذ المشروع وهذا يؤكد بوضوح بأن تركيا استخدمت سلاح المياه كورقة ضغط على الحكومة السورية تجاه مشكلة الأكراد .

وتعليقاً على ما سبق يرى الباحث بأن تركيا لم تلتزم يوماً من الأيام بالاتفاقيات الدولية والأعراف المائية حول تقاسم المياه، وإنما يحكم هذا الموضوع هو القوة التركية المتمثلة في كونها دولة منبع .

الفصل الخامس

مستقبل العلاقات السياسية لحوض الفرات والحلول المقترحة

- أولاً: النظريات المائية الدولية
- ثانياً: مبادئ الحل السوري وخطواته
- ثالثاً: مبادئ الحل التركي وخطواته
- رابعاً: إسرائيل وأزمة المياه في حوض نهر الفرات

أولاً : النظريات المائية الدولية

استندت كل الاتفاقيات المائية الدولية، لحل مشكلة الأنهار الدولية منذ القرون الوسطى وحتى أيار ١٩٩٧، إلى ثلاث نظريات أو مبادئ وهي (٢٠١) :

- ١- السلطة المطلقة هو أساس الحكم الأمريكي .
- ٢- الاستثمار المشترك .
- ٣- نظرية المنافع المتوازنة .

٣-١ **السلطة المطلقة هو أساس الحكم الأمريكي** : ويعني هذا المبدأ، أو المفهوم حق الدولة - التي ينبع النهر الدولي من أراضيها - المطلق، أن تتصرف فيه كما يحلو لها، وهو ما اصطلح على تسميته بأسلوب الإدارة الفردية، أو بنظرية العالم الأمريكي هارمون.

وهي النظرية التي أخذ به القضاء الأمريكي في الشكوى المائية التي أقامتها المكسيك ضد الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن نهر الريبوغرانده Rio Grande فقد اعتبر القضاء الأمريكي، أن سلطة الولايات المتحدة على هذا النهر الكائن في أراضيها سلطة مطلقة، ولا يجوز للمكسيك أن تنازعها فيه، ويعتبر هذا المفهوم أو النظرية، الأساس الذي تتصرف عليه الحكومة التركية حالياً، بشأن تقاسم مياه نهر الفرات.

٣-٢ **الاستثمار المشترك** : وعلى عكس المفهوم الضيق، يستند هذا المفهوم إلى النظرية التي تقول بأن الأنهار الدولية، هي ملك الدول المتشاطئة، فلا يجوز لأية دولة أن تستأثر لوحدها بمياه الأنهار، وإن الاستثمار يجب أن يكون مشتركاً وقائماً على أساس الثروة المشتركة، وهو ما اصطلح على تسميته بالأسلوب المشترك في الإدارة والاستثمار، وهو ما سبق أن أعلن عنه العالم السويسري سوسرهول.

وبشكل عام يستند مبدأ سوسرهول أو المفهوم الواسع على ركيزتين أساسيتين وهما:

أ- لا يجوز لدولة المجرى الأعلى للنهر الدولي أن تتصرف بمياه النهر تصرفاً من شأنه أن يخفض من كمية المياه لدولة المجرى الأدنى.

ب- ولا يحق لدولة المجرى الأعلى للنهر الدولي أن تحدث أي تغيير أو تعديل على الأوضاع الطبيعية للنهر الدولي إلا بعد التوصل إلى اتفاق مسبق مع دولة المجرى الأدنى.

(201) د. زكريا السباهي: المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣ - ٩٤.

٣-٣ نظرية المنافع المتوازنة: أو ما جرى الاصطلاح على تسميتها بالأسلوب الدولي في الإدارة، وقد شرح أسسها بالتفصيل العالم الأمريكي كلايد إيغلتنون (Clyde Ealcton) في الأسس التالية^(٢٠٢):

- أ- إن سيادة الدول المتشاطئة ليست مطلقة، بمعنى أنها محدودة.
- ب- إن توزيع المياه يجب أن يكون عادلاً، والعدل هنا لا يعني تساوي كميات المياه التي تحصل عليها كل دولة، وإنما هناك أفضليات. فمثلاً يجب أن تعطى الأفضلية للمناطق الجافة في أية دولة متشاطئة، على المناطق المروية، إذا تم هذا الإرواء عن طريق الأمطار، أو مياه الأنهار، أو المياه الجوفية، أو غير ذلك من طرق الإرواء الصناعي.
- ج- يجب الأخذ بعين الاعتبار المنافع التي تجنيها كل دولة متشاطئة مقابل الخسائر والأضرار التي تلحق بالدول الأخرى المشتركة في النهر الدولي نفسه.

وبين الموقف التركي - الذي أعلنه الرئيس التركي سليمان ديميريل بُعيد تحويل مجري نهري دجلة والفرات إلى سد أتاتورك: "إن مياه النهرين هي مياه تركية، وإن المسألة هي مسألة سيادة"^(٢٠٣)، والموقف السوري الذي أعلنه مسؤول سوري تعقيباً على تصريحات الرئيس التركي: "إن سوريا لم تطالب يوماً بما يمس سيادة تركيا على أراضيها، وإنما تحترم هذه السيادة، وإنما دعت إلى توزيع عادل لمياه دجلة والفرات .. وإن مياه نهري دجلة والفرات تخترق الأراضي السورية منذ الأزل، ولذلك لا يحق لأحد تحويل هذين النهرين". يوجد خلاف واسع^(٢٠٤).

ثانياً: مبادئ الحل السوري وخطواته

يعتمد الحل السوري لمشكلة تقاسم مياه نهر الفرات على ثلاثة مبادئ رئيسة هي:

- ١- اعتبار نهر الفرات نهراً دولياً.
- ٢- اعتبار مشكلة الفرات بشقيها (تقاسم المياه وتلوثها) مشكلة سياسية تحتاج إلى قرار سياسي على أعلى مستوى.
- ٣- تعتبر سوريا القوانين الدولية والتوصيات التي أقرتها مؤسسة القانون الدولي مبادئ عامة وملزمة بخصوص الفرات .

⁽²⁰²⁾ محمد حافظ غانم: مبادئ القانون الدولي، ١٩٦٧، القاهرة، ص ٢٣٩.

⁽²⁰³⁾ وكالة الأنباء الأناضول، سليمان ديميريل، مؤتمر صحفي ١٩٩٢/٧/٢٤. Anatolia Press Agency

⁽²⁰⁴⁾ أمين حبش: الحفاظ على الأمن القومي المائي العربي ضرورة وطنية وفومية، مصدر سبق ذكره، ١٩٩٦/٦/٢٤.

١-١ اعتبار نهر الفرات نهراً دولياً:

اعتبرت الحكومة السورية نهر الفرات نهراً دولياً تبعاً للاتفاقيات الدولية التي أجرتها تركيا مع جيرانها، وكذلك التي أبرمتها مع الدول المتشاطئة على نهر الفرات، وأن مسألة استخدام مصطلح المياه العابرة للحدود عند الحكومة التركية بسبب استخدامه في اتفاقية معقودة مؤخراً لا تعترف به الحكومة السورية، لأنه (مسألة صياغة ولا يوجد اختلاف جوهري بين هذا المصطلح ومصطلح النهر الدولي)^(٢٠٥).

ويعتبر السوريون هذا التعريف غير مقبول بنظر القانون والممارسة الدولية، ويستند السوريون في رفضهم للتعريف التركي على "أنه إذا تم نفي الصفة الدولية عن الأنهار التعاقبية، فلن يكون عند ذلك نهر النيل، والسند، والنيجر، والسنگال، والراين، والدانوب، والمكسيك، وكولومبيا وغيرها أنهاراً دولية"^(٢٠٦).

كما تعتبر الحكومة السورية أن تركيا نفسها اعترفت في أكثر من معاهدة أن النهر التعاقبي هو نهر دولي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية الخاصة بالأنهار، كما هو الحال في ديباجة المعاهدة الموقعة بين بلغاريا وتركيا في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٨، والتي أصبحت نافذة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧١^(٢٠٧).

أما المعاهدة الموقعة بين تركيا والاتحاد السوفياتي في ١٩٢٧/١/٧ حول نهر أراكس الحدودي، والمتعلقة ببناء الاتحاد السوفياتي لسد سردارا على هذا النهر، فتقضي بتوزيع مياه النهر مناصفة بين الدولتين، كما قضت هذه المعاهدة أن تأخذ تركيا كمية المياه نفسها التي كانت تأخذها قبل بناء السد^(٢٠٨).

ونصت المعاهدة التركية - اليونانية الموقعة بين البلدين في ١٩٣٥/٦/٣٠، على وجوب إطلاع كل طرف على الدراسات الفنية للطرف الآخر عن مشاريعه خلال مدة ثلاثة أشهر^(٢٠٩)، والشيء نفسه ينطبق على المعاهدة التركية - البلغارية^(٢١٠).

كما تعتبر الحكومة السورية أن المعاهدة التي أبرمتها الحكومات التركية مع الجانب العراقي خلال هذا القرن، كانت تشير بصراحة إلى اعتبار نهر الفرات نهراً دولياً.

⁽²⁰⁵⁾ وزارة الخارجية السورية: من نص مذكرة وزارة الخارجية السورية، إلى الحكومة التركية حول مستجدات الفرات، بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢، وكذلك علي جماليو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

⁽²⁰⁶⁾ وزارة الخارجية السورية: من نص مذكرة وزارة الخارجية السورية، إلى الحكومة التركية حول مستجدات الفرات، بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢، وكذلك علي جماليو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

⁽²⁰⁷⁾ المصدر السابق نفسه،

⁽²⁰⁸⁾ علي جماليو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣، نقلاً عن رسالة وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٩٦.

⁽²⁰⁹⁾ علي جماليو: ثرثرة فوق الفرات، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

⁽²¹⁰⁾ المصدر نفسه، ص ٩٤.

فقد ورد في المادة الثالثة من البروتوكول رقم (١) الخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات والملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٩، والذي أصبح نافذاً بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٠ ما يلي:

"تؤسس تركيا وتشغل وتصون المحطات الدائمة لقيام المياه وتصريفها، ويتحمل العراق وتركيا مناصفة مصاريف التشغيل، ويقوم الفنيون الأتراك أو العراقيون بفحص محطات المقاييس"^(٢١١)، كما أن المادة الخامسة من البروتوكول نفسه، تشير إلى وجوب إطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية على أي من نهري دجلة والفرات أو روافدهما^(٢١٢).

وبخصوص موضوع الفرات بالذات، فإن الجانب السوري يقول: "إن تركيا اعترفت بأن الفرات نهر دولي يخضع للقواعد القانونية الدولية، وذلك بتوقيعها على معاهدة الصلح في لوزان بتاريخ ٢٤ تموز لعام ١٩٢٣، في المادة التاسعة منها"^(٢١٣).

كما يعتبر الجانب السوري أن البروتوكول الموقع عام ١٩٨٧ بين تركيا وسوريا، والمسجل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة أصولاً بتاريخ ١ حزيران ١٩٩٣، والذي أعطى سوريا ما يزيد على ٥٠٠ م^٣/ثا، وألزم تركيا بواجب التوزيع النهائي "يشكل اعترافاً صريحاً بالصفة الدولية للنهر"^(٢١٤).

كما يعتبر الجانب السوري أن البيان المشترك الصادر في ١٩٩٣/١/٢٠ "يتضمن اعتراف تركيا بأن نهر الفرات هو نهر دولي"^(٢١٥)، عندما ورد في البيان:

"اتفق الجانبان على التوصل قبل نهاية عام ١٩٣٣ إلى حل نهائي يحدد حصص الأطراف في مياه نهر الفرات"^(٢١٦).

(211) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(212) المصدر السابق، ص ٤٣، وكذلك: وزارة الخارجية السورية، نص مذكرة وزارة الخارجية السورية إلى الحكومة التركية، حول مستجدات الفرات، بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢.

(213) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(214) علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

(215) علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

(216) مسجل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة في ١ حزيران ١٩٩٣. وكذلك: منشورات الصحف السورية بتاريخ ١٩٩٣/١/٢١ كافة.

ومن هنا يتبادر للذهن السؤال التالي :

١-٢ هل يمكن اعتبار مشكلة الفرات مشكلة سياسية:

لقد ظلت اللجنة الفنية الثلاثية (التركية، السورية، العراقية) التي بدأت أعمالها عام ١٩٨٣ تعمل دون جدوى بسبب عدم قدرتها على اتخاذ قرار ملزم للدول الثلاث، نظراً لمحدودية الصلاحيات الممنوحة لها في معالجة مشكلة الفرات المرتبطة والمتشابكة مع مشاكل أخرى. وبعد انتظار طويل حدد الجانب السوري أبعاد المشكلة وطريقة حلها، عندما قال: "إن المشكلة سياسية تحتاج إلى قرار سياسي على أعلى مستوى ..، لأن اللجنة الثلاثية السورية، العراقية، التركية، فنية، اختصاصية، ليس لها طابع سياسي"^(٢١٧).

ويقول المسؤولون السوريون: "نحن والأخوة العراقيون متفقون في موضوع دجلة والفرات، ولا توجد موضوعات أو تفسيرات في هذا الموضوع نختلف عليها، نحن وأخوتنا في العراق نطالب بحقوقنا، وعلى الحكومة التركية أن تأخذ قرارها، إننا ومنذ ربع قرن ندرس النواحي الفنية، وأصبح لدينا معلومات وافية كافية. والحل ليس هنا، أو في بغداد، وإنما في أنقرة التي تتجاهل حقوقنا"^(٢١٨).

١-٣ مبادئ القانون الدولي مبادئ ملزمة لتركيا :

تعتبر سوريا أن مبادئ القانون الدولي يمكن تطبيقها على نهر الفرات أسوة بغيره من الأنهار الدولية، لذا فهي ملزمة لتركيا، ولا يمكن للأخيرة أن تتجاهلها، وأهم هذه المبادئ هي^(٢١٩):

١- كل نظام للأنهار والبحيرات ينتمي لحوض صرف واحد، يجب معاملتها كوحدة متكاملة، وليست منفصلة.

٢- لكل دولة مطلة على الحوض المائي الواحد الحق في نصيب معقول ومتساوٍ في الاستخدام المفيد للمياه، ما لم يوجد بينهما اتفاقيات ثنائية ملزمة للأطراف المعنية.

٣- على الدول المشاركة في حوض النهر، احترام الحقوق القانونية للدول الأخرى المشاركة فيه.

٤- حماية الحقوق المكتسبة: وهي الحقوق التي أخذت عبر فترة تاريخية طويلة، مثل الحقوق التاريخية لسوريا والعراق في نهري دجلة والفرات.

٥- منع الاستغلال الضار، طبقاً لمبدأ عدم التعسف في استخدام الحق.

⁽²¹⁷⁾ منيب الرفاعي: (مدير الإدارة القانونية في وزارة الخارجية السورية، وعضو الوفد السوري إلى المحادثات السورية - العراقية، السورية، العراقية، التركية)، مجلة صوت فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

⁽²¹⁸⁾ منيب الرفاعي: (لقاء مباشر مع الصحفيين العرب والأجانب)، وكذلك: علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

⁽²¹⁹⁾ لقاء أجراه الدكتور وليد رضوان مع مسؤولين سوريين عن المياه، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١ - ١٣٢.

٦- لكل دولة الحق في استخدام مياه الأنهار الدولية التي تجري على أراضيها ضمن القيود التي يفرضها القانون الدولي.

٧- لا يجوز أن تقيم دولة متشاطئة لوحدها منشآت على النهر، بدون إبلاغ باقي الدول المتشاطئة.

٨- في حال فشل المفاوضات الثنائية، تنتقل المشكلة إلى المحاكم الدولية.

٤-١ خطوات الحل السوري:

يؤكد السوريون أن الخلاف التركي - السوري على مياه نهر الفرات مصطنع، لأن الحكومة التركية تريد خلق مشكلة حوله، وذلك بإضافتها مشكلة جديدة إليه، غير المشكلة المزمّنة المتمثلة بتقاسم مياه نهر الفرات، ألا وهي: طرح تركيا لمياه ملوثة تزيد سميتها عن مياه الصرف الصحي (٢٢٠).

لذلك يطلب السوريون الحكومة التركية، كمقدمة للحلّ بـ (٢٢١) :

١- أن تمتنع تركيا عن تغيير المنطقة التي يجتاز فيها النهر الحدود، إلا بموافقة الدولة الجارة.

٢- أن تمتنع تركيا عن تغيير طبيعة المياه، بشكل يضر بغيرها، كتلويث المياه بالمخلفات الصناعية، أو مجارى الصرف الصحي.

٣- عدم حجز ماء النهر أو التصرف به لدرجة تسبب هبوط المستوى الطبيعي للمجرى في الدول المتشاطئة الأخرى.

٤- عدم القيام بأعمال تؤدي إلى فيضان النهر في الدول المتشاطئة.

في حقيقة الأمر أن السوريين يتمسكون بحقهم الثابت في مياه الفرات، وفقاً للبروتوكول المؤقت لعام ١٩٨٧، وحتى التوصل إلى حل نهائي لا يتعارض مع حاجات البلدين المائية، إلا أنهم يعتبرون أن الحصّة السورية - العراقية المناسبة هي بحدود ٧٠٠ م^٣/ثا، ومن هذا المنظور، يرى السوريون أنه لا بد من حل مسألة المياه بحسن نيّة، والتوصل إلى اقتسام عادل بين الدول الثلاث المتشاطئة، اعتماداً على القوانين والأعراف الدولية، ومبدأ حسن الجوار (٢٢٢).

وكخطوة أولى وأساسية من الحل الذي يتبناه السوريون: "وقف كافة المنشآت والأعمال على نهر الفرات، والشروع في مباحثات جدية وعاجلة بين البلدين على مستوى وزراء الخارجية، من أجل الاتفاق على التوزيع

(220) المهندس عبد العزيز المصري (عضو الوفد السوري إلى المحادثات السورية - العراقية - التركية، والمسؤول في مكتب المياه الدولية المشتركة)، واقع مشكلة المياه بين سوريا والعراق مع تركيا، مجلة صوت فلسطين، دمشق، العدد ٢٤٠ أيار ١٩٩٦، ص ٢٢.

(221) أمين حبش: الحفاظ على الأمن القومي المائي العربي ضرورة وطنية وقومية، البعث، ١٩٩٦/٦/٢٤.

(222) د. طارق المجذوب: العلاقات العربية - التركية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

النهائي لمياه الفرات، وعلى شروط استثماره، عملاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٠ بين رئيسي الحكومتين السورية والتركية^(٢٢٣).

ثالثاً: مبادئ الحل التركي وخطواته

رغم اعتراف الأتراك أيضاً بأن "مشكلة الفرات بين سوريا وتركيا في حد ذاتها غاية في التعقيد، ولا يمكن تصغيرها إلى (قسمة المياه)"^(٢٢٤)، إلا أن الأتراك يختلفون مع السوريين في مبادئ الحل وفي خطواته أيضاً.

فعلى رغم اتفاق الأتراك مع السوريين في مبدأ وحيد من المبادئ التي اعتمدها الأتراك لحل مشكلة الفرات، ألا وهو:

١- الحل السياسي، رغم اختلافهما في مضمونه، إلا أنهما يختلفان في المبدئين الآخرين هما:

أ- اعتبار نهر الفرات نهراً تركياً تعاقبياً وليس دولياً.

ب- اعتبار أن مشكلة الفرات يمكن أن تحل فنياً وثنائياً حسب مبدأ قسمة استخدامات المياه، وليس قسمة المياه بين الدولتين، ولا داعي لأخذ مبادئ القانون الدولي ولا القوانين التي تعتمدها الجمعية العامة بعين الاعتبار.

٢-١ نهر الفرات نهراً تركياً تعاقبياً (عابراً للحدود)

لقد دأب المسؤولون الأتراك على ترديد وجهة النظر الرسمية التركية القائلة بأن (دجلة والفرات ثروة قومية خاضعة للسيادة التركية وحدها)^(٢٢٥)، أي أنهما نهرا تركيا عابرا، كما أن الأتراك يعتبرون نهري دجلة والفرات نهري عابرين للحدود الجغرافية، وإن القانون المتعلق باستخدام المياه العابرة للحدود، وغير المخصصة للملاحة لا يزال قيد التطور، بغية إعداد وثيقة إطارية، إلا أن هذا القانون لم تتم صياغته بشكل كامل بعد^(٢٢٦).

ويؤكد الأتراك أن ليس هناك قوانين تجبرهم على اقتسام ما يسمونه مجاري المياه العابرة للحدود، فتركيا تفرّق بين مجاري المياه الدولية، والمجاري التي تمر عبر الحدود مثل نهر الفرات، فبينما لمجرى النهر الدولي صفتان

⁽²²³⁾ وزارة الخارجية السورية: نص مذكرة وزارة الخارجية السورية إلى الحكومة التركية حول مستجدات الفرات، مصدر سبق ذكره، وكذلك: علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

⁽²²⁴⁾ وزارة الخارجية السورية: نص مذكرة السفارة التركية إلى الحكومة السورية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣٠، مصدر سبق ذكره، وكذلك: علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

⁽²²⁵⁾ مليات: صحيفة تركية قومية، ١٩٩٠/٧/٥. Milliyet.

⁽²²⁶⁾ وزارة الخارجية السورية: نص مذكرة السفارة التركية إلى الحكومة السورية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣٠، مصدر سبق ذكره، وكذلك: علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

متقابلتان تحت سيادة دولتين أو أكثر^(٢٢٧)، إي تفصلان بين دولتين أو أكثر، تجتاز الأنهار التعااقبية مثل الفرات عدة دول وليس تفصل بينها.

وهذا يعني أن نهر الفرات حسب ما يراه المسؤولون الأتراك هو نهر تركي تعاقي، ولتركيا الحق في التصرف بمياهه الموجودة في الأراضي التركية، دونما مراعاة لما قد يحدثه هذا الموقف من إجحاف بالحقوق السورية والعراقية^(٢٢٨).

٢-٢ الحل السياسي من الوجهة التركية:

الحل السياسي الذي يرتئيه الأتراك لمشكلة الفرات بين سوريا وتركيا يعتمد بالدرجة الأولى على اعتراف سوريا الضمني بسلخ لواء إسكندرون عنها عن طريق ضم مياه نهر العاصي إلى ملف المفاوضات، رغم اعتراض سوريا على هذا الأمر، لأن النهر الأخير يصب في لواء إسكندرون، بينما تصر تركيا على "أنه بخصوص نهر العاصي، والذي يمر في الأراضي التركية، فإن سوريا لم تجر مشاورات بشأنه مع تركيا، بل عمدت إلى اتخاذ إجراءات من جانب واحد، ومن ضمنها توقيع بعض الاتفاقيات مع جيرانها الآخرين، وبهذه المناسبة فإن تركيا تؤكد مجدداً على أنها تحتفظ بكافة حقوقها المتعلقة بهذا النهر"^(٢٢٩).

٣-٢ مشكلة الفرات مشكلة فنية:

نظراً لاعتبار مشكلة الفرات نهراً تركياً حسب الجانب التركي، لذا فهم يتذرعون بعدم الالتزام باتفاقية عام ١٩٨٧ بين الدولتين بأسباب فنية، "فتركيا ليست غنية بالمياه"^(٢٣٠)، لذلك فهي ستعطي جيرانها حصة من ماء الفرات تبعاً للفائض لديها.

كما أن تركيا تلمح دائماً إلى إمكان إعطاء حصة أكبر من مياه دجلة لسوريا والعراق على حساب حصتها في الفرات، لأن أي انخفاض مؤقت في تدفق الفرات في العراق يمكن تعويضه بمياه دجلة عبر منخفض الثرثار^(٢٣١).

(227) د. طارق المجذوب: العلاقات العربية - التركية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.
(228) د. زكريا السباهي: المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠. وكذلك: تقرير جامعة الدول العربية المعد لعرضه على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العربي في ١٩٩٧/٩/٢٠. والمنشور في كافة الصحف السورية بتاريخ ١٩٩٧/٨/٢٨.
(229) وزارة الخارجية السورية: نص مذكرة السفارة التركية إلى الحكومة السورية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣٠، مصدر سبق ذكره، وكذلك: علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.
(230) وحيد خلف أوغلو (وزير الخارجية التركي سابقاً)، لقاء معه في القناة التلفزيونية MBC بتاريخ ١٩٩٧/١/١٩، وكذلك مقدم من وزارة الخارجية التركي بعنوان (تركيا ليست غنية بالمياه).
(231) د. طارق المجذوب: العلاقات العربية - التركية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

لذلك يرى الأتراك أن "المياه وسيلة للتعاون، ولا يرونها وسيلة للضغط السياسي، أو سلاحاً سياسياً"^(٢٣٢) نظراً لأن المياه بالأصل مياههم، كما يقولون، ولا حق لأحد فيها.

٤-٢ خطوات الحل التركي:

يعتمد الحل التركي لمشكلة تقاسم مياه نهر الفرات على الخطوات التالية:

- أ. ضم مياه نهر العاصي إلى ملفات المفاوضات.
- ب. وقف كل أشكال الدعم السوري لحزب العمال الكردي الانفصالي .
- ج. حل مشكلة الفرات حلاً فنياً حسب ما يرتئيه الأتراك أنفسهم.^(٢٣٣)

أ- **ضم مياه العاصي إلى ملف المفاوضات الثنائية:** يركز الأتراك عبر مراسلاتهم الرسمية على اعتبار لواء إسكندرون أرضاً تركية من خلال مطالبتهم الدائمة بضم مياه نهر العاصي الذي يصب في لواء إسكندرون السوري إلى المفاوضات الثنائية أسوة بالفرات، ويريدون بذلك اعترافاً ضمنياً بانسلاخ اللواء نهائياً عن سوريا، من خلال اعتراف سوريا بأن نهر العاصي هو نهر دولي مثله في ذلك مثل نهر الفرات.

كما أن الأتراك يطالبون سوريا دائماً بوقف كل أشكال الدعم لحزب العامل الكردي الانفصالي . وقد هدد تورغوت أوزال في أيلول ١٩٨٩ بقطع المياه عن سوريا، إذا لم تلتزم بالاتفاقيات الأمنية التي تقضي بمنع النشاط الكردي^(٢٣٤).

وفي خطوة لها معناها وجه مسعود يلماز رئيس الحكومة التركية في حينها تهديداً سافراً إلى سوريا من لواء إسكندرون: "إذا لم يوقف هذا البلد المجاور أعماله المناوئة لتركيا، ويتعاون معنا لمواصلة تنميته (تنمية سوريا)، سينال عاجلاً أم آجلاً القصاص الذي يستحقه"^(٢٣٥).

ب- **الحل الفني التركي:** لعل أول إشارة تركية إلى أن مشاريع الجاب التركية على الفرات ليس لها أية علاقة بالمجتمع والقانون الدوليين، وإنما تخضع لاعتبارات محضة، جاءت على لسان ممثلها في المباحثات

⁽²³²⁾ المصدر نفسه، ص ٧٩.

⁽²³³⁾ وليد رضوان : مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦.

⁽²³⁴⁾ جمهوريت: صحيفة تركية يومية، أيلول ١٩٨٩.

⁽²³⁵⁾ حريت: صحيفة تركية يومية، ١٩٩٦/٤/٢٥، Hurriyet.

الثلاثية، بعدما قطعت تركيا مياه نهر الفرات عن سورية والعراق لمدة شهر كامل في بداية ١٩٩٠ عندما قال: "إن تركيا عندما تعهدت عام ١٩٧٦ لدى شروعها في إنشاء خزان كاريابان بألا يقل التدفق إلى سوريا عن ٥٠٠ م^٣/ثا، كانت تستجيب في ذلك لطلب المؤسسات الدولية، التي أسهمت في بناء هذا الخزان، ومنها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ولما كان سد أتاتورك ممولاً بالكامل من قبل تركيا، فإن هذا التعهد لا يسري عليه، حتى يتم التوصل لتسوية نهائية مع سورية"^(٢٣٦).

إن فهم تركيا لقسمة المياه، كما تم التأكيد عليه خلال التطورات الأخيرة في القانون الدولي، (كان ولا يزال، لا يعني قسمة المياه بين البلدان المعنية، بل يعنى قسمة استخدامات المياه، على أساس معقول ومنصف آخذين بعين الاعتبار كافة العوامل والظروف ذات الصلة"^(٢٣٧).

وتحت مبدأ (الاستخدام الأمثل) للمياه، دعا الجانب التركي، (إلى تشكيل عدة لجان فرعية تكون مهمتها إجراء دراسات عن التربة والزراعة والمياه، والتخطيط الهندسي في البلدان الثلاثة"^(٢٣٨).

وقد وضعت تركيا خطة من ثلاث مراحل، تقوم بها تلك اللجان:

المرحلة الأولى: تهدف إلى جرد للموارد المائية في المنطقة.

المرحلة الثانية: تهدف إلى تقويم التقنيات المستخدمة حالياً في الري، وتركيب التربة، وأصناف المحاصيل وطرق الزراعة .

المرحلة الثالثة: يتم فيها تحديد الحاجات المائية الحقيقية، والسياسات للتعامل مع هذه الحاجات، بوساطة الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة في سوريا والعراق وتركيا"^(٢٣٩) .

ورغم أنه لا يوجد إحصائيات دقيقة حول الهدر في المياه نتيجة انخفاض كفاءة نقل وتوزيع المياه في سورية وتركيا، إلا أن الفاقد لا يقل عن ٤٠ - ٥٠% من إجمالي المياه المنقولة^(٢٤٠)، أي نصف كمية المياه .

ومن الناحية العملية، يبدو أن الأتراك غير راغبين حالياً في أي حل نهائي لاقتسام مياه دجلة والفرات، قبل أن يكتمل عقد مشاريع جنوب الأناضول، إذ ذاك يصبحون في وضع أقوى للمساومة^(٢٤١).

(236) نجاتي أوتكان: كلمة الوفد التركي - المذكرة التفصيلية عن عملية بدء تجمع مياه خزان أتاتورك، الباحث العربي، العدد ٣٢، ١٩٩٠، ص ١٢، سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

(237) وزارة الخارجية السورية: نص مذكرة السفارة التركية إلى الحكومة السورية بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٩٥، مصدر سبق ذكره، وكذلك: علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(238) علي جمالو: ص ٨٧، نقلاً عن رسالة وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٦، مصدر سبق ذكره.

(239) د. وليد رضوان: مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧ - ١٣٨.

(240) سامر مخيمر، خالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.

رابعاً : إسرائيل وأزمة المياه في حوض نهر الفرات

تتعدد مصادر تهديد الأمن القومي العربي، إلا إن إسرائيل تعد أحد مصادر التهديد الرئيسية للعالم العربي نظراً لوجودها داخل إطار الكتلة العربية إضافة إلى تواجدها على حدود خمسة دول عربية تقع في منطقة القلب العربي وهي مصر وسوريا والأردن ولبنان .

ولاشك أن وضعية إسرائيل في نهر الأردن يمثل تهديداً للأمن المائي العربي، ويتضح هذا جلياً إذا تم التعرض لنهر الأردن بالتحليل، إذ أنه ينبع من مرتفعات سوريا ولبنان، ويحتوي على ١.٢٨٧ مليون متر مكعب من الماء، ويعتبر نهر اليرموك الرافد الرئيسي للأردن، وهو الفاصل الطبيعي بين سوريا والأردن ويفصل إسرائيل أيضاً عن الأردن، مما يمكن القول معه أننا أمام ثلاث دول تستفيد من الحوض هي الأردن وسوريا وإسرائيل.

ولقد واجه حوض نهر الأردن منذ عام ٢٠٠٠ أزمة حقيقية، تمثلت في أن حاجة إسرائيل من المياه زادت عن ٣٠% عما هو موجود بينما تعاني الأردن نقص يصل إلى ٢٠% هذا في الوقت الذي تم فيه استغلال الجزء العلوي من نهر الأردن بأقصى درجة ممكنة، كما يتفق معظم خبراء (الهيدوبولتيكا) على أن الأردن وإسرائيل قد استنفدا كل مصادر المياه الجديدة بحلول عام ١٩٩٥ وأنهما وصلا إلى مقاييس ومعايير جديدة لموارد المياه القائمة بينهما، ولسوف تزداد حدة الأزمة مع استمرار سوريا تنفيذ مشاريع التنمية في أعمال اليرموك^(٢٤٢).

وعلى الجانب العربي بصفة عامة، فمن المهم أن نقر الحقيقة البديهية وهي أن هناك علاقة مباشرة بين الأمن العربي عامة ومسألة تأمين مصادر المياه. وإذا كان الأمن العام لدولة ما هو الإجراءات التي تتخذها تلك الدولة لتحافظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، فإن فهم الأمن على أنه موضوع الدفاع العسكري داخلياً وخارجياً هو أمر سطحي وضيق، لأن الأمن العسكري هو مظهر سطحي محدود لمسألة الأمن الكبرى، كما يقول روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق. فهناك الكثير من الجوانب غير العسكرية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة الأمن القومي ومنها مسألة الأمن الغذائي والاقتصادي، ومسألة المياه على رأس تلك الجوانب^(٢٤٣).

ومشكلة المياه في الوطن العربي ذات أبعاد كثيرة لوقوعه في الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، وقلة الموارد المائية المتجددة فيه عن ١% من المياه المتجددة في العالم، ونصيب الفرد العربي من المياه ١٧٤٤ متراً مكعباً سنوياً، في حين أن المعدل العالمي يصل إلى ١٢٩٠٠ متر مكعب سنوياً، ومعدل هطول الأمطار بالوطن العربي بين ٥ - ٤٥٠ ملم سنوياً، في حين يتراوح في أوروبا مثلاً بين ٢٠٠ - ٣٠٠٠ ملم سنوياً.

⁽²⁴¹⁾ لي فيغارو: مصدر سابق، ١٩٩٣/١/٢٢، Le Figaro (French Daily news Paper).

⁽²⁴²⁾ محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، ص ٣٦.

⁽²⁴³⁾ محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٦ - ٣٧.

والموارد ومصادر المياه في الوطن العربي تتمثل في الأمطار والمياه السطحية "الأنهار" والمياه الجوفية، ولعل المشكلة حول المياه السطحية هو الأهم، فالمياه السطحية المتاحة حالياً للوطن العربي تبلغ ١٢٧,٥ مليار متر مكعب سنوياً، تحوز ثلاثة أقطار عربية نحو ٧١% منها، هي مصر والعراق والسودان.

ومن المفروض أن يزيد حجم الموارد السطحية ليصل إلى ٢٥٦ مليار متر مكعب من المياه، أي ضعف ما هو متاح حالياً عن طريق مشروعات الري والسدود مثل قناة جونقلي في جنوب السودان، وإذا أدركنا أن ٦٧% من مياه الأنهار في البلدان العربية تأتي من خارجها، عرفنا حجم ما يمكن أن يحدث من مشكلات إذا قام العرب بعمل تنمية أو سدود تؤدي لزيادة مواردهم.

وقد كانت المياه من أهم العوامل التي نشأت بسببها الحروب بين العرب وإسرائيل، فالعمليات العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية - اللبنانية عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ كانت بسبب الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر الأردن ونهر بانياس ونهر اليرموك ونهر الحاصباني، كما كان من أسباب حرب ١٩٦٧م موضوع تحويل مجرى نهر الأردن، وعام ١٩٨٢م شنت إسرائيل حملة عسكرية على لبنان كان من أهدافها أطماع إسرائيل في نهر الليطاني.

وتعتبر المياه محوراً مهماً من محاور الفكر الصهيوني، فبعد صدور وعد بلفور عام ١٩١٧م تقدم حاييم وايزمان رئيس المؤتمر الصهيوني آنذاك إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا طالباً تحسين حدود إسرائيل حسب وعد بلفور، لتضم حوض الليطاني وجبل الشيخ وحرمون أي تضم أنهار الأردن وبانياس واليرموك. ويقول الصهيوني بلسان هوارس عام ١٩٢١م إن مستقبل فلسطين بأكمله هو بين أيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الليطاني واليرموك ومنابع الأردن. وأعلن ديفد بن غوريون عام ١٩٥٥م أن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، وأننا إذا لم ننجح في هذه المعركة فإننا لن نبقى في فلسطين.

ومن المعروف أن الحدود الإسرائيلية المستهدفة طبقاً للخريطة المعلقة على الكنيسة في إسرائيل هي من النيل إلى الفرات أي من ماء إلى ماء^(٢٤٤).

على كل حال فإن إسرائيل توفر حاجاتها المتزايدة من المياه التي تصل ٣,٥ مليارات متر مكعب حالياً، وتريد زيادتها إلى ١٢ مليار للتوسع بمشروعاتها.

وتحصل عليها الآن إما من سرقة مياه الآبار العربية بوسائل تكنولوجية معقدة داخل الأراضي المحتلة، أو من مشروعات تستهدف السيطرة على أكبر قدر ممكن من مياه الأنهار العربية وحرمان الآخرين منها خاصة على

(244) محمد صادق إسماعيل، مرجع سبق ذكره ص ٣٧ - ٣٨.

أنهار الليطاني والحاصباني وبانياس واليرموك والأردن. وبالطبع فإن الفجوة المائية بين ما تنهيه إسرائيل حالياً من المياه العربية وبين ما تستهدف نهبه يمكن أن تشكل عنصراً مهماً من عناصر اندلاع حروب قادمة في المنطقة.

وهناك مشروعات مائية اتفق عليها سابقاً خاصة بعد التحالف العسكري التركي الإسرائيلي في ذلك الوقت بنقل المياه من تركيا لإسرائيل عبر أنبوب طويل يسير في البحر المتوسط لشواطئ إسرائيل، وهذا يحقق لتركيا موارد مالية من بيع المياه، ويحقق لإسرائيل تلبية حاجاتها من المياه بثمن بسيط، ولكن هذا بالطبع سيكون على حساب كل من سوريا والعراق. وتسعى إسرائيل للحصول على مياه نهر الفرات من تركيا مباشرة، وتطمع إسرائيل بالحصول على حصة من مياه نهر النيل عن طريق قناة الإسماعيلية باتجاه النقب وساحل إسرائيل^(٢٤٥)، ولكن سحب المياه من نهر النيل لا ينطبق على فلسطين لاعتبارها ليست من دول حوض النيل .

يظل الخطر الأول الذي يترصد ويهدد الأمن المائي العربي هو السياسة التوسعية لإسرائيل المكيفة وفق احتياجاتها المائية المتعاظمة.

وقد اتضح العمق المائي للمشروع الصهيوني في فلسطين، عبر المراحل العملية التي قطعها هذا المشروع حتى الآن.

الأطماع الإسرائيلية في دجلة والفرات

من المعروف أن خبراء فنيين على مستوى عال يشاركون في المشاريع المائية في تركيا وقد كافأت تركيا إسرائيل بمدّها بكميات وفيرة من الماء. وفي مؤتمر مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية عرض الممثل التركي الرفيع المستوى (لم يذكر اسمه) مشروع رئيس الوزراء التركي في ذلك الوقت "تورجوت أوزال" باسم "أنابيب السلام" المشروع كما عرضه الممثل التركي على الحاضرين عبارة عن فرعين كبيرين من أنابيب المياه المندفعة من الأراضي التركية أحدهما يتجه نحو الكويت والمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة ويسمى هذا الفرع بالأنبوب الشرقي. أما الأنبوب الغربي فسوف يخدم مدناً أخرى في تركيا وسوريا والأردن والضفة الغربية (أراضي تحتلها إسرائيل) والجزء الغربي من المملكة العربية السعودية. وتقدر قيمة تكلفة المشروع بحوالي (٢٠) مليون دولار مما يستدعى معه طلب السلطات

(245) محمد صادق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٤١ - ٤٢.

التركية مساعدة البنوك والمنظمات. كما ذكر تقرير المركز فإن العقبة الأساسية أمام المشروع هي في الدول المستفيدة والمشاركة فيه وإن على هذه الدول الإقتناع بأن الفوائد الاقتصادية للمشروع أكبر من التنازلات السياسية من أجله وأن الهدف النهائي منه تقليل حجم الصراعات بين العرب واليهود وفي الشرق الأوسط وإنعاش خطط التنمية في المنطقة^(٢٤٦).

وقد اعترف الأتراك بالتفاوض المبدئي مع إسرائيل على إمدادها بالمياه بعد مضي نحو شهرين على إعلان جريدة (دافار) الإسرائيلية، عن تفاصيل المفاوضات التي تم التباحث خلالها على قيام تركيا بإمداد إسرائيل بما يتراوح بين ٢٥٠ - ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً ولمدة عشرين عاماً، بسعر ٢ دولار للمتر المكعب شاملة تكاليف النقل، وهو سعر يناهز نصف تكاليف تحلية المتر المكعب من ماء البحر^(٢٤٧).

وسيورد الماء من تركيا إلى إسرائيل حسب التخطيط الإسرائيلي، عن طريق بالونات ضخمة خاصة، سعة كل منها تتراوح بين ٨٠٠ ألف ومليون م^٣، وهي مصنوعة من البلاستيك، تصميم إحدى الشركات الكندية، ويتم جرها في البحر بواسطة سفن إسرائيلية من تركيا إلى المنطقة الساحلية في فلسطين المحتلة، ويتطلب هذا إنشاء أرصفة خاصة في تركيا وفي إسرائيل لتحميل وتفريغ المياه، وهو ما ستقوم به شركة (تاهاال) الإسرائيلية^(٢٤٨)، غير أن هذه الفكرة فشلت بسبب إصرار إسرائيل على أن يكون سعر المتر المكعب ١,٥ دولار. وهذا ما رفضته تركيا في عام ١٩٩٥ م.

بعد ذلك اقترح الجانبان أفكاراً أخرى منها أن تنقل المياه إلى الدولة اليهودية عن طريق أكياس (الميدوسا) وهي أكياس عملاقة يحمل الكيس الواحد منها مليون متر مكعب تصل إلى غزة ومنها إلى إسرائيل. ويومها قدر الخبراء أن سعر المتر المكعب الواحد لن يتجاوز ٢٥ سنتاً. وكانت المياه هي أحد أسباب التقارب الإسرائيلي التركي الذي ظهرت بوادره في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ م^(٢٤٩).

وكان مصدر إسرائيلي قد صرح قائلاً: "إن إسرائيل تنظر إلى مشروع الـ (GAP)، مجموعة مشاريع تهدف إلى إنشاء ٢٠ سداً تركياً على نهر الفرات) باهتمام زائد وهي مستعدة للمساهمة وتقديم الخبرات والتكنولوجيا الإسرائيلية في مجال تطوير الزراعة في هذا المشروع. ما زالت الدول الثلاث تعمل دون التوصل إلى اتفاق ثلاثي نهائي تتحدد فيه حصص المياه وهي تركيا وسوريا والعراق، رغم دخولها في مفاوضات ثنائية. ثلاثية منذ الستينات .. وفي هذه الفترة أنشأت سوريا عدداً من السدود وكذلك فعلت تركيا التي رفعت منسوب الأزمة

⁽²⁴⁶⁾ نبيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٧.

⁽²⁴⁷⁾ موقع الجزيرة على شبكة الإنترنت ٢٠٠١.

⁽²⁴⁸⁾ مجلة الكاتب المقدسية، ١٩٩١/٤/٢١.

⁽²⁴⁹⁾ طارق حسن السقا، "المياه وزوال الدولة اليهودية"، موقع إسلام أون لاين، www.Islameonline.

إلى حد القطع مع تدشين سد أتاتورك والبدء بملء خزانة عام ١٩٩٠، وكانت أصعب مرحلة هذه بما سببته من أضرار ومخاوف حقيقية لكل من سوريا والعراق، قبل أن تتعهد تركيا "كإجراء مرحلي" بتهدئة هواجس الجارين المحقة^(٢٥٠).

كما إن إحياء مشروع "أنابيب السلام" وإخراجه إلى حيز الواقع الفعلي، مسألة يعمل من أجلها أكثر من طرف، وبالتحديد، تركيا وإسرائيل، حيث يمكنهما المشروع من ربط الأمن المائي والغذائي العربي بأمن ومصالح هذه الدول .

ففي الوقت الذي صرح فيه أوزال إلى الصحف القطرية قائلاً: " إن تركيا ليست لديها أية نية لبيع المياه إلى إسرائيل، وإذا كان لديها أية مياه للبيع، فإنها ستعرضها على البلدان العربية عبر مشروع "أنابيب السلام" .. في هذا الوقت وجدنا سفير تركيا في الكويت، جونيز أوزنال، يصرح إلى الصحف الكويتية في ٢٣/٢/١٩٩٠، قائلاً: "إن بلاده ستطرح قريباً وبشكل رسمي مشروع إستمرار مياه عذبة من تركيا إلى عدة دول عربية، وذلك بعد الانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية وتوقع أن توافق غالبية الدول العربية على المشروع"^(٢٥١).

إذا المشاريع كثيرة، والأخطار كبيرة، تتهدد حاضر ومستقبل هذه الأمة، ويجب العمل لتفويت الفرصة على العدو الصهيوني المستفيد الأكبر من كل التطورات الإقليمية والدولية^(٢٥٢).

تفاعل الأهداف المائية التركية - الإسرائيلية

إن المشاريع المائية التركية ليست مجرد تعاون طبيعي بين تركيا والأقطار العربية في مجال المياه والري، وتدعيماً لفرض السلام بين العرب وإسرائيل، كما تدعي تركيا . بل هي في الأساس مشاريع سياسية واقتصادية وأمنية، تقوم على أساس المصالح التركية - الإسرائيلية، من خلال توظيف قضية المياه للحصول على مكاسب غير مشروعة على حساب المصالح العربية الحيوية، إذ تحاول الأوساط التركية والإسرائيلية ربط مشروع أنابيب السلام بقضية تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل، لضمان نجاح واستمرار هذا المشروع التركي الطموح، وتشكيل قوة لإحداث تطور سلبي في العالم العربي عبر جره لتهميش نظامه الإقليمي العربي من أجل تحقيق نظام آخر شرق أوسطي، يضم بلداناً عربية وغير عربية، في عملية تشارك فيها بأدوار مؤثرة عدة

⁽²⁵⁰⁾ دافار، ١٦/٣/١٩٩١.

⁽²⁵¹⁾ القيس، ٢٣/٢/١٩٩٠.

⁽²⁵²⁾ شحادة، حسام: موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرو، الطبعة

الأولى، الدوحة، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، ص ٨٤ - ٨٦.

أطراف وقوى غير عربية تتصدرها إسرائيل، وتؤدي تركيا دورها فيها، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية (٢٥٣). ويحقق هذا النظام الدعوة التي أطلقها (شيمون بيريز) .معتبراً " أنه لا تسوية حقيقية دون الوصول إلى تعاون مشترك مع الأقطار العربية حول مسألة المياه(٢٥٤). ويهدف هذا الأمر إلى خلق أرضية للتعامل مع إسرائيل، وتثبيت وجودها على الأرض العربية بما يزعزع استقلال الأقطار العربية وطموحها الوحدوي. كما يهدف إلى جعل المشروعات المائية وسيلة للضغط على الأقطار العربية لكي توائم سياساتها مع المصالح التركية والإسرائيلية، الأمر الذي يتيح التدخل في شؤون هذه الأقطار إذا ما حدثت تطورات تتعارض وهذه المصالح . وفي هذا السياق تعمد إسرائيل باستمرار، من خلال وسائلها الإعلامية، ولقاءات مسؤوليها المباشرة بالمسؤولين الأتراك، إلى زرع بذور الشك والحذر التركي الدائم تجاه سوريا والعراق(٢٥٥)، بإثارة موضوع القدرات العسكرية المتزايدة لدى سوريا، ولدى العراق قبل حرب الخليج الثانية، أو بتحريك مشكلة مياه الفرات وارتباطها بحركة التمرد الكردي، أو مشكلة لواء الإسكندرونة، أو مشكلة التركمان في العراق .

ولا تخلو المشاريع المائية التركية، ولا سيما مشروع أنابيب السلام، من أبعاد سياسية تجعل من تركيا مركز استقطاب إقليمي لا يمكن تجاهله، طالما أنها غير قادرة على الاندماج في الغرب. فقد صرح (جيم دونما) مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية، أمام مؤتمر دولي للمياه عام ١٩٨٧ قائلاً :

(يجب التنبيه إلى أنه بمجرد أن تصبح هذه الدول معتمدة على هذين الخطين، فسوف يساعد ذلك على تقوية وضع تركيا بين دول المنطقة. وهذا لمصلحة تركيا(٢٥٦)) .

كما تطمح تركيا لكسب فوائد اقتصادية جمة من خلال توظيف مشروعاتها المائية في تحقيق حلم تركيا بأن تكون سلة غذاء للمنطقة بأسرها، وتصبح في رأي بعض الخبراء بين الدول العشر الكبرى في العالم في مجال إنتاج الغذاء(٢٥٧) من جهة. ومن جهة أخرى جعل هذه المشاريع عنصراً موازياً لأهمية النفط العربي(٢٥٨)، بتحقيق عائدات مالية كبيرة من مشروع أنابيب السلام وحده، تقدر بنحو ملياري دولار سنوياً نظير بيعها المياه إلى الأقطار العربية إسرائيل. وهذا يعني عملياً مقايضة المياه بالنفط العربي الذي تستورده تركيا(٢٥٩).

(253) جلال عبد الله معوض، " تركيا والأمن القومي العربي، السياسة المائية والأقليات "المستقبل العربي، العدد ١٦٠، يونيو ١٩٩٢، ص ١١٠.

(254) إبراهيم خليل أحمد، السياسة المائية الإسرائيلية، الجذور والأطماع، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٥، ص ١٣٤ .

(255) Turkish Daily News – 18 December 1989 .

(256) Turkish Daily News – November 1987 .

(257) جلال عبد الله معوض، "مياه الفرات والعلاقات العربية التركية"، شؤون عربية، أبريل ١٩٩١، ص ١٣٤ .

(258) water and Peace in the Middle East – E/ESCWA/ENR/1993/3-24/1/1993- and the Peace Pipeline Project (Egypt)

Embassy of Turkish- 1992 .

(259) عوني عبد الرحمن السباعي، " التأثير الإسرائيلي في المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"، في : عبد الرزاق عبد

الحميد شريف وآخرين، ص ٢١٤ .

ويحاول المسؤولون الأتراك تحويل تركيا إلى " دولة مائية " كمصطلح مواز بالمعنى والمدلول لـ "دولة نفطية " .
فقد ألمح المسؤولون الأتراك غير مرة إلى مبادلة المياه التركية بالنفط العربي، ومنها ما ذكره الرئيس التركي (سليمان ديميريل) في ٢٤ يوليو ١٩٩٢، بقوله : (إن المياه التي تتبع من تركيا هي ملك لتركيا، والنفط هو ملك البلدان التي ينبع فيها، ونحن لا نقول لهم إننا نريد مشاركتهم في نفطهم، كما أننا لا نريد أن يشاركونا في مياهنا^(٢٦٠)) .

وعلى هذا الأساس، تسعى الخطط التركية - الإسرائيلية إلى إفراغ سلاح النفط العربي الاقتصادي والاستراتيجي من محتواه الحقيقي، ومن قوته الفاعلة والضاغطة في السياسة الإقليمية والدولية، دفاعاً عن المصالح العربية الحيوية، عبر إشهار تركيا للسلاح المائي المقابل، الذي يمكن أن يحد من تأثير سلاح النفط العربي ويقلل من فاعليته، وذلك بالتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

وقد كشفت ورقة العمل الإسرائيلية - التي عرضها (إسحاق ليفي) وزير النقل ورئيس الوفد الإسرائيلي في مؤتمر القاهرة الاقتصادي الذي عقد في نوفمبر ١٩٩٦ - عن مشروعات إسرائيلية عدة، تهدف إلى التغلغل بين الدول العربية، من بينها مشروعات مائية، بالإضافة إلى مشاريع أخرى، لإقامة شبكة مواصلات واتصالات وسكك حديد تكون إسرائيل محورها وتشمل العالم العربي والدول المجاورة.

(260) محمد نور الدين، "الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية"، في : ميشال نوفل وآخرين، ص١٣٦ .

ملخص الفصل :

تناول الفصل السابق بالدراسة والتحليل مستقبل العلاقات السياسية بين دول الحوض، حيث تحدث في البداية عن النظريات الخاصة بتقاسم المياه ومنها السلطة المطلقة هو أساس الحكم الأمريكي، الاستثمار المشترك، ونظرية المنافع المتوازنة .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أهم الخطوات والحلول المتمثلة في حل المشكلة حسب رأي كلاً من دول الحوض ففي هذا المجال يتطرق الحل السوري إلى الأمور الآتية :

- يعتبر السوريون نهر الفرات نهراً دولياً .
- اعتبار مشكلة المياه وتلوثها مشكلة سياسية تحتاج إلى قرار سياسي من كلا البلدين .
- اعتماد سوريا على القرارات الدولية الخاصة بتقاسم المياه ملزمة للطرفين .

وقد تمثلت خطوات الحل السوري في الأمور التالية :

- ألا تقوم تركيا بتغيير أي أوضاع في المياه والخاصة بتدفقها إلى الأراضي السورية إلا بموافقة الطرفين مع عدم الإضرار بنوعية المياه المتدفقة والمتمثلة في عدم تسريب مياه الصرف الصحي والمياه الملوثة إلى مجرى النهر مع عدم حجز المياه الذي سيؤثر على هبوط المستوى الطبيعي للمياه مما يؤثر على المشاريع المائية والتنمية في الدول المتشاطئة .

أما الحل التركي فيتمثل في الأمور الآتية :

بالرغم من اختلاف كلاً من تركيا وسوريا حول مبادئ الحل إلا أنهما متفقين على أن حل قضية المياه بين الدولتين هو حلاً سياسياً رغم الاختلاف والتفسير للحل السياسي في مضمونه لكل منهما .
أما الاختلاف الواضح هو أن تركيا تعتبر نهر الفرات نهراً تعاقبياً وليس نهراً دولياً، هذا بجانب أن مشكلة المياه يمكن أن تحل فنياً حسب استخدامات المياه وليس قسمة المياه بين الدولتين .

وترى تركيا من الأمور الهامة والمساعدة في حل مشكلة المياه هو الاعتراف السوري الضمني بسلخ لواء الاسكندرونة وضم مياه نهر العاصي في ملف مفاوضات المياه بين البلدين .

ومن الملفت للنظر في هذا المجال بأن تركيا تدعي بأن المياه وسيلة للتعاون ولا يبرونها وسيلة للضغط السياسي أو سلاحاً سياسياً نظراً لأن المياه مياهم ولا حق لأحد فيها .

إن هذا الحديث غير صحيح لأن نهر الفرات نهراً دولياً يخضع للقوانين والأعراف الدولية المختصة بتقاسم المياه .

أما الرؤية التركية لحل مشكلة المياه فيتمثل في ضم مياه نهر العاصي إلى ملف المفاوضات ووقف كل أشكال الدعم السياسي والمعنوي لحزب العمل الكردي، بجانب حل مشكلة الفرات حلاً فنياً حسب ما يرتئيه الأتراك أنفسهم .

وفي نهاية الفصل تم التحدث عن خطر إسرائيل وأزمة المياه في حوض نهر الفرات والمتمثل في الأطماع الإسرائيلية في السيطرة على مياه الدول العربية، وهذا واضح من خلال أحلام ومتطلعات زعماء إسرائيل عبر الحكومات المتعاقبة حيث علق على باب الكنيسة الإسرائيلي (حدود إسرائيل من النيل إلى الفرات) أي من ماء إلى ماء، بالإضافة إلى سيطرتها على نهر الأردن وتطلعها إلى الاستفادة بحصة من نهر النيل، ولكن هذا الأمر صعب لأن فلسطين ليس من دول الحوض، بالإضافة إلى أطماعها في نهر الليطاني في لبنان .
بناءً على ما سبق يرى الباحث بأن مستقبل العلاقات السياسية في دول الحوض يجب أن يقوم على احترام مبدأ الجوار بالإضافة إلى احترام الاتفاقيات الدولية الخاصة بتقاسم المياه بين دول الحوض والدخول في مشاريع مائية وتنموية .

الخاتمة

خلصت الدراسة الى الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة المياه في حوض نهر الفرات، وعن أهمية المياه وما يمكن أن تلعبه تركيا من دور أساسي في الشرق الأوسط، وبسبب التناقض القائم بين الحدود السياسية واتجاهات تدفق نهر الفرات فإن تركيا تملك ميزة استراتيجية كونها دولة المنبع في مواجهة دول المجرى والمصب (سوريا ، العراق)، وقد حاولت بعض الجهات الدولية استغلال هذه الميزة سياسياً، عندما دارت في أروقة الأمم المتحدة في بعض الجلسات المغلقة في بداية ١٩٩١، مناقشات حول مكان استخدام السدود التركية في حجب المياه عن العراق لدفعه للانسحاب من الكويت^(٢٦١) .

ولم يخف المسؤولون الأتراك رغبتهم في تبوء مركز إقليمي من خلال تحكهم بالمياه، فقد أعلن الرئيس التركي الراحل أوزال صراحة في احتفال البدء بتخزين المياه في سد أتاتورك في ١٣ كانون الثاني عام ١٩٩١، عندما اعتبر هذه الخطوة: (مهمة جداً على طريق تركيا القوية والقادرة على احتلال مكانتها بين مصاف الدول العشر المتقدمة في العالم)^(٢٦٢) .

وأكثر من ذلك فقد اعتبر وزير الدفاع التركي المياه سلاحاً استراتيجياً عندما قال (بيدنا سلاحان لردع سوريا: المياه والقوة العسكرية)^(٢٦٣) .

و كمثل على استخدام تركيا للمياه كسلاح خطير في وجه جيرانها العرب هو ما قامت به من قطع الماء لمدة شهر كامل عن سوريا، وكان ذلك بمثابة رسالة تتضمن الاعتراف بقبول دور إقليمي أكبر لتركيا .

ومن اعتبار المياه السلاح الرئيسي بيد الأتراك فقد لمح المسؤولون الأتراك أكثر من مرة إلى مبادلة المياه التركية بالنفط، وكان آخر هذه التلميحات ما ذكره الرئيس التركي سليمان ديميريل، عندما كان رئيساً للوزراء في ١٩٩٢ من أن (المياه التي تتبع من تركيا هي ملك تركيا، مثلما هو النفط ملك للبلدان التي ينبع منها، ونحن لا نقول لهم أننا نريد مشاركتهم نفطهم، كما أننا لا نريد مشاركتهم مياها)^(٢٦٤) .

إن مشكلة المياه بما فيها مشكلة نهر الفرات، سوف تحدد مستقبل العلاقات السورية التركية إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية عادلة تضمن لكل دولة حقوقها المائية حسب الاتفاقيات الدولية الخاصة بتوزيع المياه ولا

⁽²⁶¹⁾ سامر مخيمر، خالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية

⁽²⁶²⁾ ميليت: صحيفة تركية يومية ١٤/١٢/١٩٩١ .

⁽²⁶³⁾ لي فينارو: صحيفة فرنسية يومية ٢٢/١١/١٩٩٣ .

⁽²⁶⁴⁾ سليمان ديميريل، مؤتمر صحفي، وكالة أنباء الأناضول ٢٤/٧/١٩٩٢ .

سيما بأن نهر الفرات ينطبق عليه النهر الدولي، وتعتبر سوريا من الدول المتشاطئة في حوض الفرات، وبناءً على ما سبق توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والمقترحات :

أولاً / النتائج :

- ١) أظهرت الدراسة حجم المشاريع التركية المقامة على نهر الفرات، وهذا يؤثر على دول المصب من خلال مجرى تدفق كميات المياه لها، مما يسبب أزمات وحرر مستقبلية بين الدول المتشاطئة أو عدم الاتفاق على التصرف المشترك بخصوص المياه .
- ٢) بيّنت الدراسة بأنه يمكن استخدام المياه كعنصر سياسي في الضغط على دول الحوض وظهر هذا جلياً عندما أقدمت تركيا فعلياً على قطع مياه نهر الفرات عام ١٩٩١ على سوريا، مما أثر سلباً على تدفق المياه وأدى إلى قطع التيار الكهربائي عن العاصمة دمشق وتضرر المشاريع الزراعية والتنمية ونفوق الآلاف من الثروة الحيوانية .
- ٣) أبرزت الدراسة بأن تركيا تسعى لدور مركزي إقليمي في الشرق الأوسط من خلال اعتبار المياه السلاح الرئيس بيد الأتراك، وهذا ما صرح به رئيس الحكومة التركية آنذاك خلال مشروع (جاب) و(أنابيب السلام)، تورغوت أوزال عندما قال : (عندما تعتمد البلدان الأخرى هذا المشروع، فإن هذا يدعم إلى حد كبير مركز تركيا السياسي)^(٢٦٥) .
- ٤) وضّحت الدراسة بأن هناك أطماع صهيونية في الحصول على مياه نهر الفرات، مع استمرارها في النهب المنظم للمياه الفلسطينية لضمان حصولها على كميات كبيرة من المياه تحتاجها في الوقت الراهن وفي المستقبل، بهدف الاستحواذ على الموارد المائية العربية .
- ٥) وقفت الدراسة على أن مشكلة المياه هي مشكلة عالمية، وأن مصادر المياه واستخداماتها ومشكلاتها بات متوقفاً على انتهاج أسلوب المجابهة أو التعاون في حل مشكلات المياه والتوفيق بين الموارد المتاحة والاحتياجات .
- ٦) أظهرت الدراسة بأن الصراع من أجل المياه لم يعد احتمالاً بسيطاً طالما أن نقطة الماء أكثر أهمية من قطرة النفط في تحديد واستقرار المنطقة، وتزداد المشكلة تعقيداً إذا عرف بأن شعوب الأمة العربية على حافة أزمة لم يسبق لها مثيل، إذ أن أكثر من ٥٠% من سكان الشرق الأوسط يعتمدون على مياه أنهار لا تتبع من أراضي الدول التي يعيشون فيها .

(265) طارق المجذوب، العلاقات العربية - التركية الراهنة، ص ٧٥ .

ثانياً/ المقترحات :

- (١) تأسيس مكتبة متخصصة في الدراسات المائية تشترك فيها كل من تركيا وسوريا، تعمل على إصدار دوريات متخصصة في السياسة المائية على أن تنشر وجهات النظر التقريبية في كتيبات أو نشرات دورية، وتعقد المؤتمرات والندوات بشكل مستمر على مدار السنة .
- (٢) اهتمام العلماء والباحثين بالدراسات المائية والاستراتيجية التي توضح العلاقات التاريخية بين البلدين وتشرح خطورة الأهداف المرسومة للسياسة المائية الصهيونية وخططها المستقبلية مع ضرورة التركيز على الدراسات العبرية، ووضع الدراسات والنتائج والتوصيات تحت تصرف الجهات السياسية في كلا البلدين .
- (٣) الدعم المالي لجهود العلماء العرب في أبحاثهم التي تدور حول السياسة المائية وتكليف باحثين من كلا الدولتين أو من خارجهما للقيام بالدراسات والبحوث والاستشارات التي تتفق والوصول إلى أهداف المصلحة العليا بين البلدين ونشر هذه البحوث والدراسات وفق ما يريثيه صانعو القرار في البلدين .
- (٤) التوصل من خلال قرار سياسي ثنائي(تركي - سوري) قيادي إلى حل دائم ونهائي لمشكلة لواء اسكندرون، تمهيداً للوصول إلى رسم الحدود الدولية بين البلدين بشكل نهائي يضمن السيادة لكل دولة على أراضيها .
- (٥) يقترح الباحث تطوير الكفاءات الفنية والعلمية المتخصصة بالدراسات العلمية المسحية والتقويمية، للاهتمام بالمياه الجوفية، حيث لم يستغل الكثير منها بسبب قلة المعلومات عن محتوياتها .
- (٦) يقترح الباحث تبني استراتيجية مائية على المدى البعيد، تعمل على تحقيق التوازن بين ما هو متاح من موارد مائية، وما هو مطلوب للاستهلاك وحسب الأولوية، بما ينسجم مع خطط التنمية، والعمل على إصدار تشريعات وقوانين مائية للحد من التجاوزات ومعاقبة من يخالف ذلك .

المصطلحات :

- (١) الجيوسياسية أو الجيوبوليتيكية : هي " دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار الجيوبوليتيكا الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية " ، أو هي " الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها " ، أو هي " دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة " .
- (٢) النهر التعاقبي : نهر يخترق في مجراه إقليم دولتين أو أكثر من دولتين بالتتابع وتكون الدول النهرية هنا دولة منبع أو دولة مصب النهر أو دولة المجرى الأوسط للنهر مثل نهر النيل الذي يجري في أقاليم عشر دول إفريقية .
- (٣) التخزين السنوي : " الفرق بين كمية المخزون في الخزان عند بدء عام ونهايته من تشغيل الخزان " ، أو " الفرق بين الحدين الأعلى والأدنى لكمية المخزون في الخزان على مدى عام من تشغيله " .
- (٤) محطة رصد هيدرولوجية أوتوماتية : محطة تسجل فيها الأرصاد الهيدرولوجية أوتوماتيا .
- (٥) منطقة الإمداد : منطقة تكون مصدراً لمواد البناء اللازمة لإنشاء سد ترابي .
- (٦) خط المجرى : جزء المجرى الذي يكون فيه التدفق على أشده .
- (٧) المخزون المؤقت : التدفق الذي يزيد على قدرة القناة على التصريف المباشر ويخترن فيها مؤقتاً .
- (٨) الأحواض : قطع من الأرض مستوية أو شبه مستوية تحيط بها حواجز ترابية لتبقى فيها مياه الري إلى أن تمتصها التربة .
- (٩) معامل التخزين : حجم المياه المصرفة من عمود رأسي في تكوين حامل للمياه قاعدته وحدة المساحة عندما يهبط منسوب المياه في العمود بمقدار وحدة الطول .
- (١٠) وحدة التحكم : نبيطة يمكن بها التحكم في تدفق مياه الري بالتنقيط حجماً وزمناً وفق حاجة التربة للري .
- (١١) مقياس سرعة المياه : جهاز لقياس سرعة المياه عند نقطة ما عن طريق تعرف عدد دورات الفناجين أو المراوح المتصادمة مع التيار في وحدة الزمن .
- (١٢) السد : منشأ كبير يعترض مجرى المياه لحجزها أو تكوين خزان لرفع منسوبها أو تحويلها إلى قناة أو مجرى آخر أصغر منه، أو خلق علو هيدرولي لتوليد الطاقة أو لتحسين الملاحة في النهر بتنظيم إطلاق المياه المخزونة .
- (١٣) إعصار : رياح عاصفة تتحرك حركة حلزونية ويقع في رقعة ذات ضغط جوي (بارومتري) منخفض قد تتحرك فيها رياح العاصفة حركة حلزونية .
- (١٤) العجز : نقص الدخل عن الطلب .

- ١٥) تناقص التهوية : النسبة بين حجم الهواء وحجم الفجوات في التربة .
- ١٦) درجة التحكم في التصريف : النسبة المئوية للتصريف الكلي المنتفع به إلى مجموع المطالب المائية .
- ١٧) العمق : المسافة الرأسية بين قاع الترعة وخط سطح المياه .
- ١٨) الجفاف : معاناة منطقة من نفاذ مياهها إما بسبب قلة المطر أو القصور في عملية الري، أو بسبب إزالة الأحراج أو الإفراط في زراعة المحاصيل أو بسبب تغيرات في الظروف المناخية . ويتمثل الإحمال في جفاف مجاري المياه والبحيرات، وفي هلاك النبات، والتعرية التي تصيب الطبقة السطحية للتربة وغير ذلك .
- ١٩) حاجز المياه : جدار رقيق من مادة غير منفذة، يمتد طولياً في داخل سد مبنى من مادة منفذة
- ٢٠) التصريف : كمية المياه المارة بمقطع مستعرض معين لترعة أو مجرى في وحدة الزمن .
- ٢١) شدة التدفق : مقدار التصريف في وحدة عرض مجرى المياه .
- ٢٢) الانجراف : مسافة تترشح قارب التصريف إلى الخلف بفعل التيار في أثناء قياس سرعة المياه.
- ٢٣) الثقب : عملية خرق بالمتقاب لمادة كالتربة والصخر والمعدن وغير ذلك .
- ٢٤) التراب : الفتات الصخري الدقيق .
- ٢٥) التدفق : تيار من الماء أو حركة المياه والغرين والرمل ... إلخ، أو التصريف أو جملة ما يحمله مجرى المياه .
- ٢٦) محطة القياس : موقع مختار على مجرى المياه مجهز بالمعدات اللازمة لإعطاء البيانات الأساسية التي يبني عليها التسجيل المنتظم للتصريف .
- ٢٧) المياه الجوفية : المياه التي توجد في منطقة التشبع والتي تغذي الآبار والعيون والقنوات .
- ٢٨) الهيدروجيولوجيا (الجيولوجيا المائية) : فرع الجيولوجيا الذي يبحث في فعل المياه في تغير الأرض لاسيما بالنحات والترسيب كما يبحث في الظواهر المتصلة بذلك .
- ٢٩) مياه التشرب : المياه المتحدة بالمواد الرائية في التربة .
- ٣٠) السرعة الانسيابية : السرعة التي يكون التصريف تحتها في مجرى معين انسيابياً أو اضطرابياً وفق الظروف .

المراجع والمصادر

أولاً: العربية:

١. إبراهيم عيسى : أزمة المياه في العالم العربي- المشكلة والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث ، القاهرة، ٢٠٠١.
٢. إبراهيم محمد الدغمة: أحكام القانون الدولي، القاهرة ، ١٩٨٧ .
٣. محمد أبو العلا : مشكلات المياه في الشرق الأوسط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤.
٤. أحمد سوسة، تاريخ حضارة وادي الرافدين في ضوء مشاريع الري الزراعية والمكتشفات الأثرية والمصادر التاريخية وزارة الري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٦
٥. أسيت ك. بيسواس وآخرون: ترجمة سعيد الحسنية، المياه كحق من حقوق الإنسان، لبنان، ٢٠١٠.
٦. بنتر وجرز وبيتر ليدون: المياه في العالم العربي، الإمارات .
٧. بول سيمون: ترجمة أمجد عبد الرزاق وطارق خوري، أزمة المياه، عمان، ٢٠٠١ .
٨. تقي الدباغ، العراق في عصر ما قبل التاريخ، العراق في التاريخ، بغداد، ١٩٨٣ - ص ٢١ .
٩. جان خوري : دور العمل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق العربية المائية، بحث قدم إلى الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول موضوع: المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي، التي عقدت في دمشق، بتاريخ ١٧/-/١٩٩٧/١٨ .
١٠. جان خوري، وعبد الله الدروبي: الموارد المائية في الوطن العربي، وثيقة مرجعية وتفسيرية للمصدر الهيدرولوجي للوطن العربي والمناطق المجاورة، أكساد، روستاس، دمشق، ١٩٩٠.
١١. جلال معوض : مشكلة مياه الفرات، التطورات والجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية"، جامعة القاهرة، ١٩٩١م.
١٢. جمال الدين الدنا صوري ، موارد المياه في الوطن العربي ، دراسة هيدروغرافية وهيدرولوجية اقتصادية ، القاهرة مكتبة الإنجلو مصرية ١٩٦٩م .
١٣. جويس ستار - دانيال ستول: ترجمة أحمد خضر، سياسات الندرة - المياه في الشرق الأوسط، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ١٩٩٥.
١٤. جي . أ . آلن وشبلي ملاط: ترجمة محمد القوتلي، المياه في الشرق الأوسط .
١٥. حبيب عائب:المياه في الشرق الأوسط، مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦.
١٦. حسام شحادة : موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرو، الطبعة الأولى، الدوحة، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م .

١٧. حسن العتروزيين العابدين سيد رزق ، موارد المياه في الوطن العربي ، القاهرة الجمعية الجغرافية المصرية ١٩٩٤م.
١٨. حمد سعيد الموعد ، حرب المياه في الشرق الأوسط ، دمشق دار كنعان للدراسات و النشر ١٩٩٠م .
١٩. حمدي الظاهري ، مستقبل المياه في الوطن العربي ، القاهرة ١٩٩١م .
٢٠. خالد عزب: كيف واجه المسلمون ندرة المياه، الجزيرة، ٢٠١٠ القاهرة .
٢١. داليا إسماعيل محمد ، المياه و العلاقات الدولية ، دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية ، مكتبة مدبولي القاهرة ٢٠٠٦ .
٢٢. دعاء زكريا: "تنمية الموارد المائية في الوطن العربي" - تحديات مستقبلية، الدار الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٩.
٢٣. رمزي سلامة : مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية، منشأة المتعارف، الإسكندرية، ٢٠٠١.
٢٤. روبنس فيليب: تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٢.
٢٥. ريتشارد نيكسون، "الفرصة السانحة"، ترجمة: أحمد صدقي مراد، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٢.
٢٦. زكريا السباهي : المياه في القانون الدولي، وأزمة المياه العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٩٤.
٢٧. سامر مخيمر، خالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، الكويت، ذو الحجة ١٤١٦هـ، أيار ١٩٩٦م.
٢٨. سد الفرات من منجزات ثورة آذار: منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٧٣.
٢٩. سليم حداد ، مشكلة المياه الدولية في القانون الدولي ، بيروت مركز الدراسات الإستراتيجية ١٩٩٤م.
٣٠. سمير أمين وآخرون: ترجمة سعد الطويل، الصراع حول المياه، القاهرة، ٢٠٠٥ .
٣١. صباح محمود محمد، وليد محمود أبو سليم: الأمن العربي المائي، ١٩٩٨ .
٣٢. طارق المجذوب : العلاقات العربية - التركية الراهنة (التعاون العربي التركي في مجال مشاريع البنية التحتية: المياه والطاقة الكهربائية) مجلة المستقبل العربي، العدد (١٨٨)، تشرين ١٩٩٤، بيروت .
٣٣. عادل بترجي ، المياه حرب المستقبل ، جدة مطابع سحر ، ١٩٩٧م .
٣٤. عادل حديدي: لماذا خسرنا نصف مليون طن من الأقماع خلال الموسم الحالي في محافظة الحسكة، ندوة عقدة في الحسكة، يومي ٣٠ - ٣١/٧/١٩٩٧.
٣٥. عبد الله العقالي ، المياه العربية من خطر العجز ومخاطر التبعية ، القاهرة مركز الحضارة العربية ١٩٩٦م.

٣٦. عبد الله عرعر : بحث قدم إلى الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول موضوع: المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي، التي عقدت في دمشق بتاريخ ١٧-١٨/٢/١٩٩٧ .
٣٧. عز الدين فودة : محاضرات في القانون الدولي العام، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦م.
٣٨. علي جمالو : ثرثرة فوق الفرات، النزاع على المياه في الشرق الأوسط، رياض الريس للكتب والنشر، والطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٦.
٣٩. عوني عبد الرحمن السبعوي: إسرائيل ومشاريع المياه التركية، الإمارات .
٤٠. فوزات نبيل نوفل : المياه العربية، التحديات والمستقبل، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٩٦.
٤١. مجدي شندي : الصراع القادم في الشرق الأوسط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢.
٤٢. محمد أحمد عقلة المومني: السياسة المائية للكيان الصهيوني .
٤٣. محمد شفيق الصفدي : مشكلة الثروة المائية في سوريا، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، محاضرات الموسم الثقافي (١٩٦٧ - ١٩٧١)، مطبعة وزارة الثقافة، دمشق، الجزء التاسع، ١٩٧٢.
٤٤. محمد صادق إسماعيل: المياه العربية وحروب المستقبل، القاهرة، ٢٠١٢ .
٤٥. محمد فتحي عوض الله: الماء، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٩ .
٤٦. محمد نور الدين الرفاتي : محاضرة بعنوان: مياه نهر القرات بين تركيا وسوريا والعراق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، محاضرات الموسم الثقافي (١٩٦٧ - ١٩٧١)، دمشق، الجزء التاسع، ١٩٧٢.
٤٧. محمد نور الدين: تركيا في الزمن المتحول، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧ .
٤٨. محمود الرفاعي : أهمية استثمار المياه في نهضة الوطن العربي"، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧/١٨ يوليو ١٩٨٩
٤٩. محمود أبو زيد: المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨.
٥٠. محمود خليل ، الأبعاد العسكرية و الأمنية للقضايا المائية في الوطن العربي ، القاهرة ، الجمعية الجغرافية المصرية ١٩٩٤ م .
٥١. محمود سمير أحمد ، معارك المياه المستقبلية في الشرق الأوسط ، القاهرة دار المستقبل العربي ، ١٩٩١ م
٥٢. معد بن حضراء : إسرائيل وحرب المياه القادمة، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩٨.
٥٣. منذر خدام : الأمن المائي - الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.
٥٤. منصور العادلي : موارد المياه في الشرق الأوسط، صراع أم تعاون، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦م.
٥٥. نبيل السمان : حرب المياه من الفرات إلى النيل، دار الاعتصام، القاهرة ، ١٩٩٣ م .

٥٦. نبيل فارس : حرب المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٩٣.
٥٧. نجيب عيسى وآخرون: مشكلة المياه في الشرق الأوسط ج٢، بيروت، ١٩٩٤ .
٥٨. نجيب عيسى وآخرون، مشكلة المياه في الشرق الأوسط ج١، بيروت، ١٩٩٤ .
٥٩. هيثم كيلاني : العنف والمياه: دراسة مستقبلية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، الرياض، العدد ٢٨، صيف عام ١٩٩٢ .
٦٠. وزارة الري: الجمهورية العربية السورية، دمشق، بدون تاريخ ولا مكان الطبع ولا رقم الصفحة.
٦١. وليد رضوان : مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ش.م.ل.، ط١، بيروت، ٢٠٠٦ .
٦٢. يحيى بكور: تخطيط وإدارة الموارد المائية في الجمهورية العربية السورية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (جامعة الدول العربية)، المكتب الإقليمي، دمشق، أيار ١٩٩١.

ثانياً/ الأبحاث والمجلات والرسائل :

١. العميد الركن تركى بن محمد السديري ، "مشكلة المياه العربية الصراع والتسوية"، رسالة دكتوراه في الاستراتيجية القومية، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٩٧.
٢. فتحى على حسين، الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٤.
٣. أحمد عباس عبد البديع، أزمة مياه النيل في الفرات، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، القاهرة، أبريل، ١٩٩١م.
٤. أندرو مانجو، "تركيا والعرب بعد حرب الخليج"، الباحث العربي، العدد ٢٧، لندن، يوليو - سبتمبر ١٩٩١.
٥. حسان الشويكي: مصادر المياه في سوريا، مجلة الوحدة (الرباط)، العدد ٧٦، كانون الثاني عام ١٩٩١م.
٦. سلامة الحسينى، "الصراع على المياه في الشرق الأوسط، مجلة الدستور، العدد ٦٤٥، ٩ يوليو ١٩٩٥.
٧. صبحى، مجدي: مشكلات المياه في المفاوضات متعددة الأطراف، الكراسات الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير، ١٩٩٢.
٨. عبد المنعم سعيد، "تقديم ملف الشرق الأوسط بعد السلام، نظرة عامة على المفاوضات، العدد ١٠٥، السياسة الدولية، يناير، ١٩٩٤.

٩. عرفان نظام الدين، "تركيا والعرب، خليط الماء والزيت والتاريخ والجغرافيا والعادات والمصالح الدائمة"، الباحث العربي، العدد ٢٧، لندن، يوليو - سبتمبر ١٩٩١.
١٠. غسان شهاب، السياسة المائية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، بيروت مجلة صامد العدد ١٩٩٢/٩/٨ م.
١١. فرج بن لامة، المياه في السوقية الصهيونية، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، السنة السابقة، العدد ١٩٩١، الرباط المملكة المغربية.
١٢. لمى صادق، الثروة المائية في سوريا، وسد الفرات، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧ - ١٨، عدد خاص عن الثروة المائية العربية، القاهرة، يوليو ١٩٨٩.
١٣. محمد رسلان، الأمن المائي العربي، السعودية، مجلة الحرس الوطني، ١٩٩٧ م.
١٤. محمود عبد الفضيل، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية - التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة"، المستقبل العربي، العدد ١٧٩، ١٩٩٤.
١٥. محمود فيصل الرفاعي: أهمية استثمار المياه في نهضة الوطن العربي"، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧/١٨ يوليو ١٩٨٩.
١٦. محمود وهيب السيد، الحقوق العربية حول منابع دجلة والفرات، مجلة النيل، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٦٥، القاهرة.
١٧. مصطفى طلاس التعاون الترابي- الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد الأول، دمشق ١٩٩٧
١٨. ناجي علي حرج، المياه وأثرها في العلاقات العراقية- السورية- مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني، الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٧
١٩. نجيب بخيت، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، البنات، الجزء الأول، ١٩٩٤
٢٠. نجيب بخيت، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، البنات، الجزء الثاني، ١٩٩٥.
٢١. منيب الرفاعي - مدير الإدارة القانونية في وزارة الخارجية السورية):، واقع مشكلة المياه بين سوريا والعراق وتركيا، لقاء معه، مجلة صوت فلسطين، دمشق، العدد ٢٤٠ أيار ١٩٩٦، ٢٢.
٢٢. الأيكو نوميست: ١٢/٥/١٩٩٠.
٢٣. الثورة: صحيفة يومية سورية، دمشق، ١٩٩٦/٣/٨.

٢٤. السفير: صحيفة لبنانية يومية، بيروت، ١٩٩٠/١/١٩.
٢٥. السفير، بيروت، ١٩٦٦/٤/٢٥.
٢٦. الفايننشال تايمز: ١٩٩٠/١/١٨.
٢٧. القبس: صحيفة يومية كويتية، الكويت، ١٩٩٠/١/١١.
٢٨. القبس، ١٩٩٠/٢/٢٣.
٢٩. أميرة حسن، شبح حرب المياه يطل على الشرق الأوسط، الأهرام، ١٩٩١/٤/٣٠.
٣٠. تشرين صحيفة يومية سورية، دمشق، ١٩٩٧/٢/١٨، خطاب عبد القادر قدورة رئيس مجلس الشعب السوري وكذلك كلمات رؤساء الوفود.
٣١. جمهورية: ١٩٩٥/١٢/١٠: Cumhuriyet .
٣٢. دافار، ١٩٩١/٣/١٦.
٣٣. دنيز بايكال: مؤتمر صحفي في أنقرة، ١٩٩٥/١٢/٣.
٣٤. صحيفة تركيا: Turkish Daily News الناطق باسم وزارة الخارجية التركية مراد سونغور، ١٩٩٠/٢/١٥.
٣٥. مجلة الكاتب المقدسية، ١٩٩١/٤/٢١.
٣٦. وزارة الخارجية السورية: نص قرار مجلس الجامعة العربية بشأن نهري دجلة والفرات، والمنشور في الصحف السورية بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٥.
٣٧. وكالة الأنباء في أنقرة ١٩٩٠/١/٣٠.

ثالثاً : مواقع الانترنت

www.mfa.gov.tr
www.gab.gov.tr
www.Ubdp.Org

موقع وزارة الخارجية التركية
 رئاسة مصلحة الجاب التركية
 منظمة التخطيط الحكومية التركية، ٢٠٠٣
 وقع جريدة الأهرام على الإنترنت

<http://www.ahram.org.eg/acpps/ahram/2001/1/1/read27.htm>

www.Islameonline
www.lebarmy.gov.lb/

طارق حسن السقا، "المياه وزوال الدولة اليهودية"، موقع إسلام أون لاين،
 مجلة الدفاع الوطني، موقع الجيش اللبناني على الانترنت.

رابعاً /المراجع الأجنبية:

1. Beschorener Natasha, Le rôle de L'eau dans la Politique Régionale de la Turki in Maghreb Machrck, Paris, 1999.
2. Bulloch John, and Darwish Adel, "Water wars, coming conflicts in the Middle East', Victor Gollance, London, 1993.
3. Duna, Cem, Turkeys peace pipeline, in : star R. Joyce and Stoll, Daniel, C., The Poltics of Scarcity, Water in the Middle East, West view, London, 1988.
4. G-O. barney, The Global 2000 report to the president. The technical report, volume two, The council on environmental quality and the departmental state, 1980.
5. J. A. Allan, Irrigated Agriculture in the development in Middle East, the future, "In agriculture development in Middle East', New York: John Wiley and Sons, 1985.
6. Lesieur, Jean; "Enturqui, cebarrage qui commande tout', Lexpress, 15 Aout, 1997.
7. Natalie, Warren – Jireen, "Euphrates Water, dispute" t.d n (year 26, No 4600 October 31, November 1987).
8. Rogers, Peter, "water: not as cheap as you think", Technology Review, 139, No. 8, November, 1986.
9. Thomas Naff and R. C. Matson, " Water in the Middle East: conflict or cooperation boulder", Colo., West view press, 1984.